المجتمع المحلّي العولمة والبيئة

التّحديات، الرّهانات والبدائل

سلسلة
الشأن العام في قضايا الناس
حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف
وقائع المؤتمر الثّاني والعشرين



منشورات جامعة سيّدة اللويزة
لبنان ٢٠٠٠

سلسلة

الشّأن العام في قضايا النّاس

حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

وقائع مؤتمر

المجتمع المحلّي العولمة والبيئة التحدّيات الرّهانات والبدائل

تحـــريـــر جورج مغامس

منشـــورات جامعة سيِّدة اللويزة

إدارة مكتب العلاقات العامّة

تـنفيــــذ مطابع معوشي وزكريّا

الطّبعة الأولى كانون الثّاني ٢٠٠٠

القيــــاس ١٧,٥×٢٥

سلسلة
الشأن العام في قضايا النّاس
حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

المجتمع المحلّيّ العولمة والبيئة التحديات، الرّهانات والبدائل

وقائع المؤتمر المنعقد
في جامعة سيّدة اللويزة – زوق مصبح
٢٨ كانون الثّاني ٢٠٠٠

جامعة سيّدة اللويزة

لبنان ٢٠٠٠

تمهيد

من أقوال العرب المعروفة، هذه العبارةُ: الانسان ابن بيئته،

ومن الحكم الانكليزيّة المشهورة، هذه الحكمةُ: الشّخص المولود في إسطبل هو حصان،

ومن الأقوال الشّائعة عند الفرنسيين، هذا القولُ: للنّبيذ دائماً نكهتُه المحليّة،

ومن الأمثلة الصينيّة القديمة، هذا المثلُ: لا يخرجُ من كيس الفحم طحينٌ أبيض،

وأقوالٌ، وأقوال... كلُّها تؤكّدُ علاقةَ الانسان ببيئته، فكأنّما هي المرآةُ، أو كأنّما هو انعكاسٌ لما تحتويه هذه البيئة.

وربّما، تشعّب الجدلُ حول هذا الموضوع إلى حدّ التساؤل: من هو الأكثرُ تأثيراً على الآخر وفيه: البيئةُ على الانسان، أم الانسانُ على البيئة؟ ولا جوابَ محدّداً أو شافياً، فكأنّما عمليّةُ التّفاعل بين الانسان وبيئته لا تقاسُ بأرقام وخطوط ونسب معيّنة.

هل يمكننا، اليوم، في عالمنا الجديد، حيث الاختراقاتُ تحطّمُ الحدودَ، وحيث الاتّصالاتُ تهمّشُ التقاليدَ والعاداتِ، وحيث سلطةُ «العين» تتجاوزُ المنظورَ إلى اللامنظور، وتتحدّى المسافاتِ والمساحات، وحيث باستطاعة أيّ إنسان، في أيّة بقعة من الأرض، أن يعرفَ كلَّ شيء عن الكرة الأرضيّة، وعن الكواكب والنجوم، وأن يستعيرَ البيئةَ التي يريد أن يعيشَ فيها حياتَه، وأن يستبدلَ تقاليد بتقاليد، ومجتمعاً بمجتمع... أقول، هل يمكنُنا اليوم أن نرفعَ صوتنا، ونقول: إنّ الانسانَ ابنُ بيئته؟

ألا يصطدمُ هذا الصوتُ بأصواتٍ ثائرة متمرّدة تصيح: عن أيّة بيئة تتحدّث؟ وهل هنالك بيئةٌ نقيّة عذراء، كما التي عرفها الآباءُ والأجداد في القرون الماضية، تؤثّر في شخصيّة الانسان وتمسحُها بمسحة خاصّة إلى حدّ تكوين هويّة مستقلّة؟

هذا الالتباسُ المقلق كان وراء الصراع القائم اليوم بين العولمة والبيئة، حيث الانسانُ، كلُّ إنسان، هو في موقع التمزّق والتّجاذب بين بيئته الخاصّة وعالمه الواسع: فهل من التقاء أو مصالحة؟ وراء هذا السّؤال الكبير الكثيرُ من المشاكل النفسيّة والاجتماعيّة والانسانيّة، والكثيرُ من الآراء والأفكار التي يمكنُ أن تشكّلَ محاورَ فلسفيّةً حديثة تطبعُ القرنَ الواحدَ والعشرين بعلاماتٍ مميّزة.

نحن جميعاً، ولا خلافَ في ذلك، ولا قيمةَ للعمر أو الثّقافة أو الدين، نعيشُ هذا الصراع النفسيّ، هذا التمزّقَ الانسانيّ، هذا الضياعَ الوجوديّ بين عالم خاص، يمكن أن نطلقَ عليه اسمَ البيئة، وبين عالم عام يمكن أن نسمّيَه: العولمة.

وتقديراً من جامعة سيّدة اللويزة لهذا الموضوع المثير والخطير، كانت هذه الحلقةُ الدراسيّة التي عُقدت في حرم الجامعة يوم ٢٨/١/٢٠٠٠، وكأنّها تعلن، من حيثُ التاريخُ، وفي مطلع ألفيّة جديدة، عن عنوان كبير لقضيّة لا تتصلُ بالأعراق والسّياسة والأديان، بقدر ما تّتصلُ بحقوق الانسان وبتطلّعاته وأحلامه.

إنّ جامعة سيّدة اللويزة، إذ تلقي بعضَ الأضواء، على هذا الموضوع، تأملُ أن تفتحَ نافذةً لإطلالة علميّة على العام: الصراعاتُ الآتية أكبرُ بكثير من مشاكلنا الداخليّة التافهة. هل نبقى نتلهّى بخلافاتٍ صغيرة، وبأشبار من الأرض، ويهوبّات قاتلة، وكأنّنا في خَدَرٍ أو في كوابيس؟ أم نستفيقُ ونخرج إلى الضوء، روّادَ فكرٍ وحضارةٍ جديدةٍ وعالمٍ جديد؟

هل نعي دورَنا المستقبليّ، أم نكتفي بمعايشة الماضي وقبوره؟

رجاؤنا كبير، وكلُّنا أبناءُ الرّجاء.

مدير العلاقات العامّة
في جامعة سيّدة اللويزة
سهيل مطر

برنامج المؤتمر
المجتمع المحلّي، العولمة والبيئة: التّحدّيات، الرّهانات والبدائل

الإفتتاح

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب بطرس طربيه
كلمة وزير الماليّة الدكتور جورج القرم

زوق مكايل في ذاكرة الأونسكو:
الأستاذ نهاد نوفل

إشكاليّة المؤتمر وعرض دراسة نوعيّة حول رأي الشّباب الجامعيّ:
المكان في الأساس: حيّز ومدى ومشهد عبر عالم في كلّ مكان
عبدو القاعي

القسم الأوّل

الجلسة الأولى

الموضوع: **المجتمع المحلّيّ من العزلة إلى المواطنيّة، ومن العولمة إلى العالميّة: دور الدّولة والبلديّات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ في لبنان**

الرّئيس: **المهندس جان لويس قرداحي**

المحاضرون:

د. سمير خوري على مستوى القيم والثّقافة وبناء الهويّة

القاضي د. أنطوان الناشف على مستوى الاقتصاد: قوانين وممارسات

د. نعيم سالم على مستوى السّياسة: السّيادة

د. شاهين غيث الممارسة الدّيموقراطيّة

القسم الثّاني

الجلسة الثّانية

الموضوع: **البيئة من الحيّز المحلّيّ إلى الكون**

الرئيس: **الدكتور فرنسوا فرح**

(مستشار إقليميّ للأمم المتّحدة في شؤون السّكّان والتنمية)

المحاضرون:

الأستاذ أديب نعمة المجتمع المحلّيّ والتّنمية البشريّة المستدامة: أيّة خدمة للانسان والبيئة؟ الرّهانات وآليّات الحوار والعمل

د. ليلى خلف المحافظة على البيئة في الممارسات الحياتيّة اليوميّة

القسم الثّالث

الجلسة الثّالثة

الموضوع: **البيئة من الكون إلى الحيّز المحلّيّ**

الرئيس: **الدكتور أمين ألبرت الرّيحانيّ**

التّحدّيات البيئيّة العالميّة وشروط مواجهتها في المجتمعات المحلّيّة (آليّات العمل والحوار)

المحاضرون:

الأستاذ عبدالله زخيا على مستوى القانون الدّوليّ والممارسات السّياسيّة

المهندس إبراهيم أبو ديب على مستوى المشاريع البلديّة (بلديّة زحلة)

الأستاذ جورج غانم على مستوى الاعلام

المهندس ربيع درويش على مستوى تطبيق المعايير البيئيّة في الصّناعة

الأستاذ مازن الحسين على مستوى حماية طبقة الأوزون (البدائل الصّناعيّة)

القسم الرّابع

الجلسة الرّابعة

خلاصة: **نحو تمتين التزام الشّباب**
دور الجمعيّات ومنظمات الشّباب في تنشيط المواطنيّة
وتحقيق التّنمية البشريّة المستدامة من المستوى المحلّيّ
إلى المستوى الوطنيّ الشّامل

حلقة يشترك فيها الشّباب ويناقشهم **الأستاذان سهيل مطر**
وعبدو القاعي بإدارة الدّكتور أنطوان مسرّه والسّيدة رلى مخايل


NDU
جامعة سيدة اللويزة
تنظم حلقة دراسية بعنوان :
المجتمع المحلي، العولمة و البيئة
الجمعة ٢٨.١.٢٠٠٠ بالتعاون مع بنك بيبلوس

الإفتتاح

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب بطرس طربيه
كلمة وزير الماليّة **الدكتور جورج القرم**

زوق مكايل في ذاكرة الأونسكو:
الأستاذ نهاد نوفل
إشكاليّة المؤتمر وعرض دراسة نوعيّة حول رأي الشّباب الجامعيّ:
المكان في الأساس: حيّز ومدى ومشهد عبر عالم في كلّ مكان
عبدو القاعي

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب بطرس طربيه

أيّها الأصدقاء

أرحّبُ بكم، في هذه الجامعة، وآملُ أن تكونَ حلقتُكم الدراسيّة هذه خطوةً رائدة في البحث الجدّيّ وفي الحوار المجدي من أجل مواجهة تحدّيات القرن الواحد والعشرين.

أيّها السّادة

عنوانٌ كبير لحلقة دراسيّة لا تتجاوزُ السّاعاتِ المحدودة: المجتمع المحلّي، العولمة والبيئة؛ ثلاثةُ موضوعاتٍ واسعةُ المعاني والآفاق والأبعاد. وهي تحتاجُ إلى أبحاث ودراسات، وإلى حوارات غنيّة وشاملة، وإلى توصيات هادفة، لا يمكنُ لجامعة واحدة، ولا لمجموعة واحدة، ولا لأشخاص معدودين أن ينهضوا بمثلها، ويتوصّلوا إلى وضع خطط علميّة مدروسة لها.

ومع ذلك، نحن نحاول، ونؤكّد لكم أننا نعرفُ الصّعوباتِ والتحدّيات، وأنّنا لا ندّعي القدرةَ على إيفاء الموضوع حقّه، ولا على الوصول به إلى نهايات محدّدة. ولكنّنا، من جهة ثانية، نحن نعرفُ أهميَّةَ الموضوعِ المطروح وضرورةَ إثارةِ إشكاليّته، إفساحاً في المجال لحوارٍ بنّاءٍ ورغبةٍ في توليد علاماتِ استفهام تقرعُ أبوابَ الجامعات والجماعات المثقّفةِ بهدف الوصول إلى حلول إيجابيّة يطمحُ إليها أهلُ العلم.

علامات الاستفهام هي الآتية:

- هل هنالك تمييز بين العولمة Mondialisation أو Globalisation والعالميّة Universalité؟
- الجامعةُ، كلُّ جامعة، تسعى من خلال تعميم العلم إلى العالميّة: الفيزياء، الكيمياء، الفنّ، الهندسة، الطّب... هذه علومٌ عالميّة. فهل يعني ذلك أنّ الجامعاتِ تساهمُ في الوصول إلى العولمة؟

- الجامعةُ تسعى إلى الحرّيّة، قولاً وعملاً وسلوكاً إنسانيّاً، فيما العولمةُ، كما يقولُ البعضُ، تهدفُ إلى خلق نموذج شامل تفرضُه على العالم، ويكونُ صالحاً لكلّ الأمكنة والأزمنة. فكيف نوفّقُ بين الجهتين، الجامعة والعولمة؟
- المجتمعُ المحليّ يصارعُ من أجل توكيد هويّته وشخصيّته الذاتيّة، فيما العولمةُ تقاتلُ من أجل محوِ الملامح الذاتيّة والعلامات الفارقة، وفي سبيل فرضِ مثالها العامّ. فهل في الإمكان التّوفيقُ بين المجتمع المحليّ والعولمة؟
- أين تقفُ البيئةُ، كمصطلحٍ علميّ ركيزتُه تأمينُ نوعيّةِ حياةٍ صحيّة صالحة، من هذه الصّراعات التي يشهدُها عالمُنا المعاصر؟
- هل يمكنُ المحافظةُ على بيئة سليمة وتراثٍ محليّ، في زمنٍ استطاع فيه التّلفزيونُ اختراقَ حرمةِ المنزل والعائلة، وتمكّنَ فيه الانترنت من تأمين الاتّصال والمعلوماتيّة مع العالم كلّه؟

هذه الأسئلةُ، أيّها الأصدقاء، لا تُطرحُ على جامعة أو على مجتمع معيّن، أو على بلد معيّن. هذه الأسئلةُ مطروحةٌ عالميّاً، حتّى أنّ جريدةَ Le Monde الفرنسيّةَ، في عددها الخاصّ بمناسبة بدء الألفيّة الثّالثة، طرحت واحداً وعشرين سؤالاً حول القرن الواحد والعشرين، معظمُها يدورُ حول هذه المشكلة الانسانيّة العالميّة، وتنتهي جميعُها إلى المطالبة بإحداث تغييرات في الجامعات وفي النّظم والمناهج التربويّة، تواكب، بتطلّعاتها، الثّورةَ التكنولوجيّة التي نعيشُها، وتنعكسُ مؤثّراتُها على نفسيّة أجيالنا الجديدة. وعقليّتِهم وروحانيّتِهم.

وإذا أردنا إظهارَ خطورةِ هذا الموضوع، يمكنُنا الاكتفاءِ لبنانيّاً، ببعض الأمثلة:

- هل هذه الجامعةُ، وكلُّ جامعةٍ لبنانيّة، رسميّةً أو خاصّة، هي بالفعل جامعةٌ لبنانيّة؟ وأين تظهرُ لبنانيّتُها؟ في اللغة، في المناهج، في الأساليب، في الأجهزة، في الكتب...؟
- هل هذه المؤسّسةُ، جامعةً أم مدرسةً أم مستشفى أم مصنعاً أم مصرفاً...، هي بالفعل مؤسّسةٌ لبنانيّة، وكيف تَظهرُ لبنانيّتُها؟

- هل اللباسُ والمأكل والمشرب وعاداتُ السّهر والأعراسُ والمآتم والأعياد... تحملُ طابعاً محليّاً وتحافظُ عليه؟
- هل منازلُنا، من حيثُ الهندسةُ الخارجيّة أو من حيثُ هندستُها الداخليّة ومحتوياتُها، هي منازلُ تحافظ على هويّةٍ معيّنة، أم هي منازلُ يمكنُ أن توجدَ في كلّ بلدان العالم؟
- هل سيقتصرُ المجتمعُ المحليّ على الأوساط أو الشّرائح الفقيرة مادّياً، وتتحوّلُ العولمة بذلك إلى مجتمع أرستقراطيّ اقتصاديّ متوحّش، متّهمة بالأمركة والبيروقراطيّة وبتسويق أنظمتها الخاصّة؟

وأمثلةٌ أخرى كثيرة، يعرفُها كلٌّ منّا ويعيشُها، يوميّاً، وتكادُ تولّدُ في ذاته توتّراتٍ تنعكسُ على سلوكه وصحّته وأنظمة العيش في العائلة والبيئة، وكأنّها هي التّحدّياتُ الأساسيّة التي تواجهُنا في القرنِ الجديد.

إنطلاقاً من هذه الهموم، تَطرحُ الجامعةُ للبحث هذه العناوينَ الكبرى، لعلّها، معكم تصلُ إلى رهانات وبدائل، وتسهم في وضع بعض التّصوّرات لمجتمعنا الذي يعاني مشاكلَ البيئة وأوضاعَ العولمة السّطحيّة، ممّا يجعلُه مهدّداً بفقدان شخصيّته وبضياع تراثه وتقاليده.

هذه الحلقةُ الدراسيّة تهدفُ تحديداً، إذا سمحتم لي، إلى تلمّس الطّريق لإحداث تغيير مطلوب في العمل الجامعيّ وخدماته، وتكييفِ التّعليم في إطار هذا التغيير الذي يفرضُه التّقدّمُ الزّمنيّ والعلمُ الحديث. وإنّ وجودَ معالي الوزير الدكتور جورج قرم في افتتاح هذه الحلقة لَهو دليلٌ على أنّنا نأملُ وضعَ الدّراسات والتّصوّرات في خدمة الدّولة، مؤكّدين أنّ هذا الوزيرَ المثقّف والمتحرّر هو نموذجٌ لرجل الدّولة المنفتح والبعيد عن الديماغوجيّة والشّعارات الزّائفة.

على هذا، فإنّني أشكرُ جهودَ جميعِ الباحثين والمحاضرين والمناقشين وأصحابِ الرّؤى، الذين يمكن أن يضيئوا لنا طرقَ المستقبل. كما أخصّ بالتّقدير مؤسّسة ريتش-ماس، ومنظّمي هذا اللقاء، بالتّعاون مع بنك بيبلوس، الذي يعمل معنا بعطاء ورعاية أخويّة،

بتوجيه من رئيس مجلس إدارته الدكتور فرنسوا باسيل، ولا هدفَ أو غايةَ سوى بناءِ أجيالٍ جديدة فاعلة ومنتجة.

كما أنتهزُ هذه المناسبة لأنوّهُ بظاهرة زوق مكايل – ظاهرة المجتمع المحلّيّ – القادر على الحفاظ على هويّته وعلى مدّ جسر حضاريّ بينه وبين الأونسكو. ولا بدّ لي من تهنئة الزوق وأخي الصّديق الأستاذ نهاد نوفل بهذا الانجاز الحضاريّ وبجائزة الأونسكو: زوق مكايل مدينة من أجل السّلام.

أيّها الأصدقاء،

المسيحيّة، في العمق، تطلّعٌ إلى العالم، كلٍّ العالم. إذهبوا وتلمذوا جميعَ الأمم، قالها يسوع، خاتماً وصاياه على هذه الأرض. فإذا كانتِ العولمةُ حضارةً وحرّيّة ومساواة وتطلّعاً نحو الأعلى، فبُورك بها. وإذا كانت استئثاراً وشرّاً وفرضَ مفاهيمَ وتقاليدَ، فيجبُ الحذر. والمهمُّ هو أن نعلَم إلى أين نحن سائرون.

فأهلاً بكم وشكراً لكم
عشتم وعاش لبنان

كلمة وزير الماليّة الدكتور جورج القرم

شكراً لهذه المبادرة القيّمة بإثارة موضوع «العولمة والبيئة والمجتمع المحليّ»، والمقصودُ المجتمع المدنيّ المحليّ. في الحقيقة، الموضوع يستحقّ الكثير، ليس فقط من الأبحاث، إنّما الضغط على الدّولة والسّلطات العامّة، باعتبار أنّ الدّولة، في النهاية، ليست سوى انعكاسٍ لطبيعة المجتمع المدنيّ. ليست جسماً غريباً أُنزل من السّماء على مجتمع ما، إنّما هي انعكاس ونتيجة توازنات اجتماعيّة واقتصاديّة وماليّة مختلفة.

لا شكّ في أنّ الموضوعَ له أهميّة قصوى من جميع الجوانب. وأودّ أن أغتنمَ هذه المناسبة لأشكر كلّ المبادرات (وهذه مبادرةٌ طيّبة)، وكلَّ الجمعيّات التي تهتمّ بالبيئة، والصّحافة اللبنانيّة أيضاً التي تعطي الموضوعَ الأهميّة التي يستحقّها. فإذا حدث وعي بيئيّ كبيرٌ في لبنان، فهذا في الحقيقة بفضل كلّ هذه الجهود؛ ويجب أن تحيا هذه الجهود وتستمرّ، وإنْ لم تكنِ النتائجُ على مستوى التحدّيات والألم البيئيّ الموجود.

أودّ أيضاً أن أذكّرَ أنّ في خطاب قسم فخامة رئيس الجمهوريّة إشارةً واضحة جدّاً، وهي «الاجرام البيئيّ»، فيجبُ أن توضع هذه العبارة ضمن إشكاليّة أوسع هي دولة القانون والمؤسّسات والشفافية وتعادل الفرص. أعتقد أنّ كلّ هذه القيم التي يدعو إليها الرئيس لحّود، وتتوق إليها الغالبيّة العظمى من الشعب اللبنانيّ، لها علاقةٌ أيضاً بقضيّة البيئة التي سنتحدّث عنها.

سأسعى إلى إعطاء بعض التأمّلات الشخصيّة. لا شكّ في أنّ بين الحضور من هو على اطّلاع أكثر بكثير منّي على مجمل الموضوع. إنّما سأُركّز على الجانب الماليّ والاقتصاديّ منه، والذي، في كثير من الأحيان، لا يُسَلّط الضوء عليه. ننظر نحن في لبنان، ونحن على حقّ، إلى قضيّة البيئة كقضيّة الحفاظ على تراث، وأحياناً الصحّة العامّة، إنّما لا ننظر إليها بالنّسبة للأضرار الماليّة والاقتصاديّة والوضع الذي نحن فيه، والذي يمكنُ وصفُه باستمرار بأنّه وضع فقدان أي قدرة تنافسيّة للاقتصاد اللبنانيّ أمام تحدّيات العولمة. وعدم معالجة القضايا البيئيّة ضمن إطار هذه الاشكاليّة، أي فقدان

القدرة التنافسيّة، يزيد من المشاكل والمتاعب. فلا بدّ أيضاً من أن نركّزَ الجهدَ الفكريّ والبحثيّ والتحليليّ على قضيّة الأكلاف، وعلى الدّور الإيجابيّ الذي يمكن أن تلعبَه البيئة في عمليّة إعادة هيكلة الاقتصاد اللبنانيّ، ما أحبُّ أن أسمّيَه في بعض الأحيان Reengineering the lebanese economy، أي إعادة هندسة وهيكلة الاقتصاد اللبنانيّ، طبعاً ليس لمصلحة مجتمع العولمة، ولكنْ لمصلحة أبناء هذا البلد، لكي يتمكّنَ هذا البلدُ من أن يستفيدَ من فرص العولمة، وأن لا يتضرّر، أو يقلّل من الأضرار التي أشرتُ إليها بشكل واضح.

أودّ في البداية أن أشير فقط إلى تأثير عدم الاهتمام بالبيئة أو تدمير البيئة على مجالين لهما أهميّةٌ اقتصاديّة وماليّة كبيرة جدّاً: قطاع الصحّة وقطاع السّياحة. إنّ لتدمير البيئة إنعكاساً من الناحية الاقتصاديّة على كلّ أكلاف الصحّة في لبنان. ليس لديّ شكٌ بأنّ الزّيادة الكبيرة على فاتورة الصحّة في لبنان، وهي من أعلى الفواتير في العالم، حين نأخذ مؤشّر أكلاف الصحّة بالنسبة للدّخل الوطنيّ، المؤشّر اللبناني هو من أعلى المؤشّرات في العالم، وطبعاً المواطن غير راضٍ عن الخدمات الصحيّة والسياحيّة.. إذاً ليس لديّ شكٌّ في أنّ زيادة الدّخول إلى المستشفيات وزيادة بعض الأمراض لها علاقةٌ مباشرة بالتّدهور الحاصل في جوانبَ كثيرة من البيئة سواءٌ بالنّسبة إلى تلوّث المياه ونقاء الهواء أو بالنّسبة لعواملَ أخرى لا حاجة إلى ذكرها بالتّفصيل هنا.

ومن هذا المنظار، أودّ أن تكون هناك دراسةٌ تسعى إلى تحديد مدى مساهمة الأضرار البيئيّة في أكلاف نظام الصحّة في لبنان. أعتقدُ أنّ الموضوعَ مهمٌّ، وهو جزءٌ من الإشكاليّة العامّة لقطاع الصحّة، وجزءٌ من إشكاليّة العجز في الموازنة، لأنّ ما تتحمّله موازنةُ الدّولة من دعم للقطاع الصحّي هي أكلافٌ عالية كثيرة، بالاضافة إلى ما يتحمّله المواطنُ الذي ليس له أيّ غطاء صحّيّ، وما يتحمّله القطاعُ الخاصّ عندما يؤمّن لموظّفيه ومستخدميه الغطاء الصحيّ. فهذه كلّها أكلافٌ بالـ Cascade تؤثّر على الأداء الاقتصاديّ العامّ في البلاد.

ثمّ هناك قضيّةُ السّياحة؛ فاليوم عندما نتكلّم عن العولمة، هناك منافسةٌ شديدة في مجال السّياحة لاستجلاب السيّاح. ولبنانُ، بالإضافة إلى جمال البلاد التاريخيّ، لديه طبعاً

أماكنُ أثريّةٌ بأهميّة دوليّة. وما حصل من تدمير أو تشويه للمناظر اللبنانيّة ومن هجمة الباطون العشوائيّة على جبالنا، وما حصل أيضاً من تضييق على الأماكن الأثريّة، له أكلافٌ باهظة على الاقتصاد. عندما نرى كيف أصبحتِ الأماكنُ الأثريّة محاطةً أيضاً بغابات الباطون في معظم الأحيان، وكيف لم نستغلّ في الماضي إمكانيّات بيروت الأثرية، بل عادت الحكومةُ السّابقة وأقفلت الثّقوب الأرشيولوجيّة (archéologique) التي فُتحت، فهذا طبعاً هدرٌ للإمكانيّات الاقتصاديّة الضخمة التي يمكن أن يعطيَنا إياها الاستغلالُ العقلانيّ للقطاع السياحيّ. وعندما نرى ما يُعطي القطاع السياحيّ للدّول التي تعلّم كيف تستغلّ أماكنَها الأثريّة من مردود ماليّ واقتصاديّ للقطاع الخاصّ كما للاقتصاد الوطني ككل، فإنّ المضارباتِ العقاريّةَ العشوائيّة التي ما تزال تسيطر على عقليّة البلد لسوء الحظّ، والتي تجري في جوار الأماكن الأثريّة، هي في النّهاية تنعكس خسارةً على القطاع الخاصّ نفسه وعلى المجتمع ككلّ. فهناك أيضاً ضرورة للنّظر في هذا الموضوع بالعقليّة الاقتصاديّة والماليّة حتّى نُقنعَ الرّأيَ العامّ بأنّ قضيّةَ الحفاظ على البيئة ليست فقط قضيّةً إنسانيّة وحضاريّة، وإنّما لها أيضاً جوانبُ ماليّةٌ واقتصاديّة يمكنُ أن يستفيدَ منها القطاعُ الخاصّ كما المجتمعُ ككلّ. وأودّ، بالفعل، وبالتّوجهات البيئيّة الكبيرة الموجودة في المجتمع المدنيّ، ألاّ ننظرَ إلى الموضوع فقط من النّاحية الأخلاقيّة والانسانيّة والحضاريّة، إنّما نقوّي الجانبَ الماليّ والاقتصاديّ، لأنّه جانبٌ مهمّ، وهو الذي يمكن أن يُقنعَ الرّأيَ العامّ أكثر، ويمكن أن يؤثّر على أداء الدّولة في موضوع البيئة، إذا كان القطاعُ الخاصّ أيضاً أصبح مقتنعاً بأنّ الحفاظَ على البيئة بالمنطق الأثريّ يمكن أن يدرّ أرباحاً أكثر بكثير من الأرباح التي تأتي من بعض الصّفقات العقاريّة.

ما من شكّ بأنّه كلّما تأخّرتِ المعالجةُ في المواضيع البيئيّة كلّما ارتفعتِ الأكلاف. وعندما أنظرُ إلى فاتورة المديونيّة أقول بأنّه إذا أردنا أن نصلح حقيقةَ البيئة في لبنان، فكم يقتضي أن نَزيد على المديونيّة من أكلاف مستقبليّة لإصلاح البيئة! ولهذا السّبب، الضّرورةُ لازمةٌ لتركيز الأبحاث على أنّه لو زادت الاستدانةُ من أجل البيئة فيجب أن نرى ما هو المردودُ الاقتصاديّ والماليّ الذي سيأتي من معالجة القضايا البيئيّة. وأعودُ إلى المنطق الاقتصاديّ البحت، لا لأبتعد عن مشاركتكم الهمومَ الأخلاقيّة والتراثيّة،

بل لأستثيرَ الاهتمامَ البحثيّ في موضوع القضايا الماليّة والاقتصاديّة العامّة المتعلّقة بالبيئة والعولمة.

ما من شكٍّ في أنّ عدم معالجة القضايا البيئيّة بالسّرعة المطلوبة، وعدم استجابة الدّولة بأجهزتها، وهي كما ذكرت جزءٌ من المجتمع في النّهاية، هو ناتجٌ عن فقدان، ليس فقط الوعي البيئيّ، (بالعكس الوعي البيئيّ ارتفع اليوم في لبنان وبمستوى راقٍ للغاية)، إنّما أعتقد أنّه ناتجٌ من إشكاليّة أوسعَ ذكرتها في مدخل كلاميّ وهي عدمُ الوعي لحجم التحدّي الاقتصاديّ والماليّ المحيط بلبنان، كعدم الوعي مثلاً بأنّ هناك مديونيّةً بمبلغ ٢٢ مليار دولار أميركيّ؛ فالرّقم ما يزالُ نوعاً من التّجريد. عندما تسلّمتُ المسؤوليّةَ قلتُ إنّ الهدفَ الوطنيّ الكبير هو إعلانُ الحرب ضد المديونيّة، ومع ذلك ترى عدمَ لمس خطورة الأرقام والتّلاعب بالأرقام أو الاستهتار بها. قضيّةُ السّيطرة على الأكلاف بالبُنية التحتيّة ما زالت قيدَ السّيطرة. وقضيّةُ الفائدة، الفائدة المصرفيّة، ولو أنّ تحسّناً ما طرأ، إلاّ أنّها ما زالت بعيدةً عن مستوى فوائدَ عاديّةٍ تسمح بعودة القدرة التنافسيّة، لأنّ معالجة البيئة يجب أن تأتيَ ضمن هذا الإطار في الاقتصاد اللبنانيّ بشكل عام بما فيه مشاكلُ البيئة. هناك عدمُ قدرة تنافسيّة. وجزءٌ من القُدرة التنافسيّة هو الوعيُ الاقتصاديّ والماليّ للبيئة الذي ما يزال مفقوداً. ومن هذا المنظار أيضاً، أودّ أن أعودَ وأُركّزَ على أنّ مفهومَ دولة المؤسّسات والقانون وتعادل الفرص والمنافسة جزءٌ أساسيّ من عودة القدرة التنافسيّة للاقتصاد اللبنانيّ، وليست فقط قضيّةً أخلاقيّة وحضاريّة وديمقراطيّة.

وهنا سأعطي مثلين أيضاً: عندما أفكّر بلماذا فقدان الوعي وبعدم أهميّة القدرة التنافسيّة وكبر مشكلة العولمة والبيئة والرّبط بين بعضها بعض، أفكّر أيضاً أنّ تأثيرَ الحرب ما زال قائماً إلى اليوم، بل قد أقول إنّه زاد تأثيراً. خلال الحرب، مشاهداتي أنا كاقتصاديّ، أنّ المجتمع المدنيّ اللبناني بما فيه القطاعُ الخاصّ. وعندما أتكلّم عن المجتمع المدنيّ لا أستثني هذا القطاع لأنّ الشّركات الخاصّة هي جزء أساسيّ من المجتمع المدنيّ، إذا سمحتم لي بمأخذ أو بملاحظة فإنّ المجتمعَ المدنيّ أو مفهومَه يبقى محصوراً بالمثقّفين والشّبيبة والجامعات، ولا يمتدّ أو لا يسعى إلى إدخال الشّركات الخاصّة في هذا المضمار. فأنا، يبدو لي، أن الشركات الخاصّة مثلاً أبدت، خلال الحرب، أداءً

اقتصاديّاً وماليّاً يجب أن يكونَ مثالاً في بعض الكتب، لأن القطاع الخاصّ اللبنانيّ تمكّن من الحفاظ على مؤسّساته، وأدخل تكنولوجيّاتٍ جديدةً لكي يتمكّنَ من البقاء على قيد الحياة. وإذا أخذنا مثلاً المصارف نجد فيها أرقى التكنولوجيّات، فقد اعتمدت الاتصالات اللاسلكيّة تعويضاً عن السلكيّة للرّبط بين فروعها. وهناك أمثلة أخرى: شركة طيران الشّرق الأوسط .M.E.A عملت العجائب، ومصلحة الكهرباء أيضاً. ويجوز أنّ مأساة الحرب كانت حافزاً للحفاظ على المؤسّسات وعلى مستوى معيّن من الخدمات، في مجتمع مضروبٍ في كلّ جوانب حياته الماديّة، فضلاً عن مأساته المعنويّة في فقدان الأرواح. إنّما ما شهدناه بعد الحرب، ولا أودّ أن أتوقّف هنا عند السّياسات الاعماريّة التي كما تعلمون قوّت منطق الاقتصاد الرّيعيّ ووجّهت الاستثمارات نحو تركّز مسيء في قطاع العقارات والمال. ولم تشجّع الاستثمارات لا في المناطق ولا في المجالات الانتاجيّة، فالذي حصل إذاً هو أنّ اللبنانيين فقدوا الشّعور بقيمة الزّمن، لأنّهم خلال الحرب، كانوا يتوقّفون عن العمل لأسابيع عدّة، والحرب دامت ١٥ سنةً، فصار أنّ الزّمن ليس له أهميّة. وأنا كوزير معاناتي كبيرة جدّاً من هذا الأمر. وحتّى، عندما كنت أعمل مع القطاع الخاصّ كنت أجد أن الزّمن ليس له كلفة، في حين أنّ كلفتَه كبيرةٌ جدّاً في الأمور الاقتصاديّة، والبيئيّة بشكل خاصّ. ومن هذا المنظار أقول إنّنا ما زلنا في الجوانب السلبيّة للحرب، وأصبحت الآن تؤثّر فينا. أجد أحياناً أنْ لا أحد يحسب كم يكلّف الزّمنُ، سواءٌ في الدّولة أو في القطاع الخاصّ. وفي الأوضاع البيئيّة، أعتقد أنّه يجب أن نعود لنفتح مجال المناقشة، لأنّ البيئة والزّمن يرتبطان بعلاقة مباشرة. كلفة البيئة هي أيضاً كلفة الزمن: فمتى نحرّج مثلاً؟ القضيّة قضيّة زمن وسنوات، فكلّما تأخّرنا في الزّرع كلّما تأخّر الحصاد.

إذاً يجب أن نربطَ قضيّةَ البيئة بقضيّة الأكلاف بشكل عام، والتي يعاني منها الاقتصادُ اللبنانيّ.

كلمة رئيس بلديّة زوق مكايل
المحامي نهاد نوفل

زوق مكايل في ذاكرة الأونسكو

معالي الوزير، حضرةَ الأب الرئيس، حضرات المشاركين الكرام،

نجتمع اليوم كي نعالجَ، مرّة أخرى، مواضيعَ تتعلّق بالمجتمع المحليّ، هذا الشّغل اليوميّ الذي يَشْغَلُنا، وهذا الهمّ اليوميّ الذي نُتابعه بِلا كَلَل، كلٌّ من موقعه في المسؤوليّة والخدمة العامّة.

ويكون أنَّ في موضوعِنا معالجةَ البيئة، وهو أيضاً همٌّ يوميّ يتطلّبُ منا معالجةً يوميّة.

أمّا العولمةُ، وهي حديثُ اليوم والغد والعصر والنّاس، فلا تُقلِقُنا أبداً، لأنّها تُدخِلُنا في القرن الجديد الذي يوحِّدُ الأرضَ كلَّها في قريةٍ كونيّةٍ واحدة، من دون أن يُلغيَ خصوصيّةَ كلّ جماعةٍ فيها، لأنَّ الجماعةَ التي تتخلّى عن خصائِصها، تفقدُ حضورَها في القرية الكونيّة، وتذوبُ مع الذين يخافون العولمةَ لأنّهم لا هويّةَ لهم.

وبالكلامِ على الهويّة، يَثبُتُ أنّ الخصوصيّةَ التي تميَّزَت بها زوق مكايل: إرثاً، وتراثاً، ومعالمَ، وحضارةً، ونشاطاتٍ مدنيّةً، وظاهرةً مَدينيّةً، هي التي أوصَلَتها إلى العَولمة، فنَقَلَتْها من قريةٍ صغيرةٍ ذاتِ ثلاثين ألفَ نسمةٍ على الخارطة اللبنانيّة، إلى عنوانٍ عريضٍ على الإنترنت الذي يَدخُلُ بيوتَ النّاس في كلِّ أنحاء العالم.

خصوصيّةُ زوق مكايل إذاً، هي التي أُوصَلَتْها إلى العالميّة، عبر جائزة الأونسكو، التي وَضَعَتْها سواسيةً مع خمسِ مدنٍ من العالم.

فكيف تمَّ ذلك؟ وكيفَ دخلَتْ زوق مكايل في ذاكرة الأونسكو؟

تبدأُ القصّة منذ مؤتمر الأونسكو الذي انعقد عام ١٩٦٦ في إسطمبول حول الإسكان، وأنشأ عامئذٍ جائزةً سمّاها «جائزة الأونسكو: مدينة من أجل السّلام»، تُمنَحُ كلّ سنتين لخمس مدن من خمس مناطق قسّمت بها العالمَ منظمةُ الأونسكو، وهي: أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، والعالم العربيّ، وأميركا اللاتينيّة.

ومن ذلك المؤتمر، مُنِحَت الجائزةُ للمرّة الأولى إلى تونس العاصمة، عن العالم العربيّ لعامَي ١٩٩٦ و١٩٩٧. وفي الدّورة الثّانية، مُنِحَت، لعامَي ١٩٩٨ و١٩٩٩، إلى زوق مكايل مدينةً من أجل السّلام للعالم العربيّ.

وفي بَعضِ تفاصيلِ ذلك، أنّ المديرَ العامّ للأونسكو فيديريكو مايُور كان، في ١٩٩٨/١٢/٢١، عمَّمَ على لجانِ الأونسكو الوطنيّة في العالم رسالةً شرَحَ فيها شروطَ التّرشيح لجائزة «مدينة من أجل السّلام»، طالباً من اللجان ترشيحَ مدنٍ في بلدانِها تُطابقُ شروطَ الجائزة. وشدَّد، في تلك الرّسالة، على أنَّ «الهدف ليس تكريم شركاء جُدُد للسّلام عبر خمسة رؤساء بلديّات من مختلف أنحاء العالم، بل هو إيجادُ نمطٍ جديدٍ من التّعاون الدوليّ بإنشاء شبكاتٍ إقليميّة ودوليّة لمدنٍ تعمَلُ في تجاربَ خلاّقة». ونوَّهَ مايُور في تلك الرّسالة بأهميّةِ الإدارةِ اليوميّة للشّأن المدينيّ، حتّى تُصبحَ المدينةُ محوراً أساسيّاً للتّطوُّر الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ والثّقافيّ، ومُلتقى ممارسة الديمقراطيّة بشكلٍ فاعل. وحدَّد مايُور شهر تمّوز من عام ١٩٩٩ لإعلان الجوائز الخمس، وتسليمها إلى رؤساء البلديّات الذين ينالونَها.

وجاءَ في نظام منحِ الجائزة، أن تكونَ البلدةُ المرشَّحَةُ تُلَبّي خمسةَ شروطٍ بطريقة مميّزة ونموذجيّة، ولا تزالُ في طور تحقيقها وتنفيذها. وهذه الشّروط هي:

أوّلاً: تحقيقُ تجربة نموذجيّة في تشجيع الحوار والتّعامل بين سُكّانها.

ثانياً: تحقيقُ نموذجٍ مدينيٍّ (Urbaniste) مميَّز.

ثالثاً: العملُ من أجلِ البيئة والحفاظ عليها.

رابعاً: تحقيقُ نشاطاتٍ ثقافيّة مفيدة عامّة.

خامساً: العمل من أجلِ التربية، وخاصّةً التّربية المدنيّة.

ووصلَت رسالةُ مايور إلى لجان الأونسكو الوطنيّة في العالم.

وفي ١ شباط ١٩٩٩، يعني منذ عامٍ تماماً من اليوم، وصلَتني إلى مكتبي في بلديّة زوق مكايل من الأمينة العامّة للجنة الوطنيّة للأونسكو في بيروت السيِّدة سلوى السّنيورة بعاصيري، رسالةٌ تُعلِمُني فيها عن عزمِ اللجنة الوطنيّة على ترشيح زوق مكايل لجائزة الأونسكو «مدينةً من أجل السّلام». وكان مع الرّسالة ملفٌّ حول الجائزة. وطلبت منّي السيِّدة بعاصيري تزويدَ اللجنة بالمعلومات المطابقة لشروط التّرشيح، حتّى تتابعَ لجنتُنا الوطنيّةُ تقديمَ التّرشيح بشكلٍ رسميّ.

تردَّدتُ أوّلاً في تقديم طلب التّرشيح، عندما قرأتُ شروطَ الجائزة، لأنّ المنافسةَ ستجري بين قرية منسيّة في لبنان، أو مدينةٍ صغيرة بحجمها وسكّانها، وبين مدن كبرى وعواصمَ عالميّةٍ رئيسيّة معروفة. إلاّ أنّني، بعد وقت، وبإصرار من اللجنة الوطنيّة للأونسكو، وبعض الأصدقاء، وفي آخر يوم من المهلة المحدّدة، وتحديداً في ٥ آذار ١٩٩٩، قدّمتُ ملفَّ التّرشيح إلى اللجنة الوطنيّة للأونسكو ويتضمّنُ تقريراً يتفقُّ والشروط المحدَّدة لنيل الجائزة، مشفوعاً بطلب التّرشيح لهذه الجائزة، معزّزاً بالوثائق عن كيفيّة اهتمام زوق مكايل بموضوع الحوار والسّلام، والعناية بشؤون البيئة، والمحافظة على التّراث، وتشجيع النشاطات الثقافيّة، والمساهمة في نشر التربية، وخاصّة التربية المدنيّة.

وورد في التقرير كلامٌ تمهيديٌّ على زوق مكايل في التّاريخ، ثمَّ كيف تُطابِقُ زوق مكايل شروطَ التّرشيح الخمسة، على الشّكل الآتي:

أوّلاً: في تشجيع الحوار: أنشأت البلديّةُ لجنةَ الأحياء، وشجَّعت النّوادي الرياضيّة والثّقافيّة في البلدة، وكذلك شجَّعت إنماءَ الحِرفِ والحرفيين فيها.

ثانياً: في العمل المدنيّ: رمَّمت البلديّة السّوقَ العتيق، وصمَّمت لتأسيس نادي النّساء وقصر الرّفاه والرّياضة، ورمَّمت البنيةَ التحتيّة، وأنشأت متسوصفَ البلديّة؛ وهذه كانت ظروفاً مؤاتية شجَّعَت في البلدة نشوءَ صالات السّينما والمراكز التجاريّة.

ثالثاً: في العمل من أجل البيئة: أنشأتِ البلديّةُ الحديقةَ العامّة منذ ١٩٨٨، وأوجدت مساحاتٍ خضراءَ، وقامت بحملات توعية على الصحّة العامّة.

رابعاً: في النّشاط الثقافيّ: أنشأت البلديّةُ مُتحفَ الشّاعر الياس أبو شبكة (١٩٩٧) والمكتبةَ البلديّة العامّة (١٩٧٥)، والمركزَ الثقافيَّ البلديّ (عام ١٩٩٥)؛ كما أنشأت ليالي السّوق العتيق، التي أصبحت تقليداً سنويّاً في فترة الميلاد وفترة الفصح وشهر آب وليلة عيد العشّاق، إضافةً إلى ما تُنشئهُ البلديّةُ حاليّاً من مدرجٍ رومانيٍّ كبير ينتهي العملُ فيه مع مطلع هذا الصّيف.

خامساً: في التّربية المدنيّة: أنشأت البلديّةُ لجنةَ أصدقاء المدرسة الرسميّة، وقامت بحملات توعية للصبايا والشّباب تربويّاً ومدرسيّاً ومدنيّاً، حتّى يَعَوا ضرورةَ احترام الآخرين، وضرورةَ فهمِهم تراثَهم الحضاريّ.

قدّمتُ الملفّ، ونسيتُ الموضوع، سيما وقد علمتُ بأنّ أكبرَ المدن العربيّة مشارِكةٌ في التّنافس على هذه الجائزة العالميّة. وفجأةً، وبدون أيّة مقدّمات، تبلّغتُ، بدهشةٍ جميلةٍ، هاتفيّاً، من سفيرنا الحاليّ في الأونسكو أنطوان جمعة، أنّ زوق مكايل فازت بالجائزة إلى جانب أربع مدنٍ كبرى عالميّة.

بعد هذا الهاتف، وصلتني رسالةٌ من اللجنة الوطنيّة للأونسكو في بيروت، تنبئُني عن قرار منظّمة الأونسكو في باريس بفوز زوق مكايل مدينةً من أجل السّلام عن العالم العربيّ.

وفي ٩ تمّوز ١٩٩٩، أعلن المديرُ العامّ للأونسكو فيديريكو مايُور فوزَ زوق مكايل «مدينةً من أجل السّلام للعالم العربيّ» بين المدن العالميّة الخمس، وهي: دِلْفْتْ في هولندا (عن منطقة أوروبا)، وهانوي في فيتنام (عن منطقة آسيا)، وزوق مكايل في لبنان (عن منطقة العالم العربيّ)، وكيتو في الإكوادور (عن منطقة أميركا اللاتينيّة)، وتُمبوكتو في مالي (عن منطقة أفريقيا).

ووردَ في نصّ إعلان الجائزة أنّ المدنَ الخمس فازت، بين ٧٠ مدينةً في العالم قدّمت ترشيحَها لهذه الجائزة.

أمّا في ما يختصُّ بنا كمنطقة من الخمس، فإنَّ زوق مكايل فازت على تسع مدن من العالم العربيّ قدَّمت ترشيحَها هي: الاسكندريّة (مصر)، الجزائر العاصمة (الجزائر)، زوق مكايل (لبنان)، بيت جالا (فلسطين)، غزّة (فلسطين)، مسْقَط (سلطنة عُمان)، اللاذقيّة (سوريا)، حلب (سوريا)، والدوّار (تونس). وإلى جانب هذه الجوائز الخمس، مَنحت منظمةُ الأونسكو جوائزَ تقديريّةً إلى كلٍّ من موسكو (روسيّا) ولا باز (بوليفيا).

في ١٣ تمّوز ١٩٩٩، وصلتني رسالةٌ من المدير العام للأونسكو فيدريكو مايُور يهنّئُني فيها على نيل زوق مكايل جائزةَ الأونسكو عن العالم العربيّ، ويدعوني إلى تسلُّم الجائزة في لا باز (بوليفيا) يوم ١٦ تمّوز.

وطار الخبرُ إلى جميع أُصقاع العالم، وتناولته وكالاتُ الأنباء العالميّة، وتردّد صدى إسم زوق مكايل في كلّ أقطار الدنيا، وانتقلت زوق مكايل من الذّاكرة اللبنانيّة لتحلَّ في ذاكرة الأونسكو.

وكان يوم ١٦ تمّوز بالفعل يوماً تاريخيّاً لزوق مكايل ولبنان، تسلّمتْ فيه بلدتُنا اللبنانيّة جائزتَها (بشخص ابنها حبيب عودة الذي انتدبه المجلس البلديّ في زوق مكايل لتسلُّم براءةِ الجائزة وتمثالها). وبعد تهنئة مايور، تقدَّمتْ منه السّيِّدة كاترينا ستينو (الأمينة التنفيذيّة لجائزة الأونسكو) قائلةً له: «إنّ زوق مكايل سحرت لجنةَ التّحكيم بتقريرها المذهل وإنجازاتها الكبرى، بعدما كان من الصّعب جدّاً أن يتمَّ منحُ الجائزة لمدينة صغيرة المساحة، ضئيلة السكّان، كبلدتكم زوق مكايل».

وفي ١١ كانون الثّاني ٢٠٠٠، أي منذ ثلاثة أسابيع، وردت إليّ رسالةٌ من منظّمة الأونسكو، تطلبُ فيها أن تتسلّمَ زوق مكايل رِئاسةَ وريادةَ المدن العربيّة العاملة من أجل السّلام، لتَخْلُفَ بذلك مدينةَ تونس العاصمة، التي كانت تبّوأتْ هذا المركزَ حتّى السّنة الماضية.

أيُّها الأصدقاء،

تلك كانت قصّةُ زوق مكايل مع جائزة الأونسكو.

لم أَرْوِها لكم بسردٍ شخصيٍّ عاطفيّ، وإنّما قدَّمتُها لكم - كما حدثت - بالوقائع والتّواريخ والأسماء والأرقام، تاركاً لكم أن تتفاعلوا معها، وأن تفعلوا مثلها، وأن تعتزّوا مثلَنا بمدينةٍ كانت نقطةً صغيرة على خارطة لبنان، فأصبحت نقطةَ ضوءٍ مُشَرِّفةً على خارطة العالم من لبنان.

عشتم، وعاش لبنان.

كلمة عبدو القاعي

المكان في الأساس:
حيّز ومدى ومشهد عبر عالم في كلّ مكان

عشرة آلاف سنة من التّاريخ والعالمُ يتكوّن: تاريخ عبور الأنسان من اللامكان إلى المكان حيث يحطّ الرّحيلَ ويرتبط بالأرض، فيغرس له فيها جذوراً ويرسم تطلّعاتٍ وآمالاً بالاستقرار وببناء علاقات وديّة مع مجاوريه في محيطه تنقله من تنازع البقاء إلى تجربة التّكافل والتّضامن، وتاريخ طموح الانسان لتجاوز مكان حلوله في رحلة دائمة نحو المجهول.

في هذا التّاريخ الطّويل الازدواجيّ الاتّجاهات، كانت الطريقُ وكانت الأمكنة وكانت المجتمعات وكانت المدن وكانت الدّول، وكانت، في الوقت عينه، النّزاعات والحروب من جهة، والمعاهداتُ والقوانين والأنظمة من جهة ثانية، بغية توفير شروط وآليات الحلول والأستيطان والتّحرّك على الأرض وتبادل البضائع والخبرات والأفكار والحوار حول القيم والمعتقدات.

عشرة آلاف سنة شهدنا فيها تكوّنَ العالم وانبثاقَ السّوق وتشعّبه، من نشوء مدينة أريحا، ومن بعدها المدن السّامريّة والفرسيّة والأغريقيّة والفرعونيّة والفينيقيّة والرّومانيّة والعربيّة وغيرها في بلاد الأناضول وأنحاء الشّرق والغرب، إلى تمدّد طريق الحرير، قبل المسيح وبعده، هذا الطريق الذي نقل الشّرقَ إلى الغرب، إلى تحقيق حلم اكتشاف الهند عبر البحر، من قَبل كريستوف كولمبوس، منذ حوالى خمسة قرون ونيّف، هذا الاكتشاف الذي نقل الغربَ إلى أبعدَ من ذاته ليطولَ الطّرفَ الآخر من البحر، حيث العالمُ الآخر، العالمُ الجديد، أي الأميركيتان.

عبر هذا العالم الجديد ومعه، اكتلمتِ الأرضُ وأصبحت كرةً واحدة تدور على ذاتها، كما تصوّرها غاليليه، ويدور النّاس فيها وهم ما زالوا يبحثون عن مكان يستوطنونه، وعن مدىً لطموحاتهم وأحلامهم من جهة، ولمجالات أسواقهم من جهة ثانية.

العالم ابتدأ يكتمل منذ أكثرَ من خمسماية سنة. ومنذ هذا التّاريخ، راحت تخلّف العلاقةُ بين العالم المعلوم والعالم المجهول واللامحدود علاقاتٍ بين الأمكنة المعلومة. وقد تطوّرت هذه العلاقاتُ، خلال القرن العشرين، وتكثّفت وتسارعت، وشدّتها في الآونة الأخيرة قوى التّكنولوجيا والاقتصاد والمال لتستقطبَها في إطار سلطة ممركزة ولا مرئيّة، توحّدُ العالمَ وتحدُّ في الوقت نفسه من قدرة الشّعوب، في أمكنتها المختلفة، من التّحكّم بمصيرها والحفاظ على استقلاليّتها.

وهكذا تكوّنتِ العولمةُ في نهاية هذا القرن. ونعني بالعولمة حضورَ العالم، كنظام شامل يتحكّم بالسّياسة والاقتصاد والسّوق وحركة المال والبضائع، في كلّ مكان، ويؤدّي إلى تراجع قدرة أنظمة المجتمعات المحلّيّة، في أمكنتها المختلفة، على مواجهة هذا النّظام، والمحافظة على مصالحها تجاهه.

في ظلّ هذه الحقبة الجديدة من التّاريخ، نحن اليوم نبحث عن علاقة مع الأرض المعلومة والمعولمة في آن، فتردّنا هذه العلاقة إلى مجهول مكوّنٍ صلتَنا بمكاننا المرتبط بالعالم والكون من جهة، والمتضمّن، من جهة أخرى، المعانيَ والأحاسيسَ والمشاعر التي تخصُّنا والتي تستلهمُنا عبر مشهده الخاصّ وقيمه الخاصّة وثقافته الخاصّة ومزاياه الانسانيّة والاجتماعيّة الخاصّة.

هذا هو مشروعُ حوارنا اليوم: المجتمع المحليّ كمكان لنشوء الحياة العامّة، وتحريكها في إطار من السّيادة والأستقلاليّة عبر تفاعلاته مع العولمة كنظام عالميّ شامل، والبيئة، كشروط للحفاظ على نوعيّة الحياة على الأرض وتأمين استدامتها.

نحن نبحث في مجالات هذا الحوار عن إمكانات تفعيل قدراتنا على التحوّل كأفراد وجماعات ومجتمعات من أجل مواجهة التّحوّلات التكنولوجيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والثّقافيّة والبيولوجيّة والبيئة التي تُطرحُ اليوم في إطار معولم.

قدراتُ التّحوّل هذه يمكن تحديدُها على مستويات ثلاثة، هي:

١- تحوّل الحيّز المَكانيّ المتجانس (Le territoire homogène) أصلاً ومعتقداً إلى مساحة عامّة (Espace Public) تجمع بين أجناس وعائلات ومعتقدات وثقافات متعدّدة ومتنوّعة، على أساس المساواة في الحقوق والواجبات والمشاركة في السّلطة. يتمّ هذا التّحوّل عبر التّركيز على أمرين أساسيين:

- تنظيم المدى الماديّ للحياة الجماعيّة وهندسة عمرانه وفراغاته من أجل إبراز جماليّة هذا المدى وتفعيل وظائفيّته.

- ترتيب البعد الحقوقيّ في مختلف العلاقات، من أجل مواجهة التّفاوتات الاجتماعيّة التي تعيق تحقيق المساواة بين النّاس على الصّعد الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة.

٢- تحوّل المساحة العامّة إلى حيّز حضريّ (Lieu de cité)، عبر دفع حركيّة إنتمائيّة جديدة داخل المساحة العامّة، من أجل تمتين ارتباط المتغايرين ثقافياً واجتماعياً الذين تجمعهم هذه المساحة، بعضهم بعض، وبالأرض التي يقيمون عليها من جهة، وبالبيئة والعالم من جهة أخرى.

هذه الحركيّة الانتمائيّة الجديدة هي مناسبةٌ لتحقيق حلم التّلاقي مع الذّات المتنوّعة في تراكم ذكرياتها الجينيّة، ومع الآخرين في تنوّع أصولهم وثقافاتهم، عبر مشوار حواريّ متواصل يشبه مشوارَ الفينيقيّ الذي عبر البحر نحو الآفاق اللامتناهية، فتلاقى مع الآخرين وبنى مدينتَه محقّقاً فيها ترجمةً فعليّة لحواره مع من التقاهم في أنحاء العالم المختلفة التي زارها.

من ناحية أخرى، يمكن القولُ إنّ هذه الحركيّة التي تجمع بين المساحة العامّة والانتماء، بأبعاده المحلّية والعالميّة، هي الوحيدةُ التي قد تسمح بالتحسّس بالبعد البيئيّ للحياة، وبالالتزام الجّماعيّ في مجالات تنمية موارد الطبيعة كشروط أساسيّة لاستدامة نوعيّة الحياة على الأرض.

٣- تحوّل الحيّز الحضريّ إلى مدى بصريّ وحسّيّ (espace visuel et sensible) عبر إبراز حركيّة جديدة لمشهد (paysage) هذا الحيّز، تجمع بين تراكمات الصّور الرّمزيّة المعهودة للمكان، وبين الصّور الجديدة التي يكتسبها هذا المكانُ من خلال انفتاحاته على العالم. وتتطلّب هذه الحركيّةُ توفيرَ ركائز حسّيّة لحركة الخيال تكسبُ النّاسَ إمكاناتٍ جديدةً في مجالات تكوين هويّتهم المتراكمة التي تجمع بين المحليّ والعالميّ.

رأي الشّباب الجامعيّ اللبنانيّ في إشكاليّة العلاقة بين المجتمع المحلّيّ والعولمة والبيئة

هذه النّظرةُ المركّبة للمجتمع المحلّيّ، في إطار حركة العولمة وإشكاليّة البيئة القائمتين حاليّاً، كما سبق وحدّدناها أعلاه، طرحناها على الشّباب الجامعيّ في لبنان. وعمدنا في سبيل ذلك إلى تمثيل جميع الجامعات القائمة في لبنان، عبر تكوين مجموعتي نقاش، تتألّف كلٌّ مجموعة من خمسة فتيان وخمس فتيات يمثّلون الشّرائحَ الاجتماعيّة والثّقافيّة الرّاهنة في المجتمع اللبنانيّ. أمّا من النّاحية المنهجيّة، فقد استندنا إلى تقنيّات الـ (Focus Groups) المعتمدة في الدّراسات النّوعيّة وفقاً لدليل مناقشة يتضمّن المحاورَ الأساسيّة الآتية:

- مفهوم الوطن اللبنانيّ كمجتمع محليّ في علاقاته مع البلدان المجاورة والعالم.
- مفهوم المناطق اللبنانيّة المدينيّة والرّيفيّة كمجتمعات محلّيّة داخليّة في علاقاتها في ما بينها ومع البلدان المجاورة والعالم.
- مفهوم العولمة كنظام عالميّ شامل على مستويات:

  السّياسة والسّيادة الوطنيّة

  الاقتصاد وحركة المال

  القيم والثّقافة

  الاعلام

  تكنولوجيّات العمل والانتاج

- تأثيرات العولمة الايجابيّة والسّلبيّة على المجتمعات المحلّيّة.
  - دول الشّمال
  - دول الجنوب
  - لبنان
- سبل مواجهة التّأثيرات السّلبيّة للعولمة في لبنان على المستويات المذكورة أعلاه.
- المشكلات البيئيّة المطروحة عالميّاً وفي لبنان.
- سبل مواجهة المشكلات البيئيّة على الصّعيد العالميّ، وعلى المستويات الآتية:
  - القانون الدّوليّ
  - الممارسات السّياسيّة العالميّة
  - الممارسات الاقتصاديّة والانتاجيّة العالميّة
  - مكافحة التصحّر
  - مكافحة الدخان
  - الاعلام
- سبل مواجهة المشكلات البيئيّة في لبنان على المستويات الآتية:
  - القوانين والأنظمة البيئيّة
  - الممارسات الصّناعيّة (لجهة الدّخان والضّجيج)
  - مراقبة السّيارات (لجهة الدّخان خاصّة)
  - معالجة النفايات الصّلبة والصّرف الصّحيّ
  - صيانة الأحراج
  - غيره
- شروط وآليّات التزام ومشاركة الشّباب في لبنان في التّنمية المحليّة والحفاظ على البيئة.

الشّباب ناقشوا المسائل التي تضمّنتها هذه المحاور، ونحن أدرنا هذا النّقاش، واستخلصنا الأفكار والآراء والصّور والمعانيَ والاقتراحاتِ الأساسيّةَ التي تمّ التّركيزُ عليها. فَلْنصغِ إليهم، علّنا نتمكّنُ من استشراف سبل توفير شروط نوعيّة الحياة في المستقبل، عبر تنمية الانسان والبيئة معاً، من الاطار المحلّيّ إلى الاطار العالميّ الشّامل، في عالم يتمرّس على التّحوّل من أجل الانغراس في المكان وفي كلّ مكان من الأرض بشكل يؤمّنُ استدامةَ الحياة والمساواة بين النّاس في أمكنتها المختلفة.

خلاصة الدّراسة

استنتاجاتٌ ثلاثة نستخلصُها بنتيجة هذه الدراسة، محاولين في ذلك الاجابة عن الأسئلة التي طرحناها على أنفسنا لدى وضعنا لدليل المناقشة. هذه الأسئلة والاستنتاجات نلخّصها بما يأتي:

السّؤال الأوّل:

أين نحن من الديناميكيّة المدنيّة المطلوبة لكي يتحوّلَ المجتمعُ اللبنانيّ ولو تدريجيّاً، في أبعاده المحلّيّة والوطنيّة والاقليميّة والعالميّة من مكان متجانس أصلاً ومعتقداً وثقافةً، أو من مجموعة أمكنة متجانسة تشبه الـ «Ghettos» حسب تعبير الشّباب الجامعيّ، إلى مساحة عامّة تجمع بين أجناس وعائلات ومعتقدات وثقافات متعددة ومتنوّعة على أساس المساواة في الحقوق والواجبات والمشاركة في السّلطة وفي إطار من السّيادة ومن العلاقات المنفتحة مع الخارج ضمن ضوابطَ حقوقيّةٍ عالميّة فاعلة وقابلة للتّطبيق؟

الشّباب الجامعيّ في لبنان، بقدر ما يمثّلهم الفتيانُ والفتيات الذين شاركوا في النّقاش، يشكون من أنّ لبنان، رغم ما يتمتّع به أبناؤه من «حرّية في المعتقد والتّعبير ومن مستوى تعليم عال»، ورغم «نظامه الدّيمقراطيّ الحرّ»، لم يتمكّن بعد من أن يصبحَ مساحةً عامّة تتفاعل مع محيطها في إطار توجّه عامّ لترتيب المصالح والحقوق اقليميّ وعالميّ يربط بينها وبين البلدان المجاورة والعالم. فلبنانُ، بنظرهم، يبقى بلداً محتلاً من قبل بعض جيرانه (إسرائيل)، وتنقصهُ القدراتُ الذاتيّة للتّفاعل مع جيرانه الآخرين

نظراً لهشاشة التّوازنات التي تجمع بين الجماعات الطائفيّة أو الدينيّة-الاجتماعيّة-الثّقافيّة التي يتألّفُ منها، والتي تجعل منه مجتمعاً مميّزاً.

من ناحية أخرى، يتّهم الشّبانُ والشّابّات الجامعيّون الذين شاركوا في النّقاش منطقةَ بيروت المدينيّة باجتذاب زخم النّماء الاقتصاديّ والماليّ والاجتماعيّ والثّقافيّ إليها، مختصرةً في ذلك الطّريقَ إلى لبنان بالعبور بها والطّريق إلى اكتساب المعارف وتكوين القدرات الاقتصاديّة بالحلول فيها.

فالمدنُ الأخرى تبقى، نتيجة لذلك، «مهمّشةً اقتصاديّاً واجتماعيّاً وثقافيّاً». فهي لا تحظى برأيهم إلاّ بالقدر اليسير من الأهميّة في «العلاقات الداخليّة والخارجيّة»؛ ناهيك عن المناطق اللبنانيّة الأخرى، وبخاصّة الريفيّة. فالشّبان والشّابّات المشاركون في النّقاش، يرون أنّها غائبةً تماماً عن ساحة الاهتمامات والعلاقات العامّة» إلى درجة أنّ أطرافَها النائية لا تميّز بين انتمائها إلى لبنان أو إلى البلد المجاور، فتبدو وكأنّها من بلد آخر».

السّؤال الثّاني:

أين نحن من التّكوين الانتمائيّ اللبنانيّ المتنوّع والمتراكم الذي يعطي للبنان، وفي كلّ بقعة من بقاعه، خصائصه المميّزة، والذي يؤمن بالتّالي الشّروطَ النّفسيّة والاجتماعيّة اللازمة لتمتين سيادته وتفعيل حركة اقتصاده والتّفاعل بين أبنائه ومع الخارج على أسس متينة ثقافيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً؟

بكلام آخر، أين نحن من الثّقافة اللبنانيّة المتجذّرة والمنفتحة التي من شأنها أن ترفعَ من قدرة اللبنانيين على قراءة التّحوّلات التّكنولوجيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تعولم العالم أكثر وأكثر اليوم؛ وأين نحن من المتانة والليونة اللتين يُفترضُ أن تتمتّعَ بهما هذه الثّقافةُ لكي يتمكّنَ اللبنانيون من مواجهة هذه التّحوّلات، ولو تطلّبت هذه المواجهةُ إجراءَ تغييرات جذريّة على البنى الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والتّربويّة الراهنة بهدف الدّخول في السّوق المعولم من جهة، والحفاظ، من جهة أخرى، على القدرات الذّاتيّة في اتّخاذ القرارات السّياسيّة وفي تحسين نوعيّة الحياة من خلال دراية إنسانيّة وبيئيّة ملائمة؟

الشّبان والشّابّات الجامعيّون الذين اشتركوا في النّقاش أبدوا تأثرَهم أوّلاً بالأوجه الايجابيّة للعولمة التي تستفيد منها خاصّة دول الشّمال وعلى مستويات التّواصل والاعلام ونظام الانترنات وتبادل الخبرات الاقتصاديّة». وقد أدّت العولمة، برأيهم، خاصّةً في مجال الاعلام والتّواصل إلى الحدّ من قدرة الرّقابة على حركة المعارف وقنوات الاعلام «ممّا ساعد على توسيع إمكانيات التمتّع بالحريّة وتطبيق الديموقراطيّة في هذه الدول» كما في بعض الدول الأخرى التي كانت قد بقيت مغلقةً حتّى الآن.

لكنّ الشّبابَ المعنين لا يسرفون في تفاؤلهم هذا، فلا يمتنع هكذا بعضُهم عن اتّهام العولمة بأنّها تشكّل نوعاً من «الحرب الجديدة»، كونُها ساعدت عمليّاً حتّى الآن «دول الشّمال من السّيطرة على دول الجنوب»، وأُضعفت بنتيجة ذلك من قدرات الثّقافات المحليّة على مواجهة الثّقافات القويّة التي اندرجت العولمة في إطارها. كلٌّ هذا دفع برأيهم إلى مزيد من «القوقعة الثّقافيّة» في العديد من مناطق العالم.

أمّا لجهة الوفر التّكنولوجيّ الذي أحدثته العولمة، والذي يتضاعف يوماً بعد يوم، فقد لحظ بعضُ المشاركين في النّقاش أنّ هذا الوفر لا يعني وجودَ قدرات متكافئة في بلوغه، بل بالعكس، فإنّ التّفاوت في هذه القدرات يمكن أن يزداد في السّنوات المقبلة، خاصّة على مستويي العمل وحركة السوق؛ فالعولمة تصبح هكذا «رحلة نحو المجهول».

وفي ما يعود أخيراً لسبل مواجهة العولمة في لبنان، فقد عبّر الشّبابُ المشاركون في النّقاش عن خشيتهم من تخلّف لبنان عن ركب قطار العولمة، ممّا قد يزيد عن تأثيراتها السّلبيّة على المستويات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة كافة؛ فطالبوا بتطوير «بنى التربية وتلك العائدة للإعداد المهنيّ خاصّة»، لكي يتمكّن الشّبابُ من المساهمة في إجراء التغييرات اللازمة على المستويات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة كافة، فترفع قدرات التّكيّف لديهم مع حركة السّوق المعولم.

ويلاحظ البعض أنّ هذه التّغيّرات تتطلّب دفع «ديناميكيّة جديدة في القطاع العام» من أجل رفع «مستوى قدرات العاملين فيه» وتمكينهم من مواجهة التّحدّيات المقبلة.

السّؤال الثّالث:

أين نحن من البيئة اللبنانيّة التي تغنّى بها النّاس عامّة، واللبنانيّون خاصّة، لجهة طبيعة لبنان المميّزة في مشاهدها ومناخها وهوائها ومياهها وأحراجها ونظافتها؟ وأين نحن من الشّروط والمعايير التي يُفترض الأخذُ بها من أجل الحدّ من الهدر في استغلال موارد الطبيعة وتلويث البيئة؟

الشبّان والشّابّات الجامعيّون المشاركون في النّقاش أظهروا درجة عالية من الوعي للمخاطر البيئيّة التي يواجهها العالم بشكل عامّ، ولبنان بشكل خاصّ، «ولأسباب هذه المخاطر على مستويات طبقة الأوزون والهواء والمياه والأحراج ونوعيّة المأكولات». وقد ركّزوا، في مجالات مواجهة هذه المخاطر، على «تفعيل القوانين الدّوليّة وزيادة التنبّه البيئيّ، وخلق مصانعَ جديدةٍ وغيرِ ملوّثة لمعالجة النّفايات الصلبة ولتكرير المياه المبتذلة، والحدّ من استغلال الموارد الطبيعيّة» عبر التّركيز على «إعادة التّصنيع والرّكون إلى مصادرِ طاقةٍ غيرِ ملوّثة».

أمّا في لبنان، فقد تمّ التّركيزُ على «التّربية البيئيّة في المدارس وعلى التّشجير، وعلى تطوير أنظمة العمران، للحدّ من التّشويه في المشاهد الطّبيعيّة وفي المعالم الأثرية والتّراثيّة وسائر المظاهر الحضاريّة لبنية المدينة». وقد أشار بعضُ الشّباب إلى ضرورة «وضع نظام عقابيّ صارم في مجالات التّشويه البيئيّ» وإلى أهميّة «تربية النّاس على إعادة التّصنيع واستعمال النّقل المشترك».

كلُّ هذا يعني أنّ الشّباب في لبنان يعلمون ما يجبُ القيامُ به من إجراءات لصيانة بيئتهم من التلوّث، وللحفاظ على موارد طبيعتهم وإعادة إبراز المشاهد والمزايا العمرانيّة التي تربط بين تراث الماضي وانفتاحات الحاضر وتطلّعات المستقبل. هم يعلمون نعم، لكنّهم يصرِّحون، في الوقت عينه، أنّهم تنقصهم آليّاتُ الالتزام والاجراءات العملانيّة اللازمة من أجل المشاركة الفاعلة في التّنمية المحليّة، في إطار من الدراية الشّاملة للانسان والبيئة.

globalisation i.e; ready to give up some of its traditions and beliefs to match with the wave of globalisation.

According to them, globalisation in general has a democratisation effect. . Citizens are now informed directly from international sources, particularly via global television and Internet. It is no longer possible for governments to censor or to control in flows or out flows of information. This will help, according to respondents, to build democracy in traditionally closed countries. It will also help to respect human rights.

Western countries are benefiting from cultural exchanges. As a result of increased interconnection creativity will increase and a new cultural diversity will shap out.

The risk of a globalisation for certain students would be the homogenisation of culture. In this scenario the culturally distinct societies will loose their values thus leading to a reduction in culture.

The second risk of globalisation would be the loss of sovereignty of economically poor country. Western and strong nations will have the benefit of taking into control economically weaker countries. According to the students, globalisation will be another form of war.

Western countries will also face difficulties fitting into the globalisation trend as the participants qualified globalisation as a travel into the unknown. Nobody can evaluate the consequences of such a trend.

Lebanon needs to be prepared to face the globalisation process. The Lebanese society should be informed about the trend. According to the participants, Lebanon is not yet ready for such a trend and they feel that they are not given the adequate training neither the needed knowledge about globalisation. They also feel that the older generation will not cope with globalisation and more attention and space should be given to the youth.

Regarding environment, students express their clear objections about the actual situation. They feel that the Lebanese society is aware of environmental issues and their consequences but is not working neither helping improving nature. Recommendations for improving the situation included the enhancement of recycling and the promotion of the importance of nature via special campaigns and events. It is also essential to elaborate construction regulation preserving the nature and to enhance the penal system through an independent system far from political interference and through severe sanctions.

Proposed solutions

Respondents raised some important management solutions for the environment problems notably:

On the international level

Increasing public awareness

Creating international laws

Creating special factories for wastes

Enhancing recycling

In Lebanon

- Increasing public awareness through intensified campaigns especially in schools
- Create special events for the environment (planting trees, camping with special training on nature care)
- Elaborate construction regulation preserving the nature
- Enhance the penal system through an independent system far from political interference and through severe sanctions
- Educate people on recycling
- Public transportation plans to reduce the car pollution

Conclusions

The purpose of the study was to evaluate the perception and beliefs of the youth towards globalisation and its outcome on the inter country relations between the different regions of Lebanon as well as the impact of the relations with neighbouring regions or with other countries.

According to the young generation, Lebanon is a more liberal country if compared to neighbouring countries given its higher level of education, its democracy and the difference of worship.

However, such features are not enough to manage a globalisation and to establish satisfactory relations with neighbouring countries or with the rest of the world.

According to the youth, Lebanon is an occupied country, that is politically manipulated which has consequently weakened its sovereignty. Moreover, it seems that participants clearly accused the city of Beirut from capturing all the project of reconstruction and modernisation; it is spreading geographically and has no relation what so ever with other regions. On the contrary, they feel that Beirut grew and developed financially and educationally at the expense of the other Lebanese regions . They feel that Beirut is capturing all the local and international attention. Other regions are left aside and regions on the borders are adapting to the neighbouring country rather than to their own country.

Participants were also asked to determine the position of the local society versus the globalisation. In other words to evaluate whether the Lebanese community is ready for

Advantages	Disadvantages
Increased productivity	Weakened/sovereignty
Increased technology and know how	Free trade might lead to an unfair division of labour and social classes
Reduction of brain drain	Loss of values
	Disparities in the labour market

How to cope with globalisation in Lebanon

Respondents assumed that the country should be prepared to a globalisation process. People should be informed and trained for the purpose.

The second orientation is to improve the training supply for the work force, especially the younger generation.

A better training will help the citizens increasing their share in the most dynamic industries. The role of the youth and their capacity to cope with the globalisation should be enhanced. Respondents want more opportunities on the labour market and on the political scene.

On the other hand, respondents suggested a revamping of skills and competence of the public sector as well as a solidarity approach rather than an individual competitive approach.

Environment and Ecology

Problems of environment

The world in general is facing the ozone layer problem as well as the air and sea pollution. Some countries are also suffering from toxic wastes. As for Lebanon, participants quoted the following environmental problems:

Problem	Impact
Ozone layer	Weather fluctuation and changes
Pollution from exhaust of cars	Health problems
Pollution from industries and factories	Health problems Population in some areas are at disadvantage
Sea pollution	Diminishing of fish resources
Toxic waste	Bourg Hammoud
Lack of concern for nature deforestation	Nature disappearance

For some, as an economic phenomenon, globalisation is manifested in a shift from a world of distinct national economies to a global economy in which production is internationalised and financial capital flows freely and instantly between countries.

For others, multinational enterprises will gain economic power, while anonymous institutional companies will have no longer place. Globalisation, is another form of war;

All respondents agree that competition will increase to the advantage of the consumer.

On education and values

Two trends dominated the participants discourse about the cultural consequences of globalisation. One scenario represents globalisation as cultural homogenisation In this scenario the culturally distinct societies will loose their values. Such scenario will lead to a reduction in culture.

The other scenario is that of cultural exchange and diversification. It is a scenario of gain and creativity: As a result of increased interconnection, creativity will increase and a new cultural diversity comes into existence.

On media

Respondents presume that media will be stronger than politics.

The global news media increasingly defines international issues and events, which consequently demand immediate responses from governments. Images of starving children or massacres for example, wherever they occur, are projected into living rooms around the world, shaping public opinion and demands.

Governments themselves are using the global media to influence global public opinion.

On work and productivity

Globalisation will lead to an increase in technology. Everybody will and can have access to new discoveries. Participants presume that in the long term; globalisation will lead to a diminishing of craft industries.

Technology will increase at the expense of the human force.

On the other hand, people will not have equal access to the labour market; Elder generations will be excluded.

assessment of globalisation

On the upper hemisphere (Northern regions)

According to participants, nations of the upper hemisphere have settled their internal problems; they are mature and ready for globalisation.

Advantages	Disadvantages
Taking control of weaker nations	Travel through the unknown
Openings on new markets, new opportunities	

On the lower hemisphere (southern regions)

Southern regions are not ready for globalisation because of the internal problems

Rural areas are perceived as unknown for some and far from civilisations. Some respondents stated that populations living on the borders identify themselves more the neighbouring country than to their own region or country. They lost their patriotic feeling.

For some, rural areas are more like another country.

Globalisation

Before we examine the impacts of globalisation and participant's' responses to it, we attempted a snapshot of what globalisation actually is.

What is Globalisation

According to participants, globalisation is a cause of the information revolution. It is driven by exponential improvements in telecommunications, increases in computing power coupled with lower costs, and the development of electronic communications and information networks such as the Internet; These communications technologies are helping to overcome the barriers of physical distance which will certainly lead to:

Internationalisation

Dwindling of geographic borders

Exchange of culture and religions

For some participants, globalisation is a mean of gaining power: Strong nations will dominate weaker ones.

Impact of Globalisation

On politics

Weakened/sovereignty

Respondents assume that domestic issues are increasingly affected by international actors and events that national governments cannot hope to control, either individually or collectively. This means that national policy autonomy — or even national sovereignty — is going to be undermined

Globalisation will have a democratisation effect. . Citizens are now informed directly from international sources, particularly via global television and Internet. It is no longer possible for governments to censor or to control in flows or out flows of information. This will help, according to respondents, to build democracy in traditionally closed countries. It will also help to respect human rights.

Moreover, the new communication technologies are allowing groups to overcome the barriers of physical distance giving thus allocating more freedom for citizens.

On economy and capital flows

For some participants, globalisation is a new form of war. Countries can not protect their local industries.

Regions of Lebanon vs the Rest of the World

Metropolitan Region of Beirut

Metropolitan Region of Beirut vs other Regions of Lebanon

According to respondents, Beirut captures the government entire attention which is normal because it is the capital of the country. Financial and economical activities are concentrated in Beirut.

The younger generation is moving to Beirut for education or for work because it offers greater opportunities.

It was also mentioned that Beirut is merging with nearby regions: Instead of co-ordinating with the surrounding region to spread evolution, Beirut invaded nearby regions and spread geographically. Nearby regions lost their identity. Moreover, they assume that there is no continuity and no relation because Beirut is evolving and the other regions are regressing.

The situation as imagined and described by respondents engenders a kind of a rebellion feeling because respondents presume that the reconstruction of Beirut ruined the entire nation. The entire reconstruction budget was allocated to Beirut neglecting other destroyed regions.

Metropolitan Region of Beirut vs the Rest of the World

Respondents clearly differentiate Beirut relations with the nearby countries and with the rest of the world; it is perceived as the capital of culture for surrounding countries whereas it has an image of capital of terrorism versus the rest of the world. Nearly countries appreciate Beirut because it is considered as an important cultural and trade centre and an attractive tourist destination.

Some participants quoted that Beirut is regaining confidence amongst Western countries. This confidence is taking shape through the international seminars, the economical agreements, the visits of businessmen, the inauguration of foreign companies and the increased number of representations.

Other Areas of Lebanon

Participants quoted that urban areas of Lebanon or rural regions have no relation with the rest of the world. Relations with surrounding countries are weak and limited to some tourists who spend vacations.

Urban areas and inter country relations

It was presumed that urban areas surrounding Beirut lost their identity because they merged with Beirut. As for the other urban areas, they lack co-operation with Beirut. Each region is governed by its own leader. Each region evolution depends on the leader's influence in the government or the leader's enthusiasm.

Some respondents imagined Lebanese areas rural or urban as agglomeration for specific religions or worship: Ghettos.

Rural areas and inter country relations

Under supervision of Abdo Kahee & Ketty Beschir

Local Society
Globalisation and Environment

Relations of Lebanon and the Other Countries

Relations with neighbouring countries

Participants closely linked inter country relations with politics: They estimate that relations between Lebanon and the neighbouring countries are deeply unbalanced because of the following reasons:

- Lebanon enjoys a high level of education
- Lebanon is better known for its democracy
- Lebanon enjoys a freedom of worship

Due to the above reasons, the participants believe that the relations with nearby countries are unbalanced and co-operation practically inexistent. Moreover, they assumed that neighbouring countries are trying to take advantage of Lebanon by threatening its internal stability.

On the other hand, the burden of the war and the economical recession is today felt as heavy and Lebanon is suffering from a strong brain drain. Participant's feelings regarding the situation are controverted. Some are proud of such exportation because it enhances Lebanon's image. Others are disappointed because they estimate that neighbouring countries are progressing while Lebanon is stagnating

Some stated to have hostile and spite feelings against the nearby countries because Lebanon is an occupied country and cannot have any relation with the invader. Moreover, they feel that Lebanon was not helped by any other nation.

We also noticed that some participants related the absence of co-operation to the difference of worship.

Relation with the rest of the world

Respondent's beliefs are that Lebanon is unknown to the rest of the world despite the fact that Lebanese citizens are familiar with other countries because of the immigration flows during the war.

Moreover, participants assume that Lebanese people living abroad did not enhance a positive image about their country, which resulted in a bad reputation for Lebanon. Participants also quoted that Lebanon was considered as a third world country

On the political issue, it was assumed that Lebanon has never been able to govern in sovereignty. The country has been manipulated by different political flows.




NDU جامعة سيدة اللويزة
تنظم حلقة دراسية بعنوان :
المجتمع المحلي ، العولمة والبيئة
الجمعة ٢٨-١-٢٠٠٠ بالتعاون مع بنك بيبلوس

القسم الأوّل

الجلسة الأولى

الموضوع: المجتمع المحلّيّ من العزلة إلى المواطنيّة، ومن العولمة إلى العالميّة: دور الدّولة والبلديّات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ في لبنان

الرّئيس: **المهندس جان لويس قرداحي**

المحاضرون:

د. سمير خوري على مستوى القيم والثّقافة وبناء الهويّة

القاضي د. أنطوان الناشف على مستوى الاقتصاد: قوانين وممارسات

د. نعيم سالم على مستوى السّياسة: السّيادة

د. شاهين غيث الممارسة الدّيموقراطيّة

كلمة د. سمير خوري

تحقيق الذّات معاً
مناهضةُ تسطيحيّةِ العولمة بمرقاة العالميّة

١- ما العولمة وما خطرها

١-١- عالم يعجّ بالصّعاب.

١-٢- ظاهرة العولمة المبتكرة.

١-٣- خطورة المزالق.

٢- الثّقافة ونداء العالميّة

٢-١- تحدّيات العالميّة.

٢-٢- قوّة الثّقافة وأسطورة أقهات بن دانيال.

٢-٣- ليس هناك من يخيف، هناك من يخاف.

٢-٤- الحرّيّة قلب الثّقافة وهويّتها.

٣- تحقيق الذّات معاً؛ رهان الحريّة والسّلام.

٣-١- مأساة حفرون ونفرون.

٣-٢- تحقيق الذّات معاً في المجتمع الوطنيّ الواحد.

٣-٣- سبيل الارتقاء في سلّم الأنسنة.

٤- المسكونيّة أنسنة عالميّة

١- ما العولمة وما خطرها؟

١-١- عالم يعجّ بالصّعاب

«... أنا ابن أمّة عاشت أصعبَ اختبارات التّاريخ، إذ قضى عليها جيرانها بالموت مرّات عدّة، ولكنّها صمدت ونجت في صون هويّتها. لقد حافظت على سيادتها الوطنيّة، بالرّغم من التقسيمات والاحتلالات الخارجيّة التي تعرّضت لها، معتمدةً، لا على موارد القوّة المادّية العضليّة، بل على ثقافتها فقط. وقد تبيّن أنّ هذه الثّقافة هي أجدى من كلّ القوّات الأخرى..»[1]. بهذا التّصريح الصّارم، الذي يعبّر عن واقع العديد من أمم العالم، استخلص البابا يوحنّا بولس الثّاني عبرةَ تاريخ بولونيا، من على منبر الأونسكو في باريس، في ٢ حزيران ١٩٨٠، ومفادُها، أنّ القيمَ والثّقافة والهويّة، تشكّلُ مخزونَ طاقة هائلة، تلك التي، إنْ أحسن المجتمعُ أو المتّحد الإفادةَ منها، ازداد مناعةً لجبه خطر إبادته المتمثّل بالضّمّ، أو التّقسيم، أو الانصهار السّياسيّ والثّقافيّ، بل وتمكّن من أن ينتزعَ لنفسه مكانةً بين الأمم، وأن يساهمَ معها في التّقدّم الانسانيّ.

لقيتْ هذه العبرةُ المعاشة والمقرونة إلى حيثيّاتها، إستحسانَ مؤيِّدي قائلها، كما حظيت بموافقة مناوئيه، لا لشيء سوى لأنّ التّاريخَ يفيد، عبر مختلف الأمكنة والأزمنة، عن أنّ شعوبَ الأرض إتّخذت لها، إبّان الصّعاب، أحدَ اتّجاهين:

١- **ثقافة المطلق** Culture de l'obsolu. هناك شعوبٌ استفاقت على متطلّبات المطلق القيميّة، فقامت وناضلت، ارتقت ولمّا تزل. إنّها تحمل ثقافةَ المطلق تسعى إليه حتّى التحرّر والانعتاق.

٢- **ثقافة مطلقة** Culture absolue. هناك شعوبٌ أُخرى إستكانت لما عنديّاتها، إنكفأت وانقبضت، فضمرت وزالت. إنّها تحمل ثقافةً مطلقة، تعزُّها، وتهوى التّعربط بِها حتّى الانغلاق والاختناق.

لَئن صحّت خبرةُ نجاح مجتمع ما بوجه الأخطار المحدقة به، فما تُراها تكون شروطُ جواز نقلِ هذه الخبرة وتعميمِها على المجتمعات الأخرى للاقتداء بها؟ هل تحمل احتلاليّاتُ الأمس سماتٍ تَصلحُ لفهم وطأة العولمة ولتدارك خطرها اليوم في العالم؟

١-٢- ظاهرة العولمة المبتكرة

عرفتِ المجتمعاتُ البشريّة، عبر العصور، جملةً من الخبرات الصِدّاميَّة، ذاتِ الطّابع الظَّفَريّ الاستعدائيّ، أو الاستيلائيّ الضّامّ، أهمُّها نظمٌ أربعة:

أ- **الفتوحات الإمبراطوريَّة**، وهدفُها السّيطرةُ على الأمم وتذويبُها أو إجلاؤها ودكُّ معالم حضاراتها.

ب- **التّوسُّعات الاستعماريَّة**، ومقصدُها الظّفرُ بخيرات الأمم، وامتصاصُ عافيتِها ومواردها.

ج- **الحركات الأمميَّة**، وغايتُها توحيدُ بروليتاريا العالم لتصدير الثّورة على البورجوازيّة وعلى إفرازاتها القوميَّة، والعملِ على إقامة المجتمع الاشتراكيّ الأمميّ.

د- **الممارسات الكليانيَّة**، ومبتغاها طمسُ فرادةِ المجتمعات، ومحوُ الخصوصيّات الفرديَّة، وإخضاعُ كلّ شيء لأحدانيَّة التّعليب.

يَجمعُ ما بين هذه النّظم الاحتوائيّة الأربع مرامٍ أربعةٌ.

١- **السّلطة:** إقامة نظام سلطة.

٢- **الأرض:** السّيطرة على مساحة أرض.

٣- **النّاس:** إخضاع النّاس واستعبادهم.

٤- **التّميط:** فرض النّمط التّنظيميّ الثّقافيّ، والسّعي إلى أحدنة كلّ شيء، كلِّ فكر، كلِّ أمر:

monolithisme,monopartisme,monolinguisme,monocratie,monoculturalisme, monopolisation,

أي فرضُ الأحدانيَّة في كلّ أمر: أحدانيَّة الحزب والمشيئة، وسلطة الرّئيس، واللغة، والثّقافة... بل فرضُ البرنامج التّربويّ والكتاب المدرسيّ الواحد الأحد. فكلُّ اختلاف هو خلافٌ يستوجب القمعَ بالضّرورة.

هـ- **العولمة.** على عكس هذه النّظم الأربعة، لا تحملُ ظاهرةُ العولمة المتمدِّدة في عالم اليوم رغبةً في اعتماد أيّ نظام سلطة، ولا شهوةَ لديها في السّيطرة على أيّ أرض، ولا همّ عندها في إخضاع أيّ مجتمع، ولا مطمحَ لها في فرض أحدنة أيّ شيء. هدفُها تحصره في جني أرباح التّحكّم بالسّوق، مهما تكنِ النتائجُ والانعكاسات.

العولمةُ تسميةٌ تُطلق على حركةٍ، أكثر ممّا على وصف حالة. إنّها تلك الظّاهرةُ المعاصرة للثّورة المعلوماتيَّة، المتحرّكة باتّجاه السّوق، لتعَوْلمَ النّشاطاتِ الاقتصاديَّةَ **mondialisation**، وتُجْمِلَهَا **globalisation** بالجملة دون تفصيل أو تفريق أو تمييز. إنّها تقدّم الطّبقَ الاستهلاكيّ نفسَه للجميع في آن، بحيث يشعر مئاتُ ملايين النّاس، من كلّ الأعراق والأجناس، أنّهم سواسية في التهام المأكولات نفسها، وارتداء الأزياء نفسها، ومتابعة المشاهد نفسها في وسائل الاعلام والفضائيّات، والتّخاطب باللغة نفسها عبر القارّات، بل ويستهلكون الهواجس نفسها، المثارةِ لهم، حول البيئة، وطبقة الأوزون، والسّيدا وما شابه، تمتاز العولمة بسلسلة من الخصائص، أهمّها أربع:

١- وسائل أدواتيّة كثيفة.

٢- سرعة التّطوّر المتزايدة.

٣- مرسلة واقعيّة غير مؤدلجة.

٤- مُنشأة معملقة.

١- وسائل أدواتيَّة كثيفة: تفيد العولمة من الآلة الصّناعيَّة والمعلوماتيَّة الأكثر تطوّراً، فتغرق السّوق بموادّ استهلاكيّة وبمعدّات تقنيَّة، وأدوات اتّصال ووسائل إعلام سمعيَّة بصريَّة كثيفة كمّاً ونوعاً، بأسعار إغراقيّة أو تنافسيّة يصعب على إنتاج المجتمع المحليّ والوطنيّ مجاراتُها، أو الصّمودُ بوجهها طويلاً من دون حماية. إنّها وسائل أدواتيّة مادّيّة محيرَّدة، لا هُويَّةَ ثقافيَّةً لها إنّها غيرُ مرتبطة بأيّ نظام اجتماعيّ، ومعرّاةٌ من وصمة بيئة إنتاجها، كالمعلّبات، والمثلّجات، وأجهزة التّلفون والرّاديو والتّلفزيون، والسّيّارات وما شابه. فهذه يتمّ إنتاجُها في أكثر من بلد، وتوزيعُها في مختلف بلاد العالم.

٢- سرعة التّطوّر المتزايدة: لا تأبه العولمة لمسألة التّطوُّر، ولا لاتّجاه التّطوّر، بل تولي العولمةُ كلَّ اهتمامها لسرعة التّطوّر[٢]. إنّه عصر الصّراع مع الوقت ومنطق السّباق معه. فالسّلعة الأسرع في أداء أيّة مهمّة هي الأثمن، والأغلى والأربح بالنّسبة إليها. تطرحها في السّوق في سباق محموم مغلّف بصخب الدّعايات الإعلانيّة، وفي اليوم التّالي تطرح ما يفوقها سرعة وأداءً Performance والجديد يعتق، وتبوخ وهجته في أقلّ من دورة القمر، فيبخس سعره ويتلف absolessence فيما كانت ندرة الانتاج تشكّل مأساةَ المجتمعات الزّراعيّة قديماً، عانت المجتمعات الصّناعيَّة من صعوبة تصريف فائض إنتاجها، وها العولمةُ تدفع باتّجاه التّشكّي من الزّحمة والاكتظاظ encombrement.

لا تبغي العولمة إنشاء أو نشر نظام جديد في دول العالم، بل يكمن جلُّ هدفها في تسريع التّغيير، وتسريع حركة انتقال الخدمات، والخيور، والمعلومات والأموال والأفراد.

من المتوقّع، بحسب منطق العولمة التّسريعيّ هذا، أن يتهاوى عصرُ رتابة النّظام، ويندحر مجتمع الرّكود، لينطلقَ عصرُ التّغيير، ويبرز مجتمع المخاطرات لاستقدام المستقبلات.

٣- مرسلة واقعيّة غير مؤدلجة: لا تروِّج العولمة ظاهراً، لأيّ مرسلة جليّةmessage explicite عبر وسائلها، ولا تحمِّل هذه أيَّ معنىً، أو تدافع بها عن أيّة أطروحة. هدفُها الرّبح، ومقياسها فيه نجاحُها به، فلا بأسَ إذاً، لبلوغ مآربها، من تسخير أيَّة مرسلة متوفّرة يرتاح لها المجتمع المحليّ، وإلاّ استُعيض عنها بغيرها. لا تدّعي العولمة تأدية مهمة تثقيفيّة أو تربويَّة، تدجينيّة أو تثويريّة، تأهيليّة Socialisation أو تغريبيَّة alienation، أخلاقيّةً اعتُبِرَت أم خليعة. فلا حسابَ للعولمة تؤدّيه لأيٍّ من المراجع الحقوقيّة. كذا هي حالُ وسائل الاعلام والاتّصال، والانترنيت... المباحة للجميع والمتاحة لمن يرغب في أن يوظّفها لحمل مرسلته إلى الآخرين. قد يكون لجودة المضمون بعضُ الأهميَّة (أفلام، أغانٍ، موادّ غذائيّة، زراعات متلاعب بها جينيّاً، لحوم مشبعة بالهرمونات..) ولكنْ، المهمّ يبقى أبداً محصوراً في لباقة التّوضيب وغزارة الانتاج وسرعة التّسويق لضمان الربحيّة القصوى. المالُ هو المعبود، والرّبح هو المقصود. (متّى ٤/٩، متّى ٢٤/٦)

٤- **مُنشأة معملقة ومعولمة:** تتكدّس الرساميل النّقديَّة والتّكنولوجيّة، وتنصبّ أسْهُماً في مؤسَّسات ضخمة، لا تلبث أن تنصهر أو تندمج فيما بينها لتشكّلَ منشأةً ماليَّة معولمة أو شركاتٍ معملقةً (مصارف، فنادق، مطاعم، ستوديوهات لانتاج الفنون أو التّرفيهات..)، تدير مجلس إدارتها حفنة من النّاس من كلّ الأجناس والجنسيّات، ويفوق رأسمالُها أضعافَ ميزانيّات أيٍّ من الدّول الصّناعيَّة السّبع الكبرى. لقد بدأت مأسَسَة وتأطير هذه المنشآت، ومنها منظّمة الغات (.G.A.T.T) والمنظّمة الكونيّة للتّجارة (O.M.C) وأهمُّها ما اتُّفق على تسميته: الاتّفاق المتعدّد الأطراف للاستثمار. (A.M.I) Accord Multilateral sur l'Investissement إنّها منشأة، ما فوق دوليَّة، متفلّتة من الأنظمة والقوانين المحليَّة، تسعى إلى هدفها دون التقيّد بالأولويّات الانمائيّة أو بالمصالح الوطنيّة للدّول المستعينة باستثماراتها، إذ ليس لهذه الدول قوّة وصلاحية مراقبة نشاطاتها، فيما يحتدم، بالمقابل، الصّراعُ المضمر أو المكشوف، بين المنشآت العملاقة، وكأنّه الصّراع الكونيّ بين تيتانات الميتولوجيا، أو انّه زوغان فوست وقد أفلت من يد ميفيستوفِلِس. فلا محلَّ هنا للمؤسّسات الوسطى والصّغرى الحِرفيّة أو الصّناعيّة أو التّجاريّة.

١-٣- خطورة المزالق

تفضح العولمة، عبر مفاعيل خصائصها الأربع، هشاشة التّأهيل الاجتماعيّ، وبها تكشف عن خَسعيّة fragilité الانسان الفرد، وتمتحن معطوبيّة vulnerable ارتباطه العلائقيّ بمجتمعه المحلّيّ. يمكن تلخيصُ خطورة المزالق التي تستجلبها العولمةُ إلى سبع مخاطر أساسيّة.

١- **حاجات مصطنعة:** تُغرق العولمةُ السّوقَ بوسائلَ أدواتيَّة كثيفة كمّاً ونوعاً، وتروِّج لها بالاعلانات الدّعائيّة التي بها تصطنع لدى الفرد حاجاتٌ تدفعه لاشباعها باطّراد في دوّامة مغلقة. من المتوقّع أن نرى هنا، أنّ المجتمعَ الذي لا يقضي على حاجاته المصطنعة، فإنّ حاجاتِه المصطنعةَ هذه سوقٌ تقضي عليه.

٢- **لا مُمَسْأَلَة الفرد:** توفّر العولمةُ للفرد خدماتٍ، وتثير لديه الحاجةَ لمعاصرة الأشياء والمشاهدات التي تحدث في العالم، بل التقاطها فور حدوثها «بنقل مباشر» (موت ديانا، حرب الخليج، بطولة كرة القدم، ملكة جمال الكون...)، لا لاتّخاذ موقف منها،

بل لعيش مشاعرَ مثيرةٍ ولو لحظةً عابرة، فيتأثّر بها سطحيّاً بالاستفراح أو الاستشفاق الزّائل، ويُخيَّل له أنّه موضوعُ اهتمام، وبأنّه أصبح مواطناً لسكّان العالم. ولكنّه يبقى في الواقع مجرّدَ فرد لا مُمَسْأَل deresponsabilisé دونما التزام أو تضامن اجتماعيّ ووطنيّ أو إنسائيّ.

٣- **توتّر مقعد:** عبر تجسيماته المادّيّة والرّمزيّة، يدفع التّطوّر السّريع بالمجتمعات كلّها، وبخاصّة الدّول النّامية، ومنها لبنان، إلى توتّر حادّ ما بين الرّكود (بالانغلاق والامتناع) والفوضى (بالانفتاح والاستهلاك). فكلُّ جهد يُبذل للتّخلّص من الرّكود تلتهمه الفوضى. وكلُّ محاولة للتّغلّب على الفوضى يكبحها الرّكود، وذلك في دوّامة لا انفكاك للّبنانيين منها، إلاّ بمقدار تصميمهم الحرّ على إقامة مؤسّسات الحقّ في دولة الحقّ droit، لا في دولة القانون lois، وإدارتها ديموقراطيّاً.

٤- **مرسلة موجّهة عن قصد:** مع وسائل الاتّصال المتطوّرة افتضحت ممارسات الرّقابة وتقييد الاعلام والفضائيّات داخل الدّولة، وسقط منطقها، فباتتِ المرسلةُ المعولمة طليقةً، تعرِضُ نفسَها حياديّةً غيرَ وعظويّةٍ ولا منبريّة، أو مؤدلجة، ولكنّها بانت للعيان أنّها مأربيّة، مقتَطعَة ومجتَزأة من الوقائع الانسانيّة المعقّدة، وموجّهة عن قصد إلى المستهلكين الكثر في العالم، وبخاصّة تلك المنقولة عبر الصّور والأفلام والتّحقيقات الصّحفيّة بدءً من الرّسوم المتحرّكة عن توم وجيري، إلى غولدوراك حتّى آخر أخبار السّاعة عن الكوارث الطّبيعيّة في تركيا أو المكسيك، والحروب في البلقان وروسيّا، ومحادثات السّلام في وادي عربة وشيبردستاون.... تتحكّم بتزويد العالم بها حفنة من وكالات الأنباء ومؤسّسات الاعلام، تعولم تعليب الرّأي العالميّ بسرعة خاطفة، وتستثمر انعفالاته قبل يقظة الرّوح النّقديّة المتروّية فيه، تلك التي تلحق بالاعلام دون مجاراته في التّأثير أو السّرعة.

٥- **هدم الخصوصيّات الوطنيّة:** ترفع العولمة الحواجز من أمام A.M.I واستثماراتها، فتصادر صلاحيّة السّلطات العامّة لصالحها، وتضرب سياسة النّموّ الخاصّة بكلّ مجتمع، وحقّ الشّعوب في اختيار نمط نموّها ووتيرته، بل وتضرب التّشريعاتِ الاجتماعيّةَ داخل الدّولة (حماية اليد العاملة، الحفاظ على البيئة) وتحرم الدّولةَ التي تستثمر A.M.I فيها

أموالَها، من القدرة على رفع شكواها[٣]. إنّها محطّمةُ الثّقافات عبر التّوظيفات الهائلة في السّمعيّ-البصريّ (إنتاج، تمويل، توزيع، تسويق..)

٦- **تحطيم الثّقافات:** تفصل العولمة الاقتصادَ عن الثّقافة، فتفرده، وتُسَخِّر لكلٍّ من قطاعاته، الأبحاثَ والمختبرات المتخمة بالتّمويل والمتفلّتة من الضّوابط (من أبحاث الذُّرِّيات والالكترونيّات حتّى الاستنساخ)، ثمّ تشحنه بالمنجزات والمخترعات، كماردٍ مادّيّ يهدّدُ عمارةَ الثّقافة السّريعة العطب، فقيمة الاعمال (الفنيّة منها أو الأدواتيَّة) تقاس، بعد اليوم، بالمال وبالكمّ: عدد الزّوار والمستهلكين، وحجم المبيعات أو مقدار الأسعار.

٧- **تحويل الوطن إلى مساحة اقتصاديّة:** إنّ أخطرَ مفاعيلِ العولمة إسهامُها المباشر، بل دفعُها الكلَّ في اتّجاه واحد قوامُه السّوق. يتمّ لها ذلك بنجاح كبير، عبر أوّليّات معقّدة متداخلة تعرف بمحصّلتها النّهائيّة، وأهمُّها خمسٌ أساسيّة:

١- **التّركيز على فردنة الفرد** واستفراده بالتّوجه إليه مباشرة دون «وسيط إجتماعيّ»، ممّا يترافق مع تفتيت الجماعة المحلّيّة إلى أرخبيل من الجزر المتجاورة. كذا هي حالُ المدن في بيروت كما في باريس ولوس أنجلس.

ب- التّعامل مع **الفرد كجهاز هضميّ** إنّه صاحبُ حاجات تُثار عنده، ويُشار إليه بكيفية إشباعها، ممّا يعني إهمالَ عمليّات التّأهيل الاجتماعيّ المتلازمة مع مبدأ الواقع Principe de réalité وإحلال الميل إلى الاشباعات المثيرة المترافقة مع مبدأ اللذّة plaisir وتوابعها.

ج- تحويل الشّعب في مجتمع الثّقافة، إلى **جماهير** مجتمع الاستهلاك، وإغراؤه بسهولة التّهالك على الاستهلاك جرياً على قاعدة السّلوكات القطعانيَّة الخاصّة بجماهير الفرجة، والذّعر والاهتياج تصفيقاً أو رجماً.

د- **تضخيم المساحة العامّة** وإلباسها منطقَ السّوق، القائم على العقلنة والتّرشيد وفق مبدأ الفاعليَّة éffectivité، لذكّ المساحة الخاصّة واجتياح الحميميّة intimité حيث تقومُ دائرةُ المشاعر والأحاسيس والمجّانيّة العاملة وفق مبدأ العاطفة affectivité، تعبِّر عن هذه الاجتياحيَّة مقولةٌ تنشرها أدبيّات العولمة، ومفادُها

أنّ العاطفةَ ما دخلت تنظيماً معقلناً إلاّ وأفسدته، فانهار. لا بدّ إذاً من الفصل القاطع ما بين الفاعليّة في عالم الاقتصاد، وبين العاطفة في دنيا الثّقافة، كالفصل بين الجنس والحبّ.

هـ- تحويل الدّولة، والوطن من كونه **مجتمعاً سياسيّاً** يَجهدُ للحفاظ على هويّته وإنماء ثقافته، ويتعامل مع الدّول الأخرى طبق خياراته ومصالحه وشخصيّته الحرّة المسؤولة، ودفعه ليصبحَ مجرّدَ مساحة اقتصاديَّة، فَسوقاً لتسهيل المبادلات والصّرف، والاستهلاكات والتّرفيهات على أنواعها. تسرِّع هذا التّحوّلَ بسياسةُ الاقتراض والمديونيّة العالية المتهوّرة، المؤدّية إلى حالة التّبعيّة الاقتصاديّة لا محالة.

و- تضخيم وتجميع ودمج **المنشآت ما فوق** دوليّة وعملقتُها بتكديس الرساميل من أجل عولمة استهلاك وسائل أدواتيّة عارية عن أيَّة مؤشّرات ثقافيّة، يقابله عكسيّاً تقزيمُ وتجزئة وتفتيت الأمّة الواحدة ومجتمعاتها المحلّيَّة والمتّحدات Communautés إلى جماهير من الأفراد المنحازين، تربطُ ما بينهم وشائجُ ثقافيَّةٌ متداعية متّجهة نحو الضّمور والهزال والانحلال، فإذا الدّولةُ تتحوّلُ شركةً اقتصاديّة إقليميّة، أو تكاد.

٢- الثّقافة ونداء العالميّة

٢-١- تحدّيات العالميّة

يرتاح منطقُ العولمة إلى التّسطيح النّاتج عن عمليَّات تنميط الجماهير العام، وعن تنميط الأفراد كجُزُرٍ متحازية فيها. يتلازم هذا المنحى التّسطيحيّ الكاسح، مع ضَرْب الخصوصيَّات على كلّ صعيد، ومع محو التّعدديَّة وتجويف الهويّة وتحويلها مجرّد حاوية لا محتوى ثقافيّاً لها، وذلك وفق قاعدة عولمة الاستهلاك الذي يَدْمَغ كلّ شيء إلى أحاديَّة الشّكل uniformisation. بالمقابل، يبرز منطقُ العالميَّة universalisation كدعوةٍ بسيطة، مشبعة بجسارة صدقيّتها، تنادي جهاراً بجملة من المبادىء الأدبيَّة الكبرى المتوّجة بالقيم الانسانيّة، وبخاصّة قيمة الحرّيّة والمساواة والتّضامن القائمة على احترام الثّقافات وعلى احترام فرادة الشّعوب والأخذ بميزة الانسان ككيان شخصيّ

فذّ. يترافقُ منحى المساواة هذا مع صون الخصوصيّات، ومع الاعتراف بالتعدّديّة واحترام الهويَّة، وفق مبادىء الاعلان العالميّ لشرعة حقوق الانسان. تمتاز العالميّةُ بخصائصَ عديدةٍ، أبرزُها خمس:

أ- الاحتراميَّة

العالميَّة هي الأفق الأعلى للتّسامي الاحتراميّ بين النّاس، المعبّر عنها بمسلّمة، تعرفُها شعوبُ الأرض في معاملاتها الدّاخليّة، ومفادُها. «اعملوا للآخرين ما تودّون أن يعملَه الآخرون لكم». (متى ١٢/٧) فإن عمَّمَتْها واعتمدَتْها في معاملاتها الخارجيّة ما بين الشّعوب، تكون قد اتّجهت صوب العالميّة.

ب- الحقّ بالمغايرة

العالميّة إعترافٌ بالآخر المختلف، والتّسليم بحقّه في المغايرة، مغايرةٍ يتساوى فيها الكلُّ في القيمة دونما مفاضلةٍ أو دونيَّة أو استعلاء من أحدٍ تجاه أحد. فالأنا والنحن قيمةٌ تماماً، كما الأنت والأنتم المغايران قيمةً بذاتكم لذاتكم.

ج- المساواة

ما من مسوّغ يجيز أو يبرِّر التّنكّرَ للمساواة في القيمة والكرامة بين النّاس (العرق، الجنس، العمر، اللغة، المعرفة، المنزلة، المقتنى...)، ويصحُّ معه إدّعاءُ أصحابه الصّفّةَ العالميّة في دعواهم.

د- الحرّية والسّلام

مؤشّرُ العالميّة هو القبولُ بذات الآخر كما هو (وكما يعرِّف بنفسه)، والتّعامل معه لأنّه هو، (وكما يريد أن يبقى أو أن يكون)، باعتماد قاعدة الحرّيّة وأدوات السّلام، سبيلاً إلى التّخاطب والتّوافق.

هـ- الانفتاح والمشاركة

العالميّة هي القدرة علىَ الخروج من دائرة الأنا إلى رحابة التّرحيب بالآخر، بالانفتاح عليه، والتّفاعل معه (تثاقف، إقتباس، إقتداء، تعاون) والتّعامل معه والاشتراك سويّةً في

إدارة القدرة، وإدارة النّزاعات، ديموقراطيّاً، بتبادليَّةٍ متكافئة réciprocité، شخصيّة أو ثقافيَّة، قبل أن تلحقَ بها المبادلات المادّيّة وتعبِّر عنها حسّيّاً بين المتشاركين.

تتشرنق العولمةُ حول المقتنى، وتقيس بالمال كلَّ شيء، فتغرق العالم في دائرته غرقاً تسرِّعه سلسلةٌ من إسقاطات نشاطات السّوق التي تُسهِّلُ الأحدنة في الشّكل والمضمون، والتّسطيح والتّنميط[٤]. أمّا العالميّةُ فتعطي الأوّليّةَ للكينونة، التي تَستمدّ من القيم العليا معناها، وبه تبرِّرُ تمسُّكَها بنوعيَّة الوجود، وترفع الكلَّ إلى أفق المسكونيَّة. يتوافقُ منطقُ العالميّة مع السّعي إلى اللقاء الانسانيّ بين الأفراد والجماعات، كمتساوين في الحقّ بالمغايرة، يقبلون بالتّعاون بحرّيّة وبأدوات السّلام، ويقبلون إليه بتبادليَّة احتراميّة reciprocité شفّافة.

٢-٢- قوّة الثّقافة وأسطورة أقهات بن دانيال

عَبَرَتِ السّاحلَ الشرقيّ للبحر المتوسّط شعوبٌ متعدِّدة، وبخاصّة في لبنان، وجرت على أرضه حروب منذ بدء التّاريخ مع أبجديّة جبيل، أكثر ممّا جرت في أيّة بقعة من العالم. فسقطت فيه مدائنُ عظيمة (البتراء، تدمر، أفاميا) وانقرضت.

وهكذا، تفرعنت أرضُ لبنان، وتفرسنت، وتأشورت وتبابَلَت وتهَلْيَنت، ثمّ تروَمْنَست وتعَبْسنت، فتفرْنجت وتمَمْلكت فتعَثْمنت وتعَرْبَنت. إنّها سلسلةٌ من الموجات السّلطانيَّة العابرة، فيها امتزجتِ الشّعوبُ «وتَمَالَحَت»، فتلاقحت ثقافاتُهم حتّى لكأنّ اللبنانيّين أصبحوا أشبهَ بعجنة شعوبيَّة، اقتبست جملةً من نواميس وقواميس تلك الثّقافات: (سنديان وباذنجان الفارسيّة، طاولة كرسي الآشوريّة، خشب هيكل البابليّة، صراط الهلينيّة، طرابلس سجل الرّومانيّة، أفندي بيك العثمانيّة، الرّوشة والبسترينة الافرنجيّة...). لم تفقد ثقافةُ لبنان حيويّتَها، بسبب حفاظ أهليها عليها.

إنّها مضمونُ هويّتهم، وإطارُ ممارسة حرّيّتهم، تشهدُ على ذلك أسطورةُ أقهات بن دانيال[٦] الذي رفض، بعنفوان الشّباب، حياةَ الخلود كما البعل، التي تغريه بها الإلاهة عناة لقاء تخلّيه عن قوسه، رمزِ هويّته وثقافته وحرّيّته.

تمكّن اللبنانيون من مقاومة «الغزو الثّقافي» القديم الذي حملته إليهم سنابكُ خيل الغزاة، فلِمَ يُخش على ثقافتهم من العولمة المنسابة إليهم في أطباق السّوق اليوم؟ أتُرى يُخشى عليهم من الانقباض في نارسيسيّة أمجاد غابرة، فيحجرون على قيمهم في قمقم معاييرها، يُمْسون على ذكرى غنى أحلامهم، ويصبحون على واقع فراغ أوهامها؟

٢-٣- ليس هناك من يخيف، هناك من يخاف

تتكوّن الثّقافةُ من كلّ ما يعتبره المجتمعُ أهلاً لرفع الانسان فيه إلى مستوىً أسمى. إنّها نظامٌ تتداخلُ فيه مستوياتٌ ثلاثة:

ا- **المستوى المادّيّ:** أدوات، أجهزة، تقنيّات، معدّات، أساليب عمل، بيئة جغرافيّة...

ب- **المستوى الاجتماعيّ الانسانيّ:** نظام العائلة (حياتيّة) السّلطة (سياسيّة)، التّبادل (إقتصاديّة)....

ج- **المستوى الفكريّ:** نظام قيم، رموز، معارف، لغة، معتقدات، دين، فنون...

يشكّلُ الحفاظُ على حذافيريَّة تواتر الثّقافة رافعةً أساسيَّة لقيام عصبيّة قويّة، مكّنتِ المجتمعَ قديماً، من عبور خطر الزّوال في عالم لاتحوّلات سريعة فيه بالرّغم من حروب الابادة التي عرفها. أمّا اليوم، فإنّ إعادةَ إنتاج نفس أواليّات الأمس للحفاظ على الثّقافة والهويَّة، سوف يؤدّي بالمجتمع إلى التقوقع والانعزال والانغلاق حتّى الاختناق، وسوف لن يجديَه شيئاً، أن يتوسّلَ الارهابَ والبطش ضدّ «الخارج الغريب»، أو إتّباعَ القمع ضدّ «الدّاخل القريب»، بهدف حماية ثقافته من اصفرار الذّبول، بل إنّه، بانغلاقه الحديديّ هذا، سوف يسرِّعُ أجلَه وانقراضَه لا محالة. تلك هي الثّقافةُ البليدة المهزومة (جدول رقم ٣) من جرّاء انغلاقها في بيئة اجتماعيَّة جامدة. أمّا المعنيّون بها، فيعيشون بذهنيّة سلفيّة ماضويّة، بسبب خوفهم من المخاطرة في التّجدّد (جدول رقم ٤) وخوفهم من إبداع معاييرَ جديدةٍ يُؤَوّنون بها actualiser ثباتَ قيمهم (جدول رقم ٧). لا يفيدُهم الارهابُ والعدائيّة شيئاً (جدول رقم ٨)، ولا يساعدُهم تعظيمُ ذواتهم، المقرونُ إلى تحقيرهم سواهم، على إنجاز مهمَّةٍ تحقيق ذواتهم (جدول رقم ٥).

ليس الميكروبُ مهمّاً، بل البيئةُ التي تسمحُ بتفشّيه هي الأهمّ. لذا، لا يشكّلُ الانجرافُ إلى العولمة، ولا الانحراف إلى العزلة، خطراً داهماً، إلاّ لمن انقبض على نفسه، وأغلق متنفسّات ثقافته، فأمات نبضَ الحياة فيها. ما همّ إنْ «وقف ليبكيَها» أو تلذّذ باجترارها. الواقعُ أنْ ليس هناك من يخيف، وليس هناك ما يُخاف منه، بل هناك بالتّأكيد من يخاف، فيجبن خشيةَ وقوعِهِ في مواجهة راشدة، وفي مقارعة عاقلة. ويروح يستعين، كالقاصرين، بغير الأدوات الثّقافيّة لحماية ما يخاف عليه.

إذ ذاك، تفوته، مرّتين، بطولةُ صنع التّاريخ. فالتّحرّر يكون معاً ويكون للجميع، أو لن يكون. ويتمّ الارتقاء الانسانيّ بتحقيق الذّات معاً.

٢-٤- الحرّيّة قلب الثّقافة وهويّتها

إنّ ما أقعد نهضةَ الدّول النّاطقة بالعربيّة وما نشّط معجزةَ تطوّر اليابان في صدمة القرن الماضي الحضاريّة، بالرّغم من تشابه منطلقاتهما(٧)، ما يزال قائماً في بنية المجتمعات العربيّة، يعيق تقدّمَها إلى الألفيّة الثّالثة. ويمكن تلخيصُ عناصر المعوقات الأساسيّة في سبع.

١- الثّقافة الشّفويّة

لا تزال الشّفويّة والارتجاليّة واللابرمجة واللامشرعة واللامرحلة تشكّل المسرى الأهمّ في التّعبير عن الثّقافة، ممّا يتنافى مع متطلّبات إحياء الثّقافة وإثرائها اليوم، إضافةً إلى ارتفاع نسبة الأميّة المطلقة، والأميّة العمليّة (نفور من الكتابة والمدوّنات ومن المطالعة...)

٢- استعظام الحاكم

لمنزلة الحاكم رهبةٌ مرعبة في الشّرق ترفعه إلى ما فوق مؤسّسات المجتمع والدّولة. بفضله تسير الأمور، وبدونه تتعطّل. يتصدّر الصفحات الأولى في وسائل الاعلام، هو وحرمه وبنوه وورثته، والحاشية. تملأ صورُه كلَّ المساحات العامّة كالمعبود.

٣- استغياب المؤسّسات

المؤسّسات، على أنواعها، هي موضوعُ تشكيك دائم. فلا حصانةَ لها من ذاتها، ولا تحصينَ لها من قبل الحكّام، ولا ثِقةَ للمواطنين بها. والواقعُ يثبت أنْ لا فاعليّةَ لأيّ

مطلب أو مشروع إو إبداع ثقافيّ، ما لم تتعهّدْه المؤسَّسة وتنجزه، إذ لا ثقافة بدون مؤسّسات.

٤- استطفال الشّعب

استطفال الشّعب هي محصّلة إستعظام الحاكم، واستغياب المؤسَّسات، وتغييب قادة الرّأي، وغيبوبة المرجعيّات؛ وعلامتُه عدمُ استشارة الشّعب، وعدم إطلاعه وعدم إشراكه في صناعة المصير من تقييد الاعلام إلى رقابة مشدّدة على السّمعيّ-البصريّ، وعلى والفضائيّات (لكونها تشوّه صورة لبنان أو تفسد آراء أهل الخليج) بحيث يكاد يقتصرُ الاعلامُ المرئيّ على ثلاثة أبواب تشير كلُّها إلى نشاطات أصحاب السّلطة.

١- حركة شفويّة: قال، صرَّح، أعلن...

٢- حركة تنقُّليّة: زار، عاد، سافر، التقى...

٣- حركة اغتذائيّة: أولم، استبقى على الغداء...

٥- تغييب رموز الثّقافة

يخضع المبدعون والفنّانون وأصحاب الأقلام ورموز الثّقافة للتّعقّب والملاحقة بسبب عدم امتثاليّتهم، إنّهم يخاطرون ويجدّدون ويعبّرون عن رغبة في الانفتاح الثّقافي (جدول رقم ٣) وفي صنع المستقبل (جدول رقم ٤)، ملاحقة مرسال خليفة قضائيّاً، ومنع موريس بيجار من تقديم مشهد أمّ كلثوم في كازينو لبنان (١٩٩٩)، وتحريم إدخال هذا الكتاب أو تلك المجلّة إلى لبنان (كتاب من إسرائيل إلى دمشق) وصدّ مشروع الأحوال الشّخصيّة الاختباريّة المتعلّقة بالزّواج (١٩٩٨).

٦- قَدْسَنة رموز السّلطة

تطال القدسنة Socrolisation كلَّ ما له علاقةٌ بالسّلطة، فتحوِّلها إلى محرّمات لا تمسّ. تشير إلى هذه الذّهنيّة كثرةُ استعمال أفعال المبالغة، وأفعال التّفضيل، وقوالب الحصر الاستثنائيّ الدّالّة على مصادرة الفكر: ليس من حلّ لمسألة كذا إلاّ بما أَمَرَ به صاحبُ السّلطة فلان. كلام الملوك ملوك الكلام. الويل للمخالف والمشاكس والمعارض. هنا النّقد ممنوع. مدح صاحب السّلطة واجب مقدّس كالملح في الطّعام. الهجاء مستحبّ

لسواه، فصاحب السّلطة يتشنّف بعقدة إبراهيم[٨] التي تفضي به إلى التّضحية بالآخرين وبمرؤوسيه. تحاصر القدسنة الحرّيّة، وتقضي على تعابيرها: حرّيّة التّفكير والتّعبير، حرّيّة التّقرير والتّغيير، فتصاب من جراء ذلك الثّقافة بالهزال والانهيار.

٧- حجز القيم في حروف معاييرها

القيمة Valeur هي ذاك الوجودُ المثاليّ الذي يعتبره المجتمعُ مشحوناً بطاقة المعنى Sens، ومرغوباً فيه بسببها. تُلهم القيمةُ النّاسَ ما بموجبه ينظّمون حياتهم وينتظمون في جماعة أو متّحد معيّن، وتعطي أفعالَهم الاجتماعيّة معناها. أمّا المعيارُ أو المقياس norme فهو أحدُ التجسيمات الاجرائيّة للقيمة، تبدعهُ الجماعةُ في مرحلة معيّنة من تطوّرها البشريّ ومن تاريخها الثّقافيّ، وتصوغه طبقَ حاجاتِها بشكل شريعة أو قانون، وبمجسّم حركة أو رمز، وبجسم طقس أو تقليد أو نموذج سلوك. المعيارُ هو وليدُ المجتمع الذي أنتجه في المكان والزمان. ولا يلبثُ المجتمعُ الحيّ من استبدال معايير قيمه وتحديثِها تمشّياً مع تطوّره البشريّ. إنّه يُؤَوننُ قيمَه (جدول رقم ١). يَجرى التّحديث والتّطوير والتّجديد على المعيار لا على القيمة، دلالةً على التّعمّق في فهم نفس القيمة وعلى حيويّة المجتمع وتطلّبه الصّفاءَ والصّدق والصّدقيّة (جدول رقم ٣)، ودلالةً على ديناميّة ثقافته.

المجتمع الحيّ هو الذي تمكّن من فكّ الارتباط الحتميّ ما بين القيمة ومعيارها. فإن أقدمَ وفعلَ وأعادَ تأوينَ قيمه باستمرار، سرَّع ترقّيَه الثّقافيّ والاجتماعيّ. وإنْ أحجم وامتنع، فاته التّجدّدُ والتّطوّر، وحجرَ على نفسه في حروفِ معايير أنتجها السّلفُ الذي بدا أنّه صادر طاقةَ الابداع لدى الخلف، واستنفد احتمالَ إيجاد أفضل منها في المستقبل. وهكذا يتّجه المجتمعُ إلى قَدْسنةِ حروفِ معايير قيمه الدّينيّة والمدنيّة، معايير، انتهتْ عندها الممكناتُ، وتجمُد التّطوّرُ في نقاطها، وانتهى معها التّاريخ.

إنّه حكمُ الذّهنيّة الماضويّة التي تخشى المستجدّاتِ (جدول رقم ٤) وتقبّح كلّ معيار جديد يطلع به المبدعون، ولا تلبثُ أن تستعديَه لغربته ولغرابته عن ما تعتقدُه صوابَها، بل وتستعدمُه لغربيّته عن ما تريده شرقيّتُها. لا تحملُ الحداثةُ المعصرنةُ خطراً يهدِّدُ

القيمَ ويدكُّ الثّقافةَ ويحطّمُ الهويّة. فالخطرُ المميتُ يأتي من معوّقات الدّاخل السّبع، المذكورة أعلاه، التي يجمع بينها إفتقارُها إلى الحرّيّة وإلى هيكلة ممارستها ديموقراطيّاً.

طالما بقيتْ شعوبُ الشّرق محرومةً من الحرّيّة، ومجتمعاتُه مسلوبةَ الدّيموقراطيّة، فإنّها باقيةٌ بحالةِ قصور، تصفّقُ لجلاّديها، فاقدةً المناعةَ، تخشى المغايرة، وترهبُ التعدّديّةَ، عاجزةً عن المساهمة في إبداعات العالم.

٣- تحقيق الذّات معاً: رهان الحريّة والسّلام

٣-١- مأساة حَفرون ونَفرون

بمقدار ما يربطُ المجتمع ما بين القيمة ومعاييرها وجوباً، ربطاً لا انفكاكَ فيه، إذْ يُمَطْلِقُ القيمةَ absolutiser، ويُقَدْسِنُ المعيارَ، بالمقدار نفسِه يميتُ ثقافتَه ويموت، بأحد اسلوبين:

- إمّا التقوقع والانغلاق حتّى الاختناق.
- وإمّا الانفلات والعولمة حتّى الذوبان.

في أعالي جرود بلاد جبيل، ما بين أهمج واللقلوق، قمّةُ جبلٍ إسمُه حفرون. إنّها أسطورةٌ قديمة، تمكّنتُ من لملمةِ أجزاءٍ منها مبعثرةٍ على ألسنة الرّواة، وأعدتُ تركيبَها[٩] على الشّكل الآتي: كان حفرون ونفرون أخوين من أنصاف الآلهة، رقدت والدتهُما البشريَّة غايا، وتحلّلتْ في تراب الأرض، وتعالى والدهُما الالهيّ بعل، وحلّ في سماء الغيب. ضاقتِ الدّنيا بالأخوين فافترقا: بقي حفرون «يحفر» الأرض، و«يعفّر» نتاجَها، ويصارع الصّخر وَالوعرَ لينتزعَ ما يقتاتُ به. ولكنّه قضى في معقله، بسبب وحشيّته، وبسبب قساوة الطّبيعة. أمّا نفرون، «فنفر» من شظف الصّخر إلى مائيّة البحر باتّجاه المدينة والمدنيّةِ جبيل، جب إيل أي بيت الاله. ركب المخاطر وعتي الأنواء، فتاه في صحراءِ اليَمّ أو في متاهات الأفكار. وهكذا قضى حفرون في الجرد ومات من البرد، ومضى نفرون إلى الذّوبان وفات في النّسيان.

تعبّر أسطورةُ حفرون ونفرون عن عمق معاناة الفينيقيّين الممزّقين ما بين البقاء في الجبل والتّرحال في المجهول. ولكنّها تعبّر أيضاً عن معاناة مجتمع القيم والثّقافة في

الشّرق، ذاك الذي غاب عنه إلهامُ القيم بسبب غياب والده في جمود المطلقات، وتغيَّبَ عنه إبداعُ المعايير بسبب غيبوبة والدته في جماد المصنّمات إزاء الخطر النّاجم عن الغياب والتغيُّب المواكب للعمولة، هناك أحدُ ثلاثة اتّجاهات:

١- إتّجاه ماضويّ تقوقعيّ، والهروب إلى الوراء.

٢- إتّجاه آنيّ استسلاميّ، والهروب إلى الأمام.

٣- إتّجاه مستقبليّ انفتاحيّ، والالتزام التّضامنيّ.

١- الاتّجاه التقوقعيّ

يتّخذ الاتّجاهُ التّقوقعيّ أشكالاً نظاميّة، أهمُّها خمس:

١- **كره الغريب Xénophobie:** الغريب والأجنبيّ هو كلُّ من ليس منّا، منسجماً معنا Homogene. إنّه مختلفٌ عنّا، خارجٌ عن عاداتنا، عن المألوف insolite. فالمغايرةُ مذمومة، والتعدُّديّةُ مرفوضة.

ب- **تشرنقيَّة العصب ethnocentrisme:** تشرنقيّة العصب أو محوريَّة العِرْق هي المبالغةُ في تعظيم الذّات والمفاضلة المطلقة. فالذّاتُ هي خيرُ أمّةٍ أُخرجتْ للنّاس. إنّها أفضلُ مجتمع، لا يجاريه في نظامه أحد.

ج- **الآخر هو الضّدّ:** الآخر autre هو المختلف، المخالف. إنّه الضّدّ anti والعدوُّ المحتمل. يتوجّبُ التّعاملُ معه وفق أحد ثلاثة أساليب: إمّا نبذُه وتجاهله، وإمّا محاربتُه وإبادته، وإمّا استعبادُه في الذّمّيّة.

د- **التّوحيد الأحداني:** يخشى المجتمعُ في الشّرق المغايرةَ والتّعدديّة، ويرتاح إلى الأحدانيَّة المطلقة في السّماء وفي الأرض، ويدعوها وحدة. إنّها وحدةُ المتماثلين، ومنها الدّعوةُ إلى المواطنيّة المتماثلة ورفضُ المواطنيّة المتمايزة(١٠). ويستميتُ في سبيل التّوحيد: توحيد الكتاب، توحيد الجامعة اللبنانيّة، توحيد لغة التّدريس، توحيد البرامج، توحيد المباني، فيما «لا تُطلب الوحدة في التّشابة والماثلة، بل في التّحاب والحبّ المتبادل». يقول الارشاد الرّسولي"(١١).

هـ- **الانصهار:** الدّعوة المحمومة إلى الصّهر والانصهار الوطنيّ أو القوميّ أو الثّقافيّ... هي محصّلةُ الخصائص الأربع المذكورة أعلاه ضمن الاتّجاه التّقوقعيّ الانغلاقيّ. يعترف الدّستور اللبنانيّ بالمتّحدات والمذاهب الدينيّة، وبالعيش المشترك، ولكنّه في الوقت نفسه يدعو إلى نقضه بالانصهار والوحدة الذوبانيَّة التي تذيب الخصوصيّات: في باب ٣-أ-٣ اللامركزيّة الاداريّة، يدعو الدّستور إلى «إعادة النّظر في التّقسيم الاداريّ بما يؤمّن الانصهارَ الوطنيّ من ضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشّعب والمؤسّسات». وفي باب ٣-هـ-٥ التّربية والتّعليم، ينصُّ على «إعادة النّظر في المناهج وتطويرها بما يعزّزُ الانتماءَ والانصهار الوطنيين، والانفتاح الرّوحيّ والثّقافيّ، وتوحيد الكتاب في مادّتي التّاريخ والتّربية الوطنيّة».

في ندوة حول الانترنيت، لم يأنفْ بعضُ الجامعيين المشاركين فيها من التّشهير بالانترنيت، ونعته «بالغزو الثّقافيّ، والاستعمار الغربيّ والأمركة، والخدعة الثّقافيّة...»(١٢) أمّا الكاتبُ المصريّ حسين أمين فيقول: «... أمّا الجماعاتُ الاسلاميّة، فقد اختارتِ الماضي البعيد، عصر النّبوءة والخلفاء الرّاشدين والسّلف الصالح، وقد لجأ أفرادُها إلى ارتداء الجلابيب وإطلاق اللحى [...] وثمّة أمران يدفعان الغالبيَّةَ العظمى من هؤلاء إلى الاستغراق في الحنين إلى الماضي، كلاهما يتمثّلان في عجز: العجز عن تبوّء مكان يرضون به في إطار النّظام الاجتماعيّ الاقتصاديّ السّائد، والعجز عن مواءمة تعاليم الاسلام مع معالم العصر الحديث، وعن إقامة الجسور النّفسانيَّة مع المجتمعات غير الاسلاميّة الأكثر مرونةً وتحرّراً».(١٣)

٢- الاتّجاه الاستسلاميّ

الاتّجاه الاستسلاميّ الآنيّ، هو هروبٌ إلى الأمام، وموقف إنسحابيّ ملؤه الانهزام، بسبب العجز عن إدخال تغيير ما في المعايير، وفي البنية الاجتماعيَّة-والثّقافيّة (جدول رقم ١) أو بسبب الفشل في تثوير الواقع وإحداث تغيير فيه (جدول رقم ٢). يتهالك النّاسُ هنا على يوميّات استهلاكاتهم المهلكة، مستسلمين للعولمة، فلا قدرةَ ولا رغبة لهم في مقاومة منزلقاتها.

٣- الاتّجاه المستقبليّ الانفتاحيّ

يستند هذا الاتّجاهُ على حسن تقدير الذّات وحسن اعتبار الآخر بروح غيريّة إنسانيّة (جدول رقم ٦) وعلى الاستعداد لحمل مسؤوليّة المخاطرة وصولاً إلى تحديث الواقع (جدول رقم ٤). إنّها حالة الاتّجاه نحو الابداعات الثّقافيّة في جسارة ابتكار حروف جديدة للقيم إيّاها وفتحِ باب الاجتهاد (جدول رقم ٢) ممّا يزخّرُ الثّقافةَ والمجتمع بحيويّة اقتحاميّة (جدول رقم ٣) تساهم في إثراء المكتسبات الانسانيّة في العالم.

٣-٢- تحقيق الذّات معاً في المجتمع الوطنيّ الواحد

التّعايش، والعيش المشترك، والعيش معاً، والتّعايش السلميّ، مفاهيمُ متقدِّمةٌ في الخبرة البشريّة عمّا كانت عليه شريعةُ الغاب أو قانونُ السّماح والمهادنة. بموجب العيش المشترك، تعترفُ الأنا بوجود الآخر، وتقرُّ بالتّعامل معه، ولكنْ دون تعريف نوعيّة هذا الوجود، ودون تحديد ذاك التّعامل. وهنا تقع المشكلةُ والإشكال. فالآخرُ، فرداً كان أو متّحداً أو جماعة، ليس قيمةً بالضّرورة. فلا المساواةُ واجبةٌ معه، ولا الحريَّةُ شرطٌ هي لقيام العيش المشترك. يتعايش الأعداء أو المتهادنون معاً وهناك عيش مشترك ما بين الجلاّد وسجينه، وابن السّت مع بنت الجارية، وأهل الأمّة مع أهل الذمّة، ومثله زواج ما ملكت أيماُنكم من إماء أو جَوَادلا (جدول رقم ٩). في مثل هذه الحالات يتمّ العيشُ المشترك. ولكنّ أحدَ المتعايشين يحقّقُ ذاتَه دون الآخر. وغالباً ما يكون تحقيقُ الذّات هذا على حساب الآخر، بحيثُ يُمنعُ على هذا الآخر تحقيقُ ذاته سياسيّاً في نظام الذميّة أو الطبقيّة أو العنصريّة.

أمّا تحقيقُ الذّات معاً بالتّساوي للجميع على المستوى السياسيّ Co-réalisation de soi، فيفترضُ الحريَّةَ الكيانيّة وجوباً لقيامه. المساواةُ حقٌّ وواجب للجميع. الآخر، هو كالانا، قيمةٌ بذاته لذاته. إنّه الشّريك النّد. الحقٌّ بالمغايرة حقٌّ مقدّس، بموجبه يتمُّ الاعترافُ بالتعدديّة، وبصونها كقيمة ثقافيّة اجتماعيّة، لكلٍّ أن يحقّقَ ذاتَه بحريّة. وللكلّ أن يحقّقوا ذواتِهم على كلّ الصّعد من دون استثناء (جدول رقم ٩). إنّه عالمُ الانفتاح واللقاء الانسانيّ بحريّة وسلام، وقد تحوّلت إلى إرادة مشتركة في لبنان لانجاح النّقلة الحضاريَّة:

- من اليد الموضوعة إلى اليد الممدودة
- من ضغط الإكراه إلى طاقة الوفاق
- من الرّهان المشخصن إلى الرّهان المؤسّساتيّ
- من ميزان القوّة إلى ميزان الحقّ
- من هذيان الغلبة إلى منطق الاقناع
- من العزل والانغلاق إلى التّضامن والتّلاقيّ
- من حكم على الشّعب إلى حكم الشّعب

«إذا خُيِّرنا ما بين العيش المشترك والحريّة، فخيارُنا واضحٌ جليّ. إنّها الحرّيّة» يقول البطريرك نصرالله صفير في شباط ١٩٩٩. تحقيق الذّات معاً هو المدخلُ الاستراتيجيّ لبناء الشّراكة الوطنيَّة بحريّة وبسلام، شراكة تسمو إلى حدّ التّواحد Communion في القيم من أجلِ أنسنة المجتمع وارتقاء الانسان فيه. إنّها الديموقراطيّة بوجهها الانساني[١٤]. تلك هي حالُ تحقيق الذّات معاً داخل الأسرة، وفي المجتمع المحلّيّ والوطنيّ، ومثله تحقيق الذّات معاً داخل المجتمع الدينيّ المسيحيّ أو الاسلاميّ، وفي المذهب الواحد.. وتحقيق الذّات معاً ما بين الكنائس، تحقيقاً هو الاسمُ الآخرُ للمسكونيّة occuménisme، بدونه تُصاب البشريّة بالتّيهان، ومعه ترقى في سلّم الأنسنة[١٥].

٣-٣- سبل الارتقاء في سلّم الأنسنة

ينجح المجتمع بالانتقال من العزلة والتقوقع إلى المواطنيّة المتمايزة، ومن العولمة المسطّحة إلى المسكونيَّة المؤنسِنة، بقدر ما ينجز المهام المحوريّة الثّلاث:

١- إيديولوجيّة الحريّة وحقوق الانسان

٢- تكنولوجيّة المشاركة

٣- استراتيجيّة تحقيق الذّات معاً

١- إيديولوجيّة الحريّة وحقوق الانسان

١- العمل على إنضاج صورة الذّات

أ- تمكين كلّ إنسان من بلوغ الاستقلاليّة الذاتيّة

ب- ممسألة الانسان في تقرير مصيره الشّخصيّ

ج- تمكينه من الترقيّ الذاتيّ والتساميّ الروحيّ

د- تمكينه من الالتزام والتّضامن والتّعاون

هـ- توفير مستلزمات نقل الانسان من الفردانيّة إلى الشّخصيَّة الذّات

٢- العمل على أنسنة تصوّر الآخر

أ- الاعتراف بالحقّ بالمغايرة وبقيمة التعدّديّة

ب- الآخر قيمةٌ بذاته لذاته تماماً كالأنا

ج- حقّ الآخر بالانتماء الثّقافيّ المؤسّسيّ

د- تخطّي النّظرة المسبقة الدينيّة التي تصنّف الانسان ما بين كافر أو مؤمن، واعتناقُ النّظرة الانسانيّة التي تصنّف الانسانَ موضوعيًّاً ما بين مؤمن أو غير مؤمن دون مفاضلة، ومثله في سائر أوجه المقارنات والمقاربات.

هـ- التّساوي المطلق في الحريّة والكرامة ومستتبعاتها، إنفاذاً للإعلان العالميّ لحقوق الانسان.

٢- تكنولوجيّة المشاركة

أ- ممسألة الجميع عن الخير العام والمصير المشترك

ب- الاجتهاد في بناء ودعم المؤسّسات

ج- تعاون تعاقديّ لادارة القدرة، وإدارة النّزاعات. لم تعدِ المواردُ حاجزاً يولّد القرارات أو يلجمها، بل أصبحت القراراتُ هي التي تولّد الموارد وتوجدها.

د- نضال مشترك ضدّ السّلطات التي تحوّل العملَ سلعةً، والثّقافةَ بضاعةً، وتحوّلُ المواطنين الأحرار عبيدَ سوق الاستهلاك أو الانتاج.

هـ- السّهر على إقامة دولة الحقّ Droit، فلا تنزلقُ لتصبحَ دولةَ قانون Loi

و- بناء وصيانة وتحصين الدّولة لتبقى مجتمعاً سياسيّاً، فلا تنحدر لتمسيَ مجرّدَ مساحة اقتصاديّة أو سوقاً معولمة.

ز- تعميم الثّقافة الديموقراطيّة في كلّ مراحل سلّم التّنظيم المؤسَّسيّ الاداريّ: البيت، المدرسة، الرعيَّة، النّادي، البلديَّة، القضاء، المحافظة... ومشاركة المؤسّسات الحكوميَّة والرّسميَّة مع مؤسّسات المجتمع المدنيّ والمواطنين في إدارة الشّأن العامّ.

٣- استراتيجيّة تحقيق الذّات معاً

١- الأنا-النّحن، الأنت-الأنتم، قيمة وكرامة.

ب- الكلّ معاً نشكّل المجتمعَ والمتّحدات. وهي قيمة بذاتها، ولأنّها مؤسّساتٌ وسيطة ما بين الفرد والجماعة من جهة والدّولة من جهة ثانية.

ج- مهمّة الدّولة الحفاظُ على هاتين القيمتين. لذلك، تتفرّد الدّولة باستعمال القوّة طبق حكم الحقّ، وما عدا ذلك فالقرارُ كلّه للشّعب وعليه الحكم.

يمكنُ النّفاذُ، عبر مسرى تاريخ لبنان، إلى قانون اجتماعيّ ثقافيّ، مفادُه: بقدر ما تُصانُ قضيّةُ الحريّة والسّلام، وهي جوهرُ القضيّة اللبنانيّة، بمقدار ذلك يرقى لبنانُ إلى مستوى المجتمعِ السّياسيّ، وينتشر أبناؤه حَمَلَةَ رسالةِ القيم والانسان في العالم، منذ قدموس وحنّون حتّى شارل مالك حقوق الانسان اليوم. بالمقابل، بقدر ما تُضربُ قضيّةُ الحريّة والسّلام وتنقبضُ القضيّةُ اللبنانيّة إلى مجرّد ملفٍّ، بمقدار ذلك يتهاوى لبنانُ ويتحوّلُ مساحةً اقتصاديَّة، ويتبعثرُ أبناؤه حملةَ كشّةٍ طَلَباً للرّزق أو للاحتماء في العالم منذ أوّل بحّار هارب إلى آخر مهاجر أبحر اليوم إلى مجاهل العولمة.

٤- المسكونيّة أنسنة عالميّة

يصبّ مفهومُ تحقيق الذّات معاً Co-réalisation de soi في القيم ذات الطّابع العالميّ، ويشكّلُ إنجازُه الاجرائيّ مقصدَ المسكونيّة تطبيقيّاً لكونه يقوم على الحريّة والتّضامن والمسؤوليّة سويّةً Co-responsabilité، التي بها يناهضُ منزلقاتِ العولمة. فمن يدري ما يختزن الانسانُ الحرّ، ومثلُه المجتمع المؤنسن، من طاقةٍ مذهلة على التأقلم وعلى التّسامي وعلى تفكيك أواليّات الدّمار التي سبق له أن أقام عفريتَها الذي أفلت من يده برهةً من الزّمن.

قد يتعثّر اللبنانيّون ويتعذّرُ عليهم مرحليّاً إنجازُ ما ينهدون إليه من تحقيق الذّات معاً بسبب الاحتلالات المعولمة التي داست مجنزراتُ مصالحها أرضَهم، وأدخلتهم في مرحلة مظلمة من تاريخهم الطّويل. تقهقر لبنان إلى أدنى من مساحة سوق، فتعطّلت إرادتُه وتفشّى فيه التّشويهُ المدينيّ anti-urbanisme واللامدنيّة anti-civisme واتلاف البيئة anti-écologisme، وسُلبت أرضُه باتّجاه التّوطين، وسُرقت هويّتُه باتّجاه تجنيس كلّ عابر سبيل، وقُمعت الحرّيّاتُ العامّة، وزُجّ بأبناء الحريّة في السّجون أو في المنفى، وانتُزعت منه اتفاقيّاتٌ كما بين غالب ومغلوب، وغُلب على أمره في ميزان القوّة، وبقي ذوو الارادات الطيّبة من بنيه الأقوى في ميزان الحقّ، لأنّهم طالبو كرامة وحريّة.

مشكلةُ اللبنانيين كرامتُهم، لا خبزُ زوّاداتهم.
مشكلةُ اللبنانيين سيادةُ وطنهم، لا حجمُ ميزانيّة دولتهم.
مشكلةُ اللبنانيين استقلالهُم، لا مركزيّةُ إداراتهم.
مشكلةُ اللبنانيين حقّهُم في تقرير مصيرهم، لا ازدهارُ أسواقَهم.
مشكلةُ اللبنانيين قرارُهم الوطنيّ الحرّ، لا رضى أمراء العالم عنهم.

بإيجاز كلّيّ، يمكنُ القولُ بأنّ مشكلةَ اللبنانيين حريّتُهم، لا وحدتُهم. بحريّتهم سوف يبنون وحدتَهم المتمايزة، ويدعمونها، فتصبحُ منيعةً عاصية متمرّدة على كلّ طغيان كلّيانيّ أو معولم، وتصبح بذلك أنموذجاً مسكونيّاً حيّاً. حريّتُهم هي حقوقُ الانسان لكلّ إنسان، هي جوهرُ هويّتهم، هي مضمونُ ثقافتهم، وإلاّ فرغ كلُّ شيء من كلّ شيء.

إنّ في صميم منزلقات العولمة تفتيتَ الأمم بتجويف تعدديّات ثقافاتها، وتسطيح[١٥] كلّ شيء، تسطيحاً هو نفسه ما تنفذ إليه عمليّاً الدّعواتُ الأحدانيَّة مهما كان مسوّغها (دينيّة، عنصريّة، عرقيّة، عقائديّة أمميّة..). تنمُّ الدّعوة الأحدانيَّة عن خوف وجوديّ، وعن رعب طفوليّ من مغايرات تنشأ عن الحريّة الرّاشدة لدى النّاس؛ فدولٌ تُعسكَرُ على هذا الأساس هي دولُ سجن حديديّ. تشير وحشةُ الانسان فيه عن وحشيّة نظام دولته. بالمقابل، إنّ في صميم الحريّة والحقّ بالمغايرة، إقداماً كيانيّاً نبيلاً نحو لقاء الآخر وعناقه بمقصد تحقيق الذّات معاً، وأنسنةِ المجتمع وشخصنة الانسان فيه. فهذا المقصد وحده كافٍ لإفشال العولمة. فدولٌ تُشادُ على هذا الأساس هي وطن أرض الانسان.

جدول ١ – ظواهر المجتمع وفق الموقف من قيمه ومن معاييرها

المعيار / فهم القيمة	تثبيت إبقاء	تغيير إستبدال
غير مقبولة	رياء مداهنة تقيّة	إنسحاب / ثورة عولمة
مقبولة	تقليد تحجّر	تأوين تحديث عالميّة

جدول ٢ – أنموذجيّة الانسان وفق الموقف من القيمة ومن معاييرها في المجتمع

المعيار / فهم القيمة	تثبيت إبقاء	تغيير – إستبدال
غير مقبولة	الطّقوسيّ الشّكلويّ	المنسحب / الثّائر المعولم المتشبّه snob
مقبولة	الامتثاليّ الأصوليّ الحذافيريّ	المبدع المصلح المجدّد

جدول ٣ – ديناميّة المجتمع وفق نموذج ثقافته وبنيته

البنية / الثّقافة	جامدة	مرنة
منغلقة	بلادة إنهزاميّة	ركود فراغ
منفتحة	حراك هدر	حيويّة إقتحاميّة

جدول ٤ – منحى المجتمع الذهنيّ وفق الموقف من التجدّد والمخاطرة

المخاطرة / التجدد	مرفوضة	مقبولة
غير مستحبّ	ماضويّة misoneisme	آنيّة مباهلة هجرة
مستحبّ	طفوليّة صبر، تأفّف	مستقبليّة philoneisme

جدول ٥ – حالة المجتمع التّعاقديّة وفق صورة الذّات – نحن وصورة الآخر – هم

الآخر / الذّات	سوء اعتبار الآخر **Devalorisation**	إعتبار الآخر **Valorisation**
سوء تقدير الذّات Mesestime de Soi	تجاهل تجاور	تحقيق ذات الآخر استزلام الذّات
تقدير الذّات Estime de soi	تحقيق الذّات دونيّة الآخر	تحقيق الذّات معاً co-réalisation de soi

جدول ٦ – محوريّة الاهتمام وفق صورة الذّات – نحن وصورة الآخر – هم في المجتمع

الآخر / الذّات	سوء اعتبار الآخر **Devalorisation**	إعتبار الآخر **Valorisation**
سوء تقدير الذّات Mesestime de Soi	العبثيّة nihilisme المعليشيّة	محوريّة الجماعة Socio-centirisme
تقدير الذّات Estime de soi	محوريّة الذّات egocentrisme محوريّة العرق ethnocentrisme	الغيريّة altruisme

جدول ٧- منحى السّلوك اللا-عنفيّ وفق صورة الذّات - نحن وصورة الآخر- هم في المجتمع

الآخر / الذّات	سوء اعتبار الآخر Devalorisation	إعتبار الآخر Valorisation
سوء تقدير الذّات Mesestime de Soi	انسحابيّة حياديّة	تبعيّة خضوع
تقدير الذّات Estime de soi	عدائيّة إخضاع	تبادليّة مشاركة

جدول ٨- منحى السّلوك العنفيّ وفق صورة الذّات - نحن وصورة الآخر - هم في المجتمع

الآخر / الذّات	سوء اعتبار الآخر Devalorisation	إعتبار الآخر Valorisation
سوء تقدير الذّات Mesestime de Soi	فانداليّة مرتزقة عدميّة	انتحاريّة استعدائيّة
تقدير الذّات Estime de soi	إرهابيّة إعداميّة	تنافسيّة مقاومة

جدول ٩- مقارنة خصائص نمط الحياة في العيش المشترك وفي نظام تحقيق الذّات معاً

نمط حياة / الخصائص	العيش المشترك	تحقيق الذّات معاً
صورة الذّات	الذّات قيمة وكرامة	الذّات قيمة وكرامة
صورة الآخر	الآخر ليس قيمة بالضّرورة	الآخر قيمة بالضّرورة
التّعدديّة	موضوع سماح	موضوع حقّ
التّعامل مع الآخر	من الدونيّة إلى المهادنة	من المجاورة إلى المشاركة

صورة الآخر المغاير	هو الضّد الفعليّ أو المحتمل	هو الشّريك الفعليّ أو المحتمل
قيمة المغايرة	المغايرة خطر خلاف / فتنة	المغايرة حقّ إختلاف
قيمة العدالة	طمس الظّلامة باسم التّعايش	فضح الظّلامة باسم تحقيق الذّات معاً
قيمة المساواة	المساواة ليست واجباً ضروريّاً	المساواة حقّ وواجب
قيمة الحريّة	الحريّة ليست شرطاً للعيش المشترك	الحريّة شرط تحقيق الذّات معاً
ميادين تحقيق الذّات	كلّ الميادين ما عدا الميدان السّياسي	كلّ الميادين دون استثناء
التّرافق مع نظام	العولمة الانصهار	العالميّة المسكونيّة

بعض المراجع

١- Jean-Paul II. Discours à l'UNESCO. N° 14 - cité inMessage de l'assemblée spéciale pour le Liban du synode des évêques. Publication C.C.I Liban 1995 alinéa 31 P. 16-17.

٢- TOFFLER. A: Le choc du future. Ed mediation Denoël- Gonthier. Paris 1981.

٣- LANG. J: l'A.M.I, c'est l'ennemi

Horizons - débat. Le monde, mai 1998

٤- MARCUSE. H: l'homme unidimensionnel. Ed. minuit Paris 1982. la fin de l'utopie. Ed du seuil 1968. BAYART J-F: l'illusion identitaire. Ed. Fayard. Paris 1996.

ARON. R: Democratie et totalitarisme Ed. Gallimard Paris 1965. KRISTEVA J: Etrangers à nous mêmes Ed. Foyard 1990

٥- مسعود ضاهر: النهضة العربيّة والنّهضة اليابانيّة

منشورات: سلسلة عالم المعرفة الكويت العدد ٢٥٢ سنة ١٩٩٩

٦- أنيس فريحة: ملاحم وأساطير. دار النّهار للنّشر ١٩٨٠ صفحة ٢٩٥-٣٣٦

٧- مسعود ظاهر: النّهضة العربيّة والنّهضة اليبانيّة سلسلة عالم الفكر. الكويت ١٩٩٩

٨- KHOURY. M: Complexe d'Abraham et éducation au Liban. Rev. Societés. U.L-I.S.S 1997 Nã 1 Page 49-69

سمير الخوري: حقوق الطّفل وعقدة إبراهيم في لبنان مجلّة الرعيّة، عدد ٢٥٤ - ١٩٩١ ص ٦٠-٧٢

٩- KHOURY. S: Croissance urbaine et mouvement mioratoire à Beyrouth. These inedite Sorbonne Paris 1976

ذكر ميشال حايك أسطورة حفرون ونفرون

في: سياحة في لبنان الرّوحيّ. مجلّة الرعيّة عدد ١٤٣ ١٩٧٨ ص. ١٢-٢٠

١٠- ABOU. S.: Les apports de l'université u.s.j. Beyrouth 1995

١١- يوحنّا بولس الثّاني: الارشاد الرّسوليّ، رجاء جديد للبنان منشورات المركز الكاثوليكيّ للاعلام ١٩٩٧ الفقرة ٢١

١٢- جريدة النّهار البيروتيّة تاريخ ٢٠-٨-٩٩

شارك فيها: مصطفى سليمان، عصام مغربي، علي حيدر، عدنان حمزة، جورج كلاّس.

١٣- حسين أحمد أمين. ويتابع «... فهنا ثورة على الحداثة، وتنفيس مرضيّ عن مشاعر العقم والقهر، وتفضيل واختيار مؤسف للهروب إلى الماضي على بذل الجهود الشّاقّة من أجل التأقلم والتّكيّف والتّغيير.

وهنا حضارة مهزومة، أطلّت برأسها هنيهة من قوقعتها في محاولةٍ للّحاق بالعصر الحديث، ثمّ إذا بها، عند أوّل صدمة ترتدّ بسرعة إلى القوقعة، مفضّلةً البقاء فيها إلى الأبد على مواجهة المصاعب والصدمات والتّحدّيات، ومحاولة إيهام نفسها وإيهام الغير بأنّ هذا التّفضيلَ من جانبها للقوقعة ناجم عن كراهة لمظاهر الحضارة الحديثة، وعن تعلّق بماضٍ مجيد، وعن التزام بتعاليم دين هو من هذا العجز والجبن بريء». كتاب: الاسلام في عالم متغيّر، ومقالات إسلاميّة أخرى. القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٩٨ صفحة ٢٠٧.

١٤- سمير الخوري: الرهبانيّات المارونيّة وعلاقتها بالأرض وبالمجتمع؛ تطلّع إلى تحقيق الذّات معاً. في أعمال مؤتمر: الرهبانيّات رسالة للمستقبل. منشورات جامعة سيّدة اللويزة ١٩٩٩ ص. ١٣٥-١٥٨

١٥- FINKIELKRANT. A: L'humanité perdue essai sur le XX siècle. Ed. seuil 1996

كلمة القاضي د. أنطوان النّاشف

العولمة على الصّعيد الاقتصادي
قوانين وممارسات

أوّلاً – المفهوم الاقتصاديّ للعولمة والآثار النّاتجة عنه

– تحويل الدّول إلى سوق واحدة ممّا يعني

– إزالة القيود الجمركيّة

– هيمنة الشّركات المتعدّدة

– مفهوم جديد للقانون الدّوليّ العام بحيث تصبح الدّولُ في خدمة شركاتها العاملة خارج الحدود

– سيطرة الأسواق الماليّة المركزيّة على الأسواق الماليّة النّاشئة.

ثانياً – المفهوم القانونيّ للدّولة ووظيفتها الاقتصاديّة

أ– عناصر قيام الدّولة

– الإقليم – الشعب – العيش المشترك – السّيادة

– حرص الدّول على الارتباط بهويّتها

ب– وظيفة الدّول الاقتصاديّة

– تسيير المرافق العامّة ممّا يحتاج إلى نفقات متزايدة

– تأمين إيرادات من خلال الحماية الجمركيّة

– دعم الإنتاج المحليّ وهذا يستوجب

– سياسة وقوانين جمركيّة مناسبة

– سياسة وقوانين صناعيّة مناسبة

- دعم الانتاج الزراعيّ
- تعاميم للحفاظ على العملة الوطنيّة
- تسويق المنتجات الوطنيّة

ثالثاً - التّعارض بين مفهوم العولمة ومفهوم الدّولة القوميّة ونتائجه

١- يبدو واضحاً التّناقض في المجالات الانتاجيّة، لا سيّما التالية:

أ- الزّراعة

ب- الصّناعة

ج- التّجارة

٢- النتائج والممارسات

أ- الدول القوميّة تتمسّك أكثر بالحماية الجمركيّة، في حين العولمة تحتاج إلى قوانين منظّمة التّجارة الدوليّة

ب- سياسة السّوق المفتوحة للعولمة أثّرت على الفكر الاستهلاكيّ الذي يتّجه باستمرار إلى عادات جديدة

ج- المنافسة تشتدّ بين الشّركات المحليّة والشّركات الأجنبية. ومن الواضح أنّ الشّركات المحليّة لن تستطيع الصمود طويلاً إلاّ إذا ابتكرت أنماطاً جديدة في التّعامل.

كلمة د. نعيم سالم

فكرة السّيادة في زمن العولمة

هناك قول انتخابيّ أميركيّ شائع – ولا بأس هنا إن بدأنا بالأميركيين لأنّهم في موضوع العولمة حاضرون غائبون – مفادُه أنّ السّياسة هي في النهاية حول الأمور المحليّة، وخصوصاً الاقتصاديّة (All polities is in the end loeal).

أمّا السّيادة على المستوى الدّوليّ إذا عرّفناها بأنّها كلّ أمّة تحكم نفسَها بنفسها وتوقّفنا عند هذا فقط، فإنّ هذا التّعريف ينطبق على كلّ دول العالم تقريباً، أي الـ ١٩٢ دولة. وإذا أضفنا إلى ذلك: «دون تبعيّة لأيّ دولة أجنبيّة»، فإنّنا نعزل من لائحة السّيادة أكثرَ من نصف دول العالم.

لكنْ، إذا أضفنا إلى تعريف السّيادة، السّيادة الاقتصاديّة أيضاً وعدم خضوع الدّولة لضغوط الدّول الأخرى أو هيمنتها اقتصاديّاً وتجاريّاً، فإنّنا قد نعزل الأكثريّة السّاحقة من دول العالم.

ويبقى هناك ثلاثُ مجموعات من الدول: الخانة الأولى تضمّ حاليّاً، وبامتياز، الولايات المتّحدة وحدها. والثّانية، وهي في موقع ثانٍ من حيث نفوذُها أو ارتياحها لوضعها النسبيّ، تشمل الصّين ودولَ الاتّحاد الأوروبيّ وبضع دول أُخرى مثل سويسرا وأوستراليا ونيوزيلندا والهند تقريباً، من حيث أبعادُ الاستقلال والسّيادة. والثّالثة تضمّ دولاً مثل اليابان وكندا. وحتّى روسيا قد تلحق حاليّاً في هذه الخانة بسبب سقوطها الأخير في مستنقع التفتّت الداخليّ المستمرّ. وميزة هذه المجموعة أنّ إرادتَها على المستوى الدوليّ، وخصوصاً لجهة علاقاتها الحاليّة بالولايات المتّحدة القطب المهيمن، هي إمّا مقيّدة وإمّا منقوصة، سياسيّاً أو عسكريّاً أو اقتصاديّاً.

وضعنا الهند في المجموعة الثّانية، وروسيا واليابان في المجموعة الثّالثة لأنّ إرادة الهند السياسيّة في التّعامل والمواجهة مع الولايات المتّحدة، مثلاً في موضوع الأسلحة النوويّة، هي أمنع وأصلب نسبيّاً من إرادة روسيا الحاليّة أو اليابان، وخصوصاً في ما يتعلّق بالمسائل الجوهريّة للمصلحة القوميّة.

ما أعجب المشهدَ من منظار من غاب عن العالم السّياسيّ في أوائل التّسعينات، وعاد في أوائل السّنة ٢٠٠٠ ليشهدَ فظاعةَ ما حلّ بقوّة عظمى هي الاتّحاد السّوفياتيّ، وما آلت إليه حالُ عصبة من الدّول كانت حليفةً له، واهتزازَ مواقعِ عشرات الدّول في العالم جرّاء هذا الزلزال، وذلك يشمل منطقتنا ولبنان.

من هنا نلقي نظرةً على معالم المجتمع المحليّ في لبنان في ظلّ العولمة، وأبدأ بتحديد مفهوم العولمة في اختصار.

العولمة في سياق النّظام العالميّ الجديد أو بالأحرى المستجدّ تعني النّظامَ الأحاديّ المفروض من فوق من قطب مستأثر بالهيمنة، يوزّعُ الأدوارَ ويعاقب هنا ويهدّد هناك. وبين الفينة والفينة يجد فائدة، ولاعتبارات السّوق، في توزيع بعض المكافآت على المقرّبين والمتعاونين، هذا عدا المكافآتِ الاستثنائيّةَ لدولة هنا أو هناك على لائحة المساعدات الدائمة.

وفي إطار النظام الأحاديّ هذا، ذهب أدراجَ الرّياح السياسيّة العاتية لنهاية القرن العشرين مفهومُ السّيادة الكلاسيكيّ، والذي يعني السّلطة التي لا تحدّها أيُّ سلطة على الشؤون الداخليّة والعلاقات الخارجيّة للدولة.

أمّا السّيادة المرتجاة التي يدعو إليها الحقوقيّون والأكاديميّون ومناصرو السّلام فهي السّيادةُ المبنيّة على القانون الدوليّ الذي يمكنه وحده أن يوفّرَ الإطار العادل والحقوقيّ للسّيادة. والقانون الدّوليّ المرتجى يتوافر له إطار مؤسّسي، إذا ما أُريد تطبيقُه، يتمثّل بمنظمة الأمم المتّحدة التي ينصُّ ميثاقُها في مادّته الثّانية على أنّ الأمم المتّحدة «تقوم على مبدأ المساواة في السّيادة بين جميع أعضائها».

ولكنّ السياسة هي دائماً واقع ومرتجى. والواقع هنا هو العولمة، والمرتجى هو العالميّة، وتحديداً العالميّة القانونيّة إذا توافرت وترسّخت. والعالميّة بمفهومها العام نحدّدها بأنّها النظامُ العالميّ القائم على مبدأ التّفاعل والتّواصل وإثبات الذّات الفرديّة والوطنيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والابداعيّة على المستوى الدوليّ خلال الانخراط الفاعل والبنّاء في المجتمع العالميّ.

والسّؤال هنا هو الآتي: بما أنّ العالميّة الحقوقيّة لا تتوافر واقعاً، وقد لا تتوافر في الغد المنظور، فما العمل؟ الجواب التّمهيديّ هو: إعملْ في إطار العولمة وكأنّها تموت غداً (وقد لا تموت عمّا قريب)، واعملْ لعالميّتك وكأنّها تحيا أبداً.

وما يهمّنا تحديداً هنا هو ملابساتُ العولمة على لبنان وسيادة لبنان. أوّلاً، العولمة ليست خيارَ الانخراط في النّظام العالميّ الجديد. إنّها وقوعُ معظم دول العالم فيه دون سابق توقّع وسواء أكانت مغتبطةً لوقوعها في القمّة كالولايات المتّحدة، أم راضية لوقوعها في الصفّ التّالي كبريطانيا وألمانيا، أم لا حول لها ولا صديق كالعراق ويوغوسلافيا لابتلائها بجُماع قبضة القمّة المهيمنة.

ومهما يكنْ تبقى السياسةُ أوّلاً وأخيراً من الممكن وليس من المستحيل، سواءٌ أكانت محليّةً أم عالميّة. وفي هذا الاطار، المجتمعُ اللبنانيّ بحاجة، ربّما أكثر من غيره بسبب كثافة تفاعله الدوليّ، إلى مفهوم سياسيّ جديد ينطلق من تحديدنا للعالميّة، كما سبق ذكره، أي تفعيل التّواصل المكثّف واستنهاض القدرات الفرديّة والسياسيّة والابداعيّة والانخراط في المجتمع العالميّ بكلّ ما يتوافر لنا من قدرات ومواهب اقتصاديّة وتخصصيّة.

لن أغوص هنا في منحى السّيادة في مجابهة إسرائيل، أو في مسار السّلام المستقبليّ المنشود مع إسرائيل، لأنّه، كائناً ما يكون، فالمجتمع المحليّ اللبنانيّ، بمجمله، سيبقى تفاعله مع المجتمع الاسرائيليّ محدوداً على شاكلة تفاعل المجتمع المصريّ أو الأردنيّ رغم السّلام. ويبقى التّفاعل مع المحيط العربيّ هو أحد معابر لبنان الرئيسة إلى العالميّة. ولبنان، بطاقاته المحليّة، إحدى قنوات «العالميّة» إلى المشرق العربيّ.

ويبقى السّؤال هل سيكون لبنان في العالميّة أكثر أم أقلّ سيادة من زمن العولمة الحاليّ؟

الجواب يمكن أن نجد له موازياً إلى حدّ ما في موقع بلجيكا أو هولندا أو الدانمرك في المجموعة الأوروبيّة أو في نظام العولمة. هذه الدّول ليست بالضّرورة أقلّ سيادة من الناحية النسبيّة، طالما أنّها تتفاعل وتستمرّ في زمن التّحدّيات. والجواب الثّاني أيضاً هو أنّه من الصّعب جدّاً أن تكون العالميّة بالنّسبة إلى لبنان أسوأ من زمن العولمة الذي يوزّع الأدوار إقليميّاً بين قويّ وأقوى وضعيف.

وإذا كان لبنان أثبت شيئاً في ماضيه الحديث فهو أنّ الذين استضعفوه ضعفوا معه ولم يقووا على حسابه بسبب ديناميّته الذّاتيّة التي طالما تفاعلت مع التحدّيات وانتفضت ضدّها. وهي التي يرى فيها أرنولد توينبي حافزاً أساسيّاً في صراع البقاء عند الشعوب الحيّة.

world into distinct political units in which democratic principles could be implemented (Tamir, 1995: 436). Unfortunately, not all states are "nation-states." In a big majority of the world's states, it requires special political skills and understanding to adapt nationalism and democratic principles to produce a stable and peaceful society.

Conclusion

Our world is being reshaped by localism and globalism. Our states are losing their sovereignty, and our democracy is under an imminent threat. The idealist argument of globalized autopoesis and "governance without government" seems to remain as illusive to our human nature as Marx's stage of a "withering state." The confederal option of regional economic institutions and participatory local authorities sounds like a practical and pragmatic compromise between the two besieging phenomena of globalism and localism. Pragmatic compromises, however, tend to be quasi viable, depending for their continuity on a host of endogenous and exogenous variables that may be manipulated by superior interests in the system. In order for such a solution to last, we have to assume a conformity in the awareness level of the participants and commonality in their interests. These are difficult conditions that cannot be guaranteed in the present or in the foreseeable future. A sovereign state remains the sole insurance policy for democracy, while maintaining peace and justice.

References

- Ajami, Fouad. (1993) "The Summoning," *Foreign Affairs* 72, no. 4: 93-100.
- Barber, Benjamin. "Jihad Vs. McWorld." *Global Issues* 1994/1995: 23-28.
- Cable, Vincent. "The Diminished Nation-State: A Study in the Loss of Economic Power," *Daedalus* Spring 1995: 23-53.
- Fukuyama, F. *The End of History and the Last Man*. London: H. Hamilton, 1992.
- Gramsci, Antonio. *The Modern Prince*. New York: International Publishers, 1967.
- Greenfeld, Liah. *Nationalism: Five Roads to Modernity*. Cambridge: Harvard University Press, 1992.
- Habermas, Jurgen. *Legitimation Crisis*. Boston: Beacon Press, 1975.
- Horsman, Mathew and Andrew Marshall. *After the Nation State*. London: Harper Collins, 1993.
- Huntington, Samuel. (1993) "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs* 72: 22-49.
- Huntington, Samuel. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: Simon & Schuster, 1996.
- Narin, Tom. *The Break-up of Britain: Crisis and Neo-Nationalism*. London: NLB, 1977.
- O'Brien, Conor. "Nationalist and Democrats," *Times Literary Supplement* (August 15, 1991).
- Rosenau, James. (1995) "Governance in the Twenty-first Century" *Global Governance* I: 13-43.
- Rosenau, James. *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.
- Strange, Susan. "The Defective State," *Daedalus* Spring 1995: 55-72.
- Tamir, Yael. (1995) "The Enigma of Nationalism." *World Politics* 47: 418-40.
- Tiryakian, Edward. "Nationalism and Modernity: A Methodological Appraisal," in Comaroff, John and Paul Stern eds., *Perspectives on Nationalism and War*. Australia: Gordon and Breach Publishers, 1995.
- Wallerstein, Immanuel. *The Capitalist World Economy* Cambridge: Cambridge University Press, 1979.
- Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. New York: Random House, 1979.

more on the ability of the leadership to maintain relative unity and gradually allow for increased openness and political participation. In cases like France, where the military wins the power struggle, we may expect an added emphasis on security and order and lesser attention for democracy and development. At the personal level of the leaders, they seem more interested in immediate to short term policies that enable them to establish their control and enhance their personal prestige and material benefits. This seems to have been the case with most of the third world countries that have failed to develop an adequate middle-class that would naturally be driven towards policies aiming at long term stability and enhanced economic opportunity. Such a situation is much further complicated by the addition of ethnic divisions. Nationalism ceases to mean patriotism, as it does in the United States and France for example. Nationalism begins to indicate a conflict between the minority ethnic groups on the periphery and the dominant group at the center. Authors like Narin (1977) and Wallerstein (1979) apply this type of Gramscian argument to highlight the role of nationalism as the forced mode of socio-economic and political evolution of peripheral regions. "Nationalism offsets the uneven development generated by capitalist core centers by fostering mobilization along broad cultural lines of ethnicity" (Tiryakian, 1995: 220).

If the mobilized ethnic groups on the periphery maintain an objective of enhanced political and economic participation within the institutionalized frameworks of the state, then their nationalist efforts can be deemed as democratic. However, if the level of disparity between the periphery groups and the center is too high, so would be the likelihood that nationalism would mean demands for self-determination and new independent national state for the affected group. In most such cases, calls for independence are very likely to draw negative reactions from the state that is normally expected to protect the status quo and the interest of the dominant group. Instead of leading to democracy, nationalism in such cases, leads to repression or open bloody conflicts that tend to linger and regenerate. Such negative outcomes lead Conor Cruise O'Brien to the conclusion that "democracy and nationalism run on contradictory courses." He views nationalism as an anti-democratic force that is ironically released by democratic movements in multinational polities (O'Brien, 1991: 30).

O'Brien's conclusion is predicated on the assumption of maintaining the state as the basic unit of analysis. Scholars who tend not to put as much emphasis on maintaining the state structures tend as well to view nationalism as conducive to democracy. Fukuyama predicts the neutralization of nationalism in the developed world and its confinement to the historically non-liberal world, where he expects nationalism to play a role in promoting democracy (Fukuyama, 1992: 272). Barber seems to agree, for different reasons. He argues that fragmentation leads to "diminutive settings" where "real democracy flourishes." He supports his position by de Tocqueville's observation that "the spirit of liberty is local" (Barber, 1995: 28). Liah Greenfeld takes the argument further and presents the very opposite view of O'Brien's. She argues that "democracy was born with the sense of nationality, the two are inherently linked, and neither can be fully understood apart from this connection. Nationalism was the form in which democracy appeared in the world, contained in the idea of nation as a butterfly in a cocoon (Greenfeld, 1992: 10). Greenfeld's argument, though, seems more consistent with homogeneous societies-real nation-states-where nationalism is patriotism and not a source of conflict between nation and state. If nationalism was necessary for the development of democracy, it was not because it established political equality, but because it gave a rationale for the division of the

> The evolution of inter-subjective consensus's based on shared fates and common histories, the possession of information and knowledge, the pressure of active or mobilizable publics, and/or the use of careful planning, good timing, clever manipulation, and hard bargaining can–either separately or in combination–foster control mechanisms that sustain governance without government (Rosenau, 1995: 15).

The trends of development seem to advance in Rosenau's general direction with an increasing acceleration due to great technological innovations. But different groups tend to advance at different velocities. The speed disparity, itself, has the potential of being transformed into a source of conflict. European history is rich in examples that clearly illustrate such a potential, such as the debate whether to "widen" or "deepen" the integration process of the European Union.

Barber provides a similar, but more practical, view of the new world order described by Rosenau. He declares:

> It certainly seems possible that the most attractive democratic ideal in the face of the brutal realities of Jihad and the dull realities of McWorld will be a confederal union of semi-autonomous communities smaller than nation-states, tied together into regional economic associations and markets larger than nation-states–participatory and self-determining in local matters at the bottom, representative and accountable at the top. The nation-state would play a diminished role, and sovereignty would lose some of its political potency (Barber, 1995: 28).

Nationalism seems to constantly reemerge as an important social and political force at the level of the state, among states, or the clash of civilizations. This indicates a great need to study its dynamics and influence on democracy.

Nationalism and Democracy

The nationalist world order in effect emerged from the Romanticism movement and its byproduct the French Revolution. In actual terms, the American Revolution was at least as much a nationalist movement. While American nationalism was based from the very beginning on sharing the same geography and life experience, the French and the rest of the old world nationalisms were based on ethnicity, language, and culture. Both kinds of nationalisms were fundamentally dependent on an emerging middle-class and intellectual leadership trying to set up and channel popular energies into support for the new states (Tamir, 1995: 436). The American Revolution succeeded in producing an exemplary lasting democratic system of government, after the transition period of the Confederacy. The middle-class and intellectuals were able to strike equilibrium between their need to maintain their wealth and privilege and the need of the masses to perceive an opportunity of upper social mobility. On the other hand, the French Revolution failed to achieve democracy and ended up replacing the king with an emperor, after an intense period of domestic instability and foreign wars. What conclusions can we draw from the brief comparison of the first two nationalist revolutions about the relationship between nationalism and democracy?

The one conclusion we can derive is that nationalism helps in changing the regime. It does not, however, ensure an outcome of democracy. Democracy seems to depend

uation to express their independence aspirations in different ways. Jurgen Habermas describes this situation as a double crisis; of "rationality," where the state cannot protect its citizens in ways that meet their expectations, and a crisis of "legitimation," where the state cannot any longer rely on the loyalty of its citizens (Habermas, 1975: 46). The consequences are the dismantling of traditional affiliations, confusion, and the "weakening of political elites, compromising their power to reallocate resources and to promote stability... But atomization has not altogether destroyed the sense of allegiances citizens feel... It has displaced it, shifting all previous to different levels, based on perceived commonalities of ethnic background, religion, and language" (Horsman and Marshall, 1993: 15). These arguments convince Vincent Cable that there is a chain of cause and effect which links economic globalization forces to contemporary expressions of tribalism, cultural identity, and therefore national or ethnic conflict (Cable, 1995: 43).

Susan Strange stresses the view that integration and fragmentation are irreversible trends that have fundamentally changed the nature and behavior of states. She does not argue that states have become obsolete. But despite the fact that states are still the most influential and critical sources of authority in the world system, they are increasingly becoming hollow or defective. She writes:

> States are like old trees, hollow in the middle, showing signs of weakness and vulnerability to storms, drought, or disease, yet continuing to grow leaves, new shoots, and branches. Some are clearly more defective in terms of their ability to play their roles in society than others. But the structural forces bringing about the hollowing of state authority are common to all, and it is hard to envisage a reversal of the trends (Strange, 1995: 57).

States differ enormously in size and in terms of their vulnerabilities to the effects of globalization and fragmentation on their sovereignty. "In the United States, China, or India the narrowing of policy options as a result of global economic forces is much less obvious than in Holland or the Philippines, let alone in Tuvalu or Luxembourg" (Cable, 1995: 38). The situation is made worse in a country like Lebanon where there exists a whole mixture of factors that exacerbate the process of diffusing the state authority and national identity. The diffusion of state power is not a problem in itself. "It only becomes a problem if, in the process of dispersion of power, there are tasks that someone should do and no one, no institutions nor associations, does" (Strange, 1995: 72). In countries like Lebanon the absence of state authority has repeatedly led to anarchy and conflict between groups that tend to rush to claim sovereignty over their populations and territories, thereby trying to fill the vacancy left by the broken state.

In more developed societies that are more democratically institutionalized, anarchy and nationalist conflict are not necessarily the natural outcomes of the diffusion of state authority. Legal theorists in global jurisprudence have developed the notion of autopoesis as the possible basis for a new international order where government by state fails or is incomplete (Strange, 1995: 72). James Rosenau translates the legal notion of "autopoesis" to the political science notion of "governance in the absence of sovereignty." Theoretically, this is done through the replacement of the "notion of command mechanisms with the concept of control or steering mechanisms, terms that highlight the purposeful nature of governance without presuming the presence of hierarchy." Rosenau pushes the idealist horizon even further by delineating how it is practically possible to achieve "governance without government."

terms of ancestry, religion, language, history, values, customs, and institutions. They identify with cultural groups: tribes, ethnic groups, religious communities, nations, and at the broadest level, civilizations. People use politics not just to advance their interests but also to define their identity" (Huntington, 1996:21). This argument leads Huntington to the conclusion that "in this new world, local politics is the politics of ethnicity, global politics is the politics of civilizations. The rivalry of the superpowers is replaced by the clash of civilizations" (Huntington, 1996: 22).

Huntington is harshly criticized for putting so much emphasis on culture and civilization. His view of a world divided into the Judeo-Christian "West versus the rest," in the form of a coalition between the Confucian and Muslim East, overemphasizes the small conflictual aspects between these civilizations while underestimating the enormous cooperation and interdependence between them. States are yet, and not likely any time soon, to surrender sovereignty to civilizational or religious institutions. Material interests, as well, are very likely to maintain their influence over human behavior in all cultures. Fouad Ajami makes these points observing that:

> We have been delivered into a new world, to be sure. But it is not a world where the writ of civilizations runs. Civilizations and civilizational fidelities remain. There is to them an astonishing measure of permanence. But let us be clear: civilizations do not control states, states control civilizations. States avert their gaze from blood ties when they need to; they see brotherhood and faith and kin when it is in their interest to do so" (Ajami, 1993: 100).

A more balanced view than that of Huntington is a "bifurcated" world system (Rosenau, 1990) that combines integration and fragmentation simultaneously. This view is presented by James Rosenau and Benjamin Barber. It combines the main elements of the idealist and civilizational paradigms and reflects the weakening of state sovereignty in the international system. Localism, in this regard, is an outcome of the fragmentational forces and the weakened state authority. Barber defines this new world order saying:

> Just beyond the horizon of current events lie two possible political figures--both bleak, neither democratic. The first is a retribalization of large swaths of humankind by war and bloodshed: a threatened Lebanonization of national states in which culture is pitted against culture, people against people, tribe against tribe--a jihad in the name of a hundred narrowly conceived faiths against every kind of interdependence, every kind of artificial social cooperation and civic mutuality. The second is being borne in on us by the onrush of economic and ecological forces that demand integration and uniformity and that mesmerize the world with fast music, fast computers, and fast food--with MTV, Macintosh, and McDonald's, pressing nations into one commercially homogenous global network: one McWorld tied together by technology, ecology, communications, and commerce. The planet is falling precipitantly apart and coming reluctantly together at the very same moment (Barber, 1995: 23).

The tendencies of international integration and domestic fragmentation lead to a loss of authority of the state. Integration forces help weaken the state's sovereignty from above. They tend to increase the "loss of control" by national governments over economic, social, and increasingly security policies as well. Internal subunits take advantage of the sit-

Dr. Chahine A. Ghais

Globalism and Localism: Changing our Political Understanding of Sovereignty and Democracy

Scholars of politics assign the year 1989 the same importance of the year 1648 in international politics. 1648 witnessed the creation, in Westphalia, of the nation-state system. What we witnessed in 1989, with the breakdown of the Berlin Wall, is tantamount to nothing less than the actual end of the Westphalia nation-state system. What we know about the emerging new world order is that it is insistently being shaped by two contradictory and complementary phenomena. Globalism, or integration, and localism, or fragmentation (based on nationalism), seem to compete and cooperate in the destruction of the nation-state order and the creation of a new order that is yet to be well defined. While scholars vary in defining the new order, we always express our hopes and fears regarding the effects of globalism and localism on democracy. This short paper presents a brief analysis of the probable new world orders and the relationships they may entail between globalism and localism on one hand and democracy on the other.

Globalism and Localism and the New World Orders

With the end of the Cold War came the political interest in shaping a new world order and a scholarly interest in defining and explaining the implications of the possible and probable new orders. Globalism and localism forced themselves as influential variables in all of the newly imagined paradigms of international relations. Kenneth Waltz's realist statement about the "remarkably low death rate of states" suddenly lost its empirical power with the death of the Soviet Union, East Germany, Czechoslovakia, and Yugoslavia and the incarnation of their spirits in 23 different new countries, many with a great potential for new off springs. The idealist paradigm also seemed questioned by local conflicts that quickly broke Francis Fukuyama's promise of an "end of history" and one world (Fukuyama, 1992). Fukuyama seems to resurrect the old and discredited views of the modernization theory. He claims that nationalism will become politically neutralized because of the integrational force of economic factors, which favor the breakdown of national barriers. He predicts that nationalist passions will be confined to the historical non-liberal world, where they may even play a role in promoting democracy (Fukuyama, 1992: 272). Fukuyama's conclusions seem to be rejected by empirical evidence that nationalism is alive and well in most of the western countries like Canada, Great Britain, Italy, Spain, and even France. These examples provide clear indication that idealists, as much as the realists, need to incorporate localism and nationalism into their views of the world.

Samuel P. Huntington tries to remedy the theoretical deficiency of excluding nationalism but he ends up overcompensating by making identity, culture, and civilization the replacement of ideology as the new divides of the new world order. Huntington argues that in the post-cold war world, the most important distinctions among peoples are not ideological, political, or economic; they are cultural. Culture and identity are viewed as shaping the patterns of cohesion, disintegration, and conflict. "People define themselves in

القسم الثّاني

الجلسة الثّانية

الموضوع: البيئة من الحيّز المحلّيّ إلى الكون

الرئيس: **الدكتور فرنسوا فرح**
(مستشار إقليميّ للأمم المتّحدة في شؤون السّكّان والتنمية)

المحاضرون:

الأستاذ أديب نعمة المجتمع المحلّيّ والتّنمية البشريّة المستدامة: أيّة خدمة للانسان والبيئة؟ الرّهانات وآليّات الحوار والعمل

د. ليلى خلف المحافظة على البيئة في الممارسات الحياتيّة اليوميّة


NDU
جامعة سيدة اللويزة
تنظم حلقة دراسية بعنوان :
المجتمع المحلي ، العولمة و البيئة
الجمعة ٢٨-١-٢٠٠٠ بالتعاون مع بنك بيبلوس

كلمة مستشار إقليميّ / إسكوا[(١)]
د. فرنسوا فرح

حول البيئة من الحيّز المحلّيّ إلى الكون

تتمحور هذه الحلقة حول دور المجتمع المحلّي في عمليّة التّنمية الاجتماعيّة وحول الرهانات وآليّات الحوار لتوفير عناصر التّنمية البشريّة المستدامة وذلك مع الأخذ بالاعتبار إطار العولمة وتزايد التّواصل والتّوفر المتزايد لعناصر المعرفة ولو بشكل غير متساوٍ كما سيتبيّن من خلال الأوراق المقدّمة لاحقاً.

لا بدّ للنّاظر في شؤون التّنميّة البشريّة خلال العقود الماضية من التّوقّف عند ظاهرة تقدّم بعض المقاييس الاجتماعيّة والاقتصاديّة عامّة كالارتفاع المطّرد لاحتمال الحياة عند الولادة وارتفاع معدّلات التّعليم والاستفادة من الخدمات الصّحيّة عامّة وغيرها في معظم البلدان النّامية. بيد أنّ هذا التّحسّنَ العام ترك فجواتٍ كبيرةً بين فئات المجتمع الواحد، وكذلك بين المجتمعات المختلفة، حيث تفاوتت نسبة الحصول على الخدمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والاستفادة منها بين فئات اجتماعيّة متمكّنة اجتماعيًا واقتصاديًاً وربّما سياسيّاً، وفئات أخرى لا تتوفّر لديها الامكاناتُ والفرص التي تحقّق لها مستوى أدنى من العيش الكريم. ورغم تطبيق نظريّات مختلفة في التّنمية البشريّة خلال العقود الثلاثة الماضية اعتمدت في معظمها على دور القطاع العامّ من حيث الاطارُ وعلى النّمو الاقتصاديّ كمؤشّر نمو بقيت شرائحُ عديدةٌ وكثيرة من المجتمع مهمّشةً وعلى درجة كبيرة من الفقر والتّخلّف.

هذا ما حدا مؤسّساتِ المجتمع الأهليّ إلى طرح تساؤلات عديدة حول الغاية المتوخّاة من التّنمية وكيفية إشراك فئات المجتمع كافة في رفع مستوى وتوفير حياة أفضل للجميع. ولقد كان للمجتمع المحلّي دور متزايد أوّلاً في زيادة الوعي العامّ حول مسائل التّنمية وحقوق الإنسان وضرورة توفير الخدمات الاجتماعيّة والصحيّة، وثانيًا في حثّ المنابر والمؤسّسات الدّوليّة لممارسة الضغط المناسب على الحكومات والدّول بغيةَ إقرارها بالحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة الدّنيا لكلّ فئات المجتمع والعمل على

توفير هذه الخدمات كشرط أساسيّ من شروط إدارة مجتمعاتهم. ولقد تمكّنت المجتمعاتُ المحليّة إلى حدّ بعيد من الحصول على شرعيّة محليّة ودوليّة خاصّة من ضمن مفهوم التّنمية المستدامة وضرورة إشراك جميع شرائح المجتمع (الفقيرة والمعدمة منها على وجه الخصوص) بتحديد أولوياتها التّنمويّة وصياغة، وتنفيذ برامجها لتأتيَ ملائمة لتطلّعات فئات المجتمع كافة. ولقد ترافق ازدياد أهميّة المجتمع المحلّي على الصّعيد المحلّي والاقليميّ والدّوليّ مع نشأة ونموّ العولمة وتزايد وسائل الاتّصال وسهولة نقل المعلومات وتوفرها لشرائحَ أكبر من فئات المجتمع المختلفة. وترافق أيضاً مع طرح هيئات ومنظّمات إقليميّة ودوليّة (معنيّة بالتّنمية وبتمويل برامجها في الدّول النّامية) لمقولات ونظريّات تنمويّة تقوم على مبدأ أنّ الانسان هو هدف التّنميّة الأول، وإنّ التثميرَ بالانسان هو الوسيلة الفضلى لتوفير مستوى حياة لائق للجميع.

كيف يمكن النّظرُإلى العولمة إذا من خلال دور المجتمع المحلّي المتزايد في عمليّة التّنمية؟

ليست العولمةُ كلّها ايجابيّات وربّما ليست هي كلّها سلبيّات: العولمة لا تعدو كونَها مساراً نشأ وتطوّر وتزايد مع تزايد التّرابط والتحابك على المستوى الدّوليّ بين الأسواق العالميّة، بين الدّول والشّركات، ومؤسّسات الأموال والاستثمار وشبكات الجمعيّات والأفراد. وقد زاد في قوّة هذا المسار وتأثيره تزايدُ خط الليبراليّة الاقتصاديّة خلال أواخر الثّمانينات وأوائل عقد التّسعينات مع تزايد استثمارات مؤسّسات وشركات دوليّة في بلدان العالم الثّالث[٢]. وقد ازدادت أيضاً بفعل إدخال العقل الالكترونيّ (Computerization) بشكل كثيف بأسواق المال منذ ١٩٨٧.

وقد زاد في مسار العولمة توسّعُ شبكات الاتّصال (Global Communication Networks) وزيادة التّأثّر (Permeability) بين الدّول والمجتمعات ممّا أدّى إلى سقوط حدود (Boundaries) كثيرة أمام أنماط ثقافيّة وإجتماعيّة كانت معزولةً قبلاً أو ربما محميّة بفضل عزلتها) وكذلك أمام مخاطر ومسائل تخطّى تأثيرُها حدودَ البلد أو المنطقة الواحدة لتؤثّرَ بشكل مباشر على شعوب العالم مهما بلغت حمايتها كمسائل التّلوّث والتّدهور البيئيّ، ومرض الايدز وغيرها. والعولمة، شئنا أم أبينا، واقعٌ لا يمكن إلاّ التّعاملُ معه. ولكنّه قد يمثّل أيضاً إمكانيّة (Potential) أو فرصة مقنعة (Blessing in Disguise)بالنّسبة للمجتمع المحلّي بحيث يمكن الاستفادةُ منها خاصّة إذا توفرّ للبلدان

المحدودة الامكانيّات أن تدخل في إطار تجمّعات (Clusters) محليّة، مناطقيّة أو إقليميّة للحد من احتكار القرار على مستوى الحكومات على الصّعيد الوطنيّ أو المؤسّسات المتعدّدة الجنسيّة على الصّعيد الدّوليّ. في الواقع، لقد ترافقت العولمة مع نقل أفكار ونماذج حياة وثقافات بسرعة هائلة بين الشّعوب ممّا سمح بكثير من مجتمعات محلّيّة (كانت شبه معزولة سابقاً) بالحصول على وسائل المعرفة بشكل أسرع وأدقّ ومكّنها من إيصال صوتها إلى منابر ومحافل ليس فقط وإنّما إقليميّة ودوليّة هامّة كذلك. فنتج عند ذلك أنّ بعض مؤسّسات المجتمع الأهليّ باتت على علم أكبر بشروط معيشتها وحقوقها. (نذكر هنا مثلاً حقّ المرأة والطفل، حقوق العمل، الحقوق المدنيّة وغيرها) وبدأت بواسطة ذلك تحثّ دولها وحكومتها على المساءلة والمحاسبة والضّغط عليها من أجل توفير الشّروط الدّنيا بشكل متساوٍ على الخدمات الاجتماعيّة والصّحيّة وفرص العمل والحياة الكريمة.

وإذا نظرنا إلى العولمة من زاوية التّنمية البشريّة والاجتماعيّة نرى أن عدداً من المجتمعات حقّق مستوياتٍ أفضلَ على صعيد الصّحّة، والمسكن وتوفير فرص عمل بالمقارنة مع الوضع في نهاية القرن الماضي. ولكنْ لا يزال هناك فجواتٌ وفوارقُ وعدمُ توازن بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد بالنّسبة إلى الحصول على الخدمات الاجتماعيّة الاساسيّة بشكل متساوٍ أمام الجميع والحصول على الفرص على قدم المساواة (equal access to basic social services and equal access to economic, social and political opportunities). وقد ترافقت العولمة مع نشر وتعميم وإطلاق نقاشات حول نماذجَ تنمويةٍ مختلفة كمفهوم التّنمية البشريّة المستدامة، ومفهوم التّثمير في الطّاقات البشريّة، ومفهوم الحدّ الأدنى من مشاركة كلّ فئات وشرائح المجتمع بتحديد الأوليّات وصياغة الخطط وتنفيذها.

لقد ذكر متحدّثون سابقون عدداً من سلبيّات العولمة، أهمُّها:

- تضاؤل فعاليّة الجمعيّات والمؤسّسات المحلّيّة والدّول الصغيرة وتضاؤل إمكانيّة تحكّمها بمستقبلها ومصيرها لصالح المؤسّسات والشركات المتعدّدة الجنسيّة.
- تسارع أنماط التنمية الاقتصاديّة التي تعطي أهميّةً قليلةً لضرورات التّنمية المستدامة، والتي قد تؤدّي إلى كوارث بيئيّة قد لا تستطيع المجتمعات الصّغيرة والفقيرة أن تحدَّ من أثرها السلبيّ عليها.

- ازدياد وتحكّم القوى الاقتصاديّة الكبرى (خاصّة في نصف الكرة الشّماليّ) بموارد دول البلدان النّامية وتوسيع الهوّة بين الأغنياء والفقراء.
- ازدياد البطالة نتيجة المكننة المتزايدة وازدياد القطاعات المتخصّصة على حساب يد عاملة كثيفة وغير متخصّصة.
- خلق نمط اقتصاديّ وماليّ جديد يكون مركزُ قراره بيد الشّركات الدّوليّة النّافذة على حساب الحكومات ومجتمعات الدول النّامية والفقيرة.

ولكن نظراً إلى أنّ العولمة واقعٌ لا يمكن تجاهله ويقتضي التّعاملُ معه، لذلك يمكنُ النّظرُ إليه أيضاً من منظار أنّه فرصةٌ وإمكانيّةٌ an opportunity and potential يجب توظيفُها قدر المستطاع لتمكين مؤسّسات المجتمع الأهليّ أوّلاً بالحصول على وسائل المعرفة ونشرها وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات، ثانياً لتدعيم قدرتها على مفاوضة ومواجهة حكوماتها المحلّيّة بغاية دفعها لأن تكونَ أكثرَ شفافيّة (transparent) في إدارة الحكم (governance) وتمثيليّة representative ومشاركة participatory ومحاسبة accountable على إدارتها للموارد العامّة وتوفيرها الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة بشكل عادل ومتساوٍ بين شرائح المجتمع المختلفة.

إنّ مساراً كهذا لا بدّ وأن يقدّم فرصةً لاحقاق مفهوم تنمية اجتماعيّة اقتصاديّة وثقافيّة مختلفة تنبع تحديداتها من المجتمع ذاته، وتحقق الخدمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الأساسيّة، وتوفّر مستوى أدنى من الرّفاهيّة يتماشى مع أنماط تنمويّة مستدامة، ويحافظ على ثقافة خاصّة مميّزة للمجتمع تتعايش مع وتحترم ثقافات مختلفة لمجتمعات أخرى.

ويسعدني الآن أن أدعو المحاضرين السّيد أديب نعمة والسّيدة ليلى خلف لتقديم ورقتيهما حول الموضوع.

١- إن الآراء الواردة في هذه المقدّمة هي للكاتب فقط ولا تعبير بالضّرورة عن أي موقف رسميّ للاسكوا.

٢- زادت الاستثمارات الخارجيّة المباشرة (Direct Foreign Investments (DFI)) في بلدان العالم الثّالث بنسبة ٢٩٪ من ١٩٨٦ إلى سنة ١٩٩٠ مثلاً مقارنةً مع زيادة ١٥٪ فقط في التّبادل التّجاريّ و١٠٪ في معدّل الدّخل القوميّ.

كلمة الأستاذ أديب نعمه

المجتمع المحليّ والتنمية البشريّة المستدامة: أيّة خدمة للانسان والبيئة؟ الرّهانات، وآليّات الحوار والعمل

مقدّمة

كلا العنوانين: عنوان المؤتمر، وعنوان المحور الذي أتداخل فيه، يحتوي على عناصرَ كثيرةٍ جدّاً، ومفتوحة على آفاق يصعب رسم حدودها. لذا، لا تسلم المداخلةُ من بعض التعسّف في اختيار العناصر المعدودة التي يجري التّطرّق إليها، مع الاحساس الدائم بالاجتزاء، وعدم التّمكّن من كشف كلّ الترابطات الجوهريّة فيما بينها. لذلك، فإنّ ما سيرد في الصّفحات القليلة التي تلي، هو بعضُ الاشارات النّقديّة، والمنهجيّة، في موضوعات العولمة والمحلّيّة، وبعض تجلّيّاتها في لبنان.

عن تلازم العولمة والمحلّيّة

ما سرُّ هذا التلازم بين العولمة والمحلّية في قراءة الواقع المعاصر، وتحليله؟

جواب أوّل عن هذا السّؤال، يقول إنّ العولمة، بما هي ظاهرةٌ شاملة وطاغية أو محدّدة لكلّ مظاهر الحياة في العالم المعاصر، قد حوّلت هذا الاخيرَ إلى ما يُعرف اليوم باسم القرية العالميّة. ويُراد من ذلك تأكيدُ الواقع المتمثّل في قدرة المستوى العالميّ على التّأثير على مسار التّطوّر الفعليّ في كلّ بقاع الأرض وبلدانها. أي إنّ التّطوّراتِ المحلّيّةَ الطّابع، تتأثّر بشكل جوهريّ بالمؤثّرات العالميّة الطّابع، في السّياسة والاقتصاد، وفي الثّقافة والاعلام، وفي أنماط السّلوك والاستهلاك. ولا يناقش أحدٌ اليوم في هذه الوقائع، وهو ما يجعلُ العالميّةَ حاضرةً في المحلّيّة بشكل عضويّ، وفاعلةً فيها.

ولكنْ، ثمّةَ زوايا أخرى لمقاربة العلاقة بين العالميّة والمحلّيّة. على سبيل المثال: عندما نقول عولمة، ما هي الصّورُ التي تتداعى في مخيّلتنا؟ هل هي صورُ ناطحات السّحاب في نيويورك أو هونغ كونغ؛ أو أسماءُ الشّركات العابرة للقوميّات التي تسيطر على اقتصاد العالم؛ أم هي صورةُ اجتماعات منظّمة التجارة العالميّة، أو اجتماع دافوس لصانعي اقتصاد العالم وسياسته؟ إذا اقتصرتِ الصّورُ المقرونة بالعولمة على هذا النّوع المشار إليه، فلا نكون – من النّاحية المنهجيّة – ننظر إلى العولمة باعتبارها ظاهرةً شاملة، وتعبيرًا عن المسار الواقعيّ الذي يسلكه عالمُنا المعاصر. فهذه الصورة جزئيّة، وهي تختصّ بالتّطوّرات الحاصلة في دول الشّمال فقط، في عالم مكوّن من شمال وجنوب[1] (على الأقلّ). وبهذا المعنى، فإنّ العولمة، من حيث هي ظاهرةٌ شاملة ومسارٌ عامّ ينخرط فيه العالم المعاصر، تتضمّنُ أيضاً مظاهرَ التّفتّتِ المجتمعيّ في كلّ بقاع الأرض وبلدانها؛ وانقسام الدّول؛ والحروب الأهليّة وغير الأهليّة منَ الشيشان إلى رواندا والعراق؛ وفي حركة الطالبان في أفغانستان؛ وفي العنف الذي مزّق الجزائر، وفي العنف الطّائفيّ الذي انفجر في أندونيسيا أو نيجيريا؛ كما أنّها تتجلّى في إعادة إنتاج العشائريّة والطّائفيّة والأصوليّات الثقافيّة والسّياسيّة والدّينيّة في لبنان.

ما هو المحلّيّ؟

اللغة قد تكون مصدراً للالتباس أحياناً. فتشابه التّعبير باشتقاقه اللغويّ واستخدامه الشّائع في الأدب أو الخطاب العام المتداول، قد يدفعنا إلى عدم التّمييز بين هذا المعنى اللغويّ–الأدبيّ–الشّائع، أي بين التّعبير، وبين المصطلح الذي يكتسب دلالة خاصّة نابعة من الحقل المعرفيّ الذي ينتمي إليه. فالمحلّيّ أساساً تعبير يُستخدم للاشارة إلى الحيّز المباشر والقريب، وإلى المجال الذي يكون عادةً أكثر عزلة وأقلّ تأثّراً بالعوامل الوطنيّة والاقليميّة والعالميّة . إنّه المجال المفضّل للحفاظ على التّقليد الموروث وإعادة إنتاجه، إنّه مجالُ العلاقات الشّخصيّة، حدود القرابيّة الآسرة، أو العائلة الكبيرة، أو العشيرة؛ وحدود الجغرافية تمتدّ من المنزل إلى الحيّ أو القرية والبلدة.

١– يجب قراءة هذا التّقسيم إلى شمال جنوب بمعناه الرمزيّ، لا بمعنى الثّنائيّة الجغرافيّة حصراً.

ما التّغيير الذي طرأ على الحيّز المحليّ في ظلّ العولمة الرّاهنة؟ بالتّأكيد، لم يعدْ هذا الحيّز معزولاً ومحيّداً عن التّأثيرات الوافدة من خارج حدود الضيّقة. وبهذا المعنى لم يعد «المحلّيّ» السّابق موجوداً ، بل هو مجالٌ مخترق إلى أقصى الحدود، وعلى كلّ المستويات، ولا تقوم بينه وبين المستوى العالميّ علاقة تفاعل، بقدر ما هي علاقة اختراق وتكييف من طرف واحد.

لكن، للمحليّ في عصر العولمة الراهن دلالةٌ خاصّة لا تشبه معناه الشّائع. إنّ فكرةَ المحليّ نفسها، من حيث هو مصطلحٌ معاصر، هو نتاجُ العولمة ووجهها الآخر. فهذا المصطلح أُدرج في خطاب العولمة ليحلّ بديلاً عن الاطار الوطنيّ، أو الدّولة القوميّة Etat - Nation، الذي ينفر منه خطابُ العولمة المعاصر.

فحسب هذا الأخير، ليس هناك أخطر من فكرة الدّولة القوميّة على العولمة (اقرأ: عولمة التّجارة ورأس المال والانتاج...). وينطلق هذا الخطاب من أساس موضوعيّ، يكمن في أنّ صيغةَ الدّولة القوميّة، ودور الدّولة ووظائفها في الاطارين العالميّ والوطنيّ، قد نضجت، وربّما أصاب الهرمُ بعضَ جوانبها، وهي بالتّالي تحتاج إلى إعادة إنتاج متناسبة مع التّطوّرات المعاصرة. ولكنْ، خطابُ العولمة، إذ يتذرّع بهذه الحقيقة الموضوعيّة المعبّرة عن السّياق التاريخيّ لتطوّر الدّولة، يعتبر هذ الصيغةَ منتهيةً، ولاعتبارات أعاقتها للتوسّع غير المراقب للنشاط الاقتصاديّ العالميّ، وليس لأسباب تتعلّق بتطورّها التّاريخيّ المشار إليه. على هذا الأساس يتعرّض المستوى الوطنيّ– وضمّنه الدّولة كجهاز، والدّولة الوطن كإطار–، إلى ضغط شديد من أعلى ومن أدنى. فالعولمة تغلب بشكل فاضح أولويّةَ المستوى فوق الدّولتيّ Supra-étatique من جهة أولى، كما أنّها تسعى إلى تقوية المستوى دون الدّولتيّ Ifra-étatique من جهة ثانية، كعنصر إضعاف للدولة القوميّة وجهازها، وتقليص مناعتها إزاء فعل العوامل العالميّة، وتعطيل مقاومتها للسّياسات المصاغة من وجهة نظر المراكز العالميّة المسيطرة، والمفروضة بشكل خاصّ على بلدان العام الناميّ، وبلدان الاقتصاد الانتقاليّ، حسب تعبير أدبيّات العولمة (بلدان الاتحاد السوفياتيّ السّابق وأوروبا الشّرقيّة).

إنّ الخطاب العالميّ السّائد، حتّى في أدبيّات المنظّمات غير الحكوميّة أحيانًا، يجري تهميشُ المستوى الوطنيّ واستبدالُه بالمستوى المحليّ. إنّ حقّ تقرير المصير للشّعوب والمصالح الوطنيّة للبلدان، تُستبدلُ في هذا الخطاب باحترام الخصوصيّات الثقافيّة والاجتماعيّة والاثنيّة والعرقيّة... إلخ، فيتساوى حقّ تقرير المصير لشعب أو بلد مع حقّ جماعة أو قبيلة في احترام خصوصيّتها الثقافيّة وحتّى مطالبتها بالاستقلال الذاتيّ ضمن الدّولة المعنيّة. وعلى الرّغم من كون هذا الخطاب يجد مبرّراته في ضعف الديمقراطيّة أو غيابها، والسّياسات التمييزيّة المتّبعة داخل هذا أو ذاك، إلاّ أنّ ذلك ليس سوى ذريعةٍ أغلب الأحيان، إذ إنّ الهدف الفعليّ هو تطويعُ إرادة الدّولة المعنيّة وإلزامها بفتح حدودها دون قيود أمام عناصر الاقتصاد العالميّ.

إنّ المحليّة في خطاب العولمة السّائد، هي صورةٌ معاصرة ومستعادة للبدايات الاستعماريّة لعلم الانتروبولوجيا. فالمحليّ إنّما يتحدّد في ضوء علاقته بالمركز الاقتصاديّ-السّياسيّ العالميّ، يتحدّد بمدى اندماجه أو هامشيّته في العلاقة مع هذا المركز وأدواته، ولم يعد تقسيماً جغرافيّاً فرعيّاً للاقليم الوطنيّ.

بعض خصائص العولمة

بعيداً عن خطاب العولمة الدعائيّ الذي لا يركّزُ سوى على بعد واحد من أبعاد هذه السّيرورة، بما يعطي صورةً غيرَ دقيقة عن العالم المعاصر، وآفاق تطوّره، نورد فقط ثلاثَ ملاحظات هي بمثابة خصائص مميّزة لصورة العالم المعاصر، وهي الآتية:

أوّلاً: انّ العالم المعاصر عالم مستقطَبٌ بين قلّة غنيّة وغالبيّة فقيرة. وحسب تقرير التنمية البشريّة الصادر عن برنامج الأمم المتّحدة الانمائيّ لعام ١٩٩٩، فإنّ حصّة أغنى ٢٠٪ من سكّان العالم، تبلغ على التّوالي: ٨٦٪ من النّاتج المحليّ الاجماليّ العالميّ، و ٨٢٪ من صادرات الخدمات والسّلع، و ٦٨٪ من الاستثمار الاجنبيّ المباشر، و ٩٣,٣٪ من مستخدمي الانترنت في العالم. أمّا حصّة الـ٢٠٪ الأشد فقراً من سكّان العالم بالنّسبة للمؤشّرات نفسها، فتبلغ على التّوالي: ١٪، و١٪، و٠,٢٪. وما ينبغي التّنبّه له، هو أنّ هذا التّفاوت لا يعبّر عن وضعيّة ثابتة وموروثة،

بل إنّ الاليّات التي تحكم النّظام الاقتصاديّ العالميّ، هي آليّاتٌ تعمّق هذا الاستقطاب، وتزيد من الهوّة بين الأغنياء والفقراء في العالم، وداخل كلّ بلد. أي إنّه إذا استمرّ العالم في السّير وِفق الآليّات التي حكمت تطوّره خلال العقود الماضية، ولا سيّما منذ بداية الثمانينات، وحتّى الآن، فإنّ ذلك لا يبشّر بمستقبل مشرق لعالم أكثرَ عدالةً وأمناً، بل على العكس تماماً.

ثانياً: لا بدّ أن نلاحظ أنّ العولمة الراهنة ليست تعبيراً موضوعيّاً ومحايداً عن المسار الموضوعيّ لتوحّد العالم، بحكم التّطوّر العلميّ والتّكنولوجيّ، وثورة الاتّصالات، وبحكم تطوّر الثّقافة والقيم. أي باختصار، ليست العولمةُ الحاليّة تعبيراً عن السّياق الموضوعيّ للتّطوّر الحضاريّ ومصالح البشريّة وشعوب الأرض كلّها. إنّها صيغةُ محدّدة من العولمة المصاغة من قبل طرف واحد من أطراف العالم المعاصر، ومفروضة بهذا القدر أو ذاك على عموم الشّعوب البلدان. إنّ أكثر ما تتميّز به العلاقاتُ الدّوليّة الرّاهنة هو انعدامُ العدالة والتّوازن في العلاقات الدّوليّة، وهزالة المشاركة في صنع القرار على الصّعيد العالميّ. كما أنّ العالم المعاصر يتميّز بتحوّل ظاهرات الاستبعاد والتّهميش إلى ظاهرات عامّة تشمل قارّاتٍ بكاملها أحياناً، كما هو وضعُ القارّة الأفريقيّة على سبيل المثال، أو مناطق أخرى من العالم، ومنها العالمُ العربيّ الذي لا ينقذه من هذا المصير إلاّ وجودُ النّفط فيه، وهو ما جعله أحد مجالات اختبار قوّة العولمة الرّاهنة في الحرب ضدّ العراق، التي تمثّلُ مع الحرب ضدّ يوغسلافيا إحدى ابرز علامات العولمة في القرن الجديد.

ثالثاً: إنّ العولمة من حيثُ هي سيرورةٌ شاملةٌ تشمل المسارات الاقتصاديّةَ والسّياسيّة والاعلاميّة والثّقافيّة والاجتماعيّة والقانونيّة... إلخ. وبالاضافة إلى كونَ هذه المسارات تُصاغ بشكل عام من موقع المراكز المسيطرة ودون مشاركة حقيقيّة لغالبيّة شعوب الأرض، فإنّ العولمَةَ لا تتقدّم في كلّ هذه المسارات بشكل متناسب. ففي حين أنّ آليّاتِ العولمة الاقتصاديّة وأدواتها، وما يرافقها من عولمة إعلاميّة، ضروريّة لاعادة صياغة الأنماط الثّقافيّة والاستهلاكيّة بما يتناسب مع مخرجات الاقتصاد، قد بلغت حدّاً متقدّماً من النّضج، وتسير بوتائر سريعة جدّاً؛ نجد من جهة أخرى أنّ الأدوات النّاظمة للسياسة العالميّة لا تزال متخلّفة كثيراً عن إدارة الصّراعات والتّفاعلات

السّياسيّة بشكل فعّال، وتميل نحو المزيد من الهيمنة والتّفرد، وكذلك فإنّ إنتاج المنظومات القيميّة والثّقافيّة التي إمّا لم تواكب هذه التّطورّات، أو إنّها متعارضة مع ما تحمله من تراجع عن القيم الانسانيّة والاجتماعيّة التي أنتجتها حضارةُ بني البشر. ويخلق هذا التّفاوتُ مشكلاتٍ وتعقيداتٍ إضافيّةً في عالمنا المعاصر، تجليّاته لا تحصى.

لبنان والعولمة

كي لا يكونَ للعولمة هنا معنى ملتبسٌ وشديدُ العموميّة، فنحن نقصد بشكل خاصّ تعاملَ لبنان مع الاّتجاهات السّائدة في الاقتصاد العالميّ، وما يرتبط بها من «إصلاحات» يطلب من الدّول تبنّيها، كشرط ضروريّ لاندماج في الاقتصاد العالميّ، والحصول على خدمات وتسهيلات من المؤسّسات الدّوليّة. وقد تجلّت هذه الاتّجاهات في المجال الاقتصاديّ في هيمنة الاتّجاهات النيوليبراليّة في الاقتصاد بشكل عام، وفي ما عُرف باسم سياسات التثبيت الاقتصاديّ وبرامج التّكيّف الهيكليّ التي تحاولُ المؤسّساتُ الاقتصاديّة والماليّة الدوليّة تعميمَها على بلدان العالم الثّالث، باعتبارها وصفاتٍ شبهَ جاهزة للاصلاح الاقتصاديّ والمؤسّسيّ، لمعالجة الاختلالات والتّشوّهات الاقتصاديّة وغير الاقتصاديّة في هذه البلدان. ولسنا نريد هنا التّوسّعَ في التّعريف بمضمون هذا السّياسات، بل نكتفي بالاحالة إلى الأدبيّات الكثيرة جدّاً في هذا المجال. ونشير إلى أنّ لبنان، قد اعتمد منذ بداية التّسعينات خططاً للتّثبيت الاقتصاديّ، متوافقةً مع التّوجّهات العالميّة، بهدف معالجة الاختلالات الماليّة بشكل خاصّ ولاسيّما عجز الموازنة، وتوفير الشّروط الأكثر ملائمةً لمعالجة مشكلة تضخّم الدّين العام.أمّا لجهة برامج التّكيّف الهيكليّ، فإنّ كونَ لبنان قد اعتمد، منذ الاستقلال، نظاماً اقتصادياً ليبراليا -اسمُه اللبنانيّ الاقتصادُ الحرّ-، فإنّه أقلّ حاجةً من الدّول الأخرى في العالم الثّالث إلى إدخال تعديلات هيكليّة على دور الدّولة والقطاع العام وعلى الآليّات النّاظمة لاقتصاده باتّجاه تحريرها من سلطة الدّولة الاداريّة عليه، كونها كانت حرّةً في الأصل.

لا يعني ذلك عدمَ ضرورة القيام ببعض «الاصلاحات» المحدودة، مقارنةً بتلك التي يُفترض بالدّول ذات الاقتصاد الدولتيّ، أو الاقتصاد الموجّه، إدخالها. فلبنانُ، كغيره

من الدّول في حقبات التّنمية في السّتينات والسبعينات، طوّر من دور الدّولة الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وإنْ ضمن حدود، وذلك من خلال بناء وتوسيع نظام التّأمينات الاجتماعيّة، ومن خلال سياسات الدّعم الحكوميّ لبعض السلع والمنتجات، كما أنّ دورَ الحكومة النسبيّ تنامى، ولا سيّما بعد سنوات الحرب، بسبب الانخفاض العام في مستوى الناتج المحليّ، ممّا جعل الحجمَ النّسبيّ للانفاق الحكوميّ أعلى، إضافةً إلى دور الحكومة في الانفاق الاعماريّ. بهذا المعنى، وإنْ كان لبنان لم يتبنَّ بشكل واضح ومخطّطٍ له برنامجاً متكاملاً للتكيّف الهيكليّ، إلاّ أنّه يتبنّى مرتكزاته أصلاً، كما أنّه يسير باتّجاه اتّخاذ عدّة إجراءات إقتصاديّة وإداريّة في الوجهة المتّفقة مع توجّهات التّكيّف الهيكليّ العامّة، ولا سيّما المزيد من تحرير الأسواق والتّجارة والاقتصاد، والخصخصة، والانتساب الى التّجمّعات الاقليميّة والدّوليّة (الشّراكة الأوروبيّة، منظّمة التجارة العالميّة...).

وما يؤخذ على لبنان في هذا المجال، هو تعاملُه غيرُ النقديّ مع هذه الاتّجاهات العالميّة بالتحديد، والقبول بها دون السّعي للنّظر في ملاءمتها لأوضاع لبنان والمنطقة. فالسّياسة الرّسميّة على هذا الصّعيد هي منفعلةٌ بالتّأثيرات الوافدة، وغيرُ متفاعلة معها. لا بل إنّ ما يزيد من ضعف فعاليّة وجدوى هذا الموقف، هو عدمُ مواكبته للتّطوّر الذي يطرأ على الاتّجهات العالميّة نفسها في مصادرها الأصليّة. فعلى سبيل المثال، كانت الصيغة السائدة لبرامج التّكيّف الهيكليّ في الثّمانينات شديدةَ التّطرّف في المبالغة في تقليص دور الدّولة، إلى حدّ اعتبارها شرّاً يجب إتّقاؤه بأيّ ثمن. كما أنّ وصفة الاصلاحات الهيكليّة للاقتصاد لم تكن تأخذ بعين الاعتبار الأبعادَ الاجتماعيّة أو الآثار السّلبيّة لهذه السّياسات على معيشة مجموعات واسعة من السّكان. وهذه النظرةُ تبدّلت لدى المؤسّسات الدّوليّة في التّسعينات، حيث أكّدت التقاريرُ الأخيرة على دور الدّولة النشط في تحفير النّموّ الاقتصاديّ، دون التّخلّي بالطّبع عن أولويّة دور القطاع الخاصّ، كما أنّها تراجعت عن النظرة المتطرّفة إلى الأولويّة المطلقة للاقتصاد بما هو رأسُمال ماديٌّ وتجهيزيّ، وباتت وجهة نظر تلحظ ضرورة إدماج الأهداف الاجتماعيّة في الخطط الاقتصاديّة والاعماريّة. ولكنْ ما وجدناه في لبنان، هو أنّ سياسة الحكومات المتعاقبة بين ١٩٩٣ و١٩٩٩، كانت لا تزال تأخذ بالصّيغة القديمة التي تخلّى عنها أصحابها الاصليّون باعتبار أنّ اختبارَها العمليّ أظهر عدمَ كفايتها، وضرورةَ تعديلها.

إنّ الموقف اللّبنانيّ الرّسميّ هنا كان غيرَ نقديّ، وكان مسلّماً بصوابيّة ما يعرفه عن التّوجّهات الدّوليّة دون تمعّن حقيقيّ في معناها، وملاءمتها، ولا حتّى الاطّلاع على آخر التّطوّرات التي أدخلت عليها في مصدرها. أمّا السّبب، فهو غياب رؤية وطنيّة أصليّة لمتطلّبات العمليّة التنمويّة في لبنان. فحيث أنّ لبنان لم يبلور بعد استراتيجيّته الخاصّة للتّنمية، فإنّ تعامله مع الاتّجاهات العالميّة السّائدة سيبقى جزئيّاً وغيرَ نقديّ. وبالتّاليّ، فهو سيبقى منفعلاً إزاء التّجليّات الملموسة لصيغ العولمة السّائدة، لا فاعلاً فيها، ولا حتّى متفاعلاً معها؛ والتّفاعلُ هو صيغةُ العلاقة الأكثر واقعيّة.

لبنان وإشكاليّات المحلّيّة الدّاخليّة

لنعدْ إلى مستوى أكثرَ بساطة، إلى لبنان والمعنى المباشر لاشكاليّة العلاقة بين الوطنيّ والمحليّ فيه. والإشكاليّة كما نراها، شديدة الارتباط بما يسمّى عادة إشكاليّة الاندماج الاجتماعيّ أو الاندماج الوطنيّ في لبنان.

حسب اعتقادنا، يواجه لبنان المعاصر مشاكل على درجة عالية من الخطورة تتّصل بالاندماج الاجتماعيّ والوطنيّ فيه. ولم تكن الحرب الممتدّة بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ سوى أخطر وجوهها في التّاريخ الوطنيّ المعاصر، ولكن الآليات التي أنتجت هذه الحرب في السّابق، لا تزال إلى حدّ ما ناشطة. كما أنّ الحرب نفسَها، وما تلاها من سنوات خلال عقد التسعينات، أنتجت آليّاتٍ جديدةً، كما تركت تداعياتٍ كثيرةً تؤثّر سلباً على التّماسك الاجتماعيّ، وتولّد كثيراً من أسباب التّفكك والتنابذ على أكثر من صعيد.

تخترق المجتمع اللبنانيّ اليوم، كما في السّابق، آليّاتٌ اندماجيّة وآليّاتٌ تنابذيّة تفكيكيّة. ويصعب القول أيّهما أقوى من الأخرى، وإنْ كنّا نميل إلى الاعتقاد أنّ آليّات التّوحيد تستند إلى نوعين من المرتكزات: أحدهما إحساس عام، غريزيّ، بضرورة استمرار لبنان موحّداً مجتمعاً ودولة. **وهذا الاحساس غيرُ متبلور في مشروع سياسيّ – اجتماعيّ – ثقافيّ جماهيريّ، بل تعيه بكلّ أبعاده نخبٌ مدنيّة وعلمانيّة محدودة العدد، مقابل غريزة توحيديّة جماهيريّة الانتشار غير ممأسسة، كما سبقت الاشارة**

إلى ذلك. والنّوع الثّاني من المرتكزات هو الوحدة المؤسّسيّة للدّولة، وتضافر عوامل إقليميّة ودوليّة مساندة لهذه الوحدة في حدودها الرّاهنة، والالتزام الجماهيريّ العام بالشرعيّة المتمثّلة بالسّلطة. كما يساعد على هذا الموقف، الانهاك اللّبنانيّ العامّ من دفع التّناقضات إلى حدود التّنافر التّام والتّفجّر العامّ، كما جرى عام ١٩٧٥.

أمّا آليّاتُ التّنابذ والتّفكيك، فهي تستمدّ عناصر قوّتها من عناصرَ راسخة ومتجذّرة في المجتمع، وممأسسة في النظام العلائقيّ السّياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ. فمن جهة أولى، هناك إشكاليّة الطائفيّة من حيث هي ظاهرةٌ مجتمعيّةٌ شاملة، ودروها في إنتاج وإعادة إنتاج نوع خاصّ من الوحدة الاجتماعيّة والسّياسيّة من طبيعة كونفدراليّة في المُجتمع اللّبنانيّ، وهي تنتج ثقافة خاصّة للتنابذ بشكل يوميّ وتعمّمها في قاعدة المجتمع، كما أنّها أنشأت على مدى عقود بُناها المؤسّسيّة الاجتماعيّة والسّياسيّة والثقافيّة والخدماتيّة، التي تجعل منها نظاماً متكاملاً من العلاقات والمصالح والوظائف الحياتيّة. **إنّ نقطة اختلاف الطائفيّة عن غريزة التّوحّد الوطنيّ العفويّة، وهي غريزة ممأسسة للتمايز ضمن الاطار الوطنيّ الواحد، لا تعترف به إلاّ بمقدار ما يعترف بأدوارها السّياسيّة وغير السّياسيّة، ممّا لا يقع ضمن حقل وظائف الطّائفة كتأويل أو اتّجاه في الدّين، بل كتمثيل سياسيّ – اجتماعيّ – ثقافيّ، يفترض أن يكون مدنيّاً.**

من جهة أخرى، فإنّ آليّات التنابذ والتّفكك، تستند إلى أساس تاريخيّ اجتماعيّ يكمن في واقع التّفاوت الاجتماعيّ والمناطقيّ المزمن، والذي يعاد إنتاجُه باستمرار بسبب النمط السّائد من السّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وإذا كنّا، في هذا المجال أيضاً، لا نريد التّوسّع في تناول هذه المسألة، التي كتب فيها الكثير، فإنّنا نكتفي بالاشارة إلى مقاربة تحليليّة لخصائص التّفاوت المناطقيّ في لبنان، خلال الحقبات المختلفة، باعتباره أقربَ إلى موضوع المحليّة.

مراحل التّفاوت المناطقيّ في لبنان

التّفاوت المناطقيّ ظاهرة قديمة في لبنان، وهو ما جعل عدداً كبيراً من الباحثين في الاجتماع والتّاريخ اللبنانيين يميّزون بين لبنان مركزيّ وأخرى طرفيّ، من حيث عددٌ

من الخصائص الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والمؤشّرات التنمويّة، كما من حيث التّمايزُ في مسار تشكّل التّكوينات الاجتماعيّة في كلّ منهما، أو الفترات الزّمنيّة التي تشكّلت فيها.

ولكن ذلك لا يعني على الاطلاق أنّ التّفاوت المناطقيّ في لبنان، هو هو من حيث خصائصُه، ومن حيث العواملُ المساهمة في إعادة إنتاجه. وما يلي، هو محاولةٌ للتمييز بين ثلاث مراحل مختلفة للتّفاوت المناطقيّ، لكلّ منها خصائصُها المميّزة.

- **الطّور الأوّل للتّفاوت المناطقيّ**، يتميّز بكونه مطبوعاً بالارث التّاريخيّ الموروث عن التّفاوت الزمنيّ في الاختراق الرأسماليّ للمناطق اللّبنانيّة، ولا سيّما المرتبط مه بالمراكز الرّأسماليّة الغربيّة منذ أواسط القرن التّاسع عشر، ومقدّماته المباشرة قبل ذلك، ولا سيّما المقدّمات الثّقافيّة المتمثّلة بالارساليّات الأجنبيّة على نحو خاصّ. فقد حدث الاختراق الرأسماليّ أوّلاً - ولا سيّما المرتبط بالغرب - في مناطق بيروت وجبل لبنان، وبفارق زمنيّ يبلغ عدّةَ عقود عن المناطق الاخرى. وقد نتج عن ذلك أنّ سيرورة التّحديث المؤسّسيّ، وتشكّلَ الطّبقات والفئات الاجتماعيّة الحديثة، وتفتّتَ الملكيّة، وتنوّعَ النّشاط الاقتصاديّ، وتوسّعَ مصادر الثروة والدّخل... إلخ، لم تَسِرْ بالسّرعة نفسها، ولا بالتّحقيب الزّمنيّ نفسه في المناطق كلّها. وقد كان هذا التّمايزُ شديدَ الحضور عن تشكيل لبنان الكبير عام ١٩٢٠، حيث تشكّل من ضمّ مجالين متمايزين على هذا الصّعيد. وقد استمرّ هذا التّمايز خلال عهد الانتداب، وفي العقدين الأوّلين من الاستقلال حتّى العهد الشهابيّ بعد أحداث ١٩٥٨. وقد كشفت بعثة إيرفد، في تقريرها الصّادر في بداية السّتينات، طبيعةَ هذا التّفاوت، حيث أنّ المحافظات والأقضيةَ الواقعة بعيداً عن العاصمة ومحيطها في جبل لبنان، كانت تتميّز بمؤشّرات تنمية متدنيّة جدّاً، وهو ما جعل البعثةَ نفسها تميّز بين لبنان المركزيّ والطرفيّ من خلال هذه المؤشّرات. إنّ التّفاوت المناطقيّ كان يتجلّى بشكل خاصّ في التّفاوت الكبير في المؤشّرات التّنمويّة ذات الطابع البسيط، ولا سيّما لجهة توفّر المرافق العامّة، من طرق، وشبكات مياه وكهرباء، وتفاوت كبير في توفّر المدارس والخدمات التّعلميّة، وفي علبة الطّابع الفلاّحيّ -

التّقليديّ على المجتماعت الطرفيّة التي كانت درجة ترسملها واندماجها في علاقات السّوق أقلّ بشكل محسوس من بيروت ومحيطها في جبل لبنان.

- **الطّور الثّاني للتّفاوت المناطقيّ** هو المتزامنُ مع الحقبة الشّهابيّة منذ ١٩٥٨، امتداداً حتّى اندلاع الحرب الأهليّة عام ١٩٧٥. تميّزت هذه الحقبة بمعدّلات نموّ اقتصاديّ مرتفعة نسبيّاً، وبوجود مشروع إصلاح إداريّ اجتماعيّ، اعتبر تقليصَ التّفاوت المناطقيّة من الأولويّات. وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبارُ هذه المرحلة، مرحلةً للتوسّع الأفقيّ لعلاقات السّوق والانتشار الجغرافيّ للرّأسماليّة في المناطق الطّرفيّة. وقامت الدّولةُ بدور أساسيّ في إنشاء البنى التّحتيّة وبناء شبكة مرافق الخدمات العامّة، وبناء المدارس، وتوسيع خدمات الادارة إلى المناطق. وبهذا المعنى، تمّ تقليص التّفاوت المشار إليه في الفقرة الأولى، من حيث هو تفاوتٌ تجهيزيّ وإنشائيّ يتعلّقُ بالبنى التّحتيّة والمرافق العامّة، وتقليص التّفاوت في أنماط المعيشة ومستوى الاندماج في السّوق الوطنيّة. من جهة أخرى، فإن الحقبة نفسها كانت حقبةَ توسّع في النّشاط الاقتصاديّ، الذي تميّز بتمركزه الجغرافيّ في العاصمة ومحيطها، ممّا شكّل عنصر جذب للقوى العاملة والكفاءات العلميّة والمهنيّة إليها. كما ان رفع مستوى التّعليم في المناطق، ورفع مستوى الاندماج بين المناطق، زاد من توقّعات السّكّان، وشكّل بدوره عاملاً مساعداً للنّزوح من المناطق إلى العاصمة ومحيطها حيث فرصُ العمل، وإمكانيّاتُ تحقيق الطموحات والتّوقّعات الشّخصيّة أفضل. وخلاصةُ القول، إنّ الحقبة الثّانية تميّزت بتقلّص التّفاوت بمعنى البنى التّحتيّة والمرافق العامّة. وبرز في المقابل، تفاوتٌ مرتبط بالنّموّ الاقتصاديّ المتمركز جغرافيّاً في العاصمة ومحيطها، ممّا عزّز ظاهرة نزوح القوى العاملة، وذوي الكفاءات، إلى المركز. فالتّفاوتُ في طوره الثّاني، كان ذا طابع اقتصاديّ، وما يرتبط به مباشرة من أبعاد اجتماعيّة ومؤهّلات دراسيّة.

- **الطّور الثّالث للتّفاوت المناطقيّ**، هو طورُها الحاليّ الذي لا توقّفَ الأعمال العسكريّة في لبنان. وقد أغفلنا تناولَ واقع التّفاوت المناطقيّ خلال الحرب نفسها، لتعقّد الواقع التّقسيميّ الذي ساد، ولطغيان العوامل السّياسيّة والأمنيّة على غيرها. ننتقل مباشرة إلى التّسعينات، فقد أظهرت دراسة خارطة أحوال المعيشة الصّادرة

عن وزارة الشّؤون الاجتماعيّة وبرنامج الأمم المتّحدة الانمائيّة، وأكدت استنتاجاتُ دراسةِ الأوضاع المعيشيّة للأسر في لبنان في عام ١٩٩٧، الصّادرة عن إدارة الاحصاء المركزيّ، أنّ التّفاوتَ المناطقيّ لا يزال ظاهرةً أساسيّة، في أواسط التّسعينات، وأنّ التّوزّع الجغرافيّ للمناطق المركزيّة والطّرفيّة، لم يطرأ عليه تغيّرٌ جوهريّ منذ تقرير بعثة إيرفد في بداية السّتّينات. مع ذلك، لا بدّ من الاشارة إلى أنّ التّفاوتَ على مستوى البنى التّحتيّة والمرافق العامّة أقلّ أهميّة من التّفاوتات الأخرى التي رصدتها الدراسة. وهنا نشير إلى أربعة مجالات للتّفاوت أكثر أهميّة من التّفاوتات التّجهيزيّة، مع الاشارة إلى أنّها متداخلة فيما بينها. ونرصد هذه التّفاوت على النّحو الآتي:

- التّفاوت في مستوى النّشاط الاقتصاديّ وتنوّعه. وهو استمرار للتّفاوت الذي نشأ في الحقبة الشهابيّة. ويبرز ذلك من خلال التّفاوت في إعداد وأنواع الأنشطة والمؤسّسات الاقتصاديّة في المناطق المختلفة، ومن خلال التّفاوت في حجم التّوظيفات والتّسليفات، ومن خلال الاختلاف الهام في التّكوين العمريّ لبيروت ومناطق من جبل لبنان، مقارنةً بالمناطق الطرفيّة، ومعدّلات النّشاط الاقتصاديّ، ممّا يبرز نزوحَ القوى العاملة إلى العاصمة والضّواحي.
- التّفاوت في مستوى تأهيل القوى البشريّة. ويبرز من خلال تفاوت معدّلات الأميّة، والالتحاق الدراسيّ، ولا سيّما في مراحل التّعليم المتوسّط وما فوق، وفي نسبة الجامعيين إلى إجمالي الطّلاّب، وفي نوعيّة التّعليم وتنوّعه. وهذا التّفاوت هامّ جدّاً لجهة تأثيراته المستقبليّة، وارتباطه المباشر بطاقات الانتاج وتوسّع وتنوّع النّشاط الاقتصاديّ.
- التّفاوت في التّكوين الاجتماعيّ وفي مستويات المعيشة. وقد دلّت خارطةُ أحوال المعيشة أنّ التّكوين الاجتماعيّ مختلفٌ بشكل جليّ بين محافظتيّ بيروت وجبل لبنان والمحافظات الأربع. وإنّ التّفاوت يبرز بقوى اكبر عندما تجري المقارنات على مستوى الأقضيّة. إنّ التّفاوتات في مستويات الدّخل، وفي نسبة الفقراء، بين المناطق، بالغةُ الخطورة، وتشكّل تربةً خصبة لتوليد آليّات التّنابذ في المجتمع.

- التّفاوت في مستوى التّمثيل السّياسيّ والمشاركة في القرار. وهذا التّفاوتُ يمكن قراءته من خلال مؤشّرات موضوعيّة تتعلّق بحجم التّمثيل السّياسيّ للمناطق المختلفة، ونوعيّة التّمثيل، والمواقع المقرّرة التي يحتلّها هؤلاء في النّظام السّياسيّ. كما يمكن قراءتُه من خلال مؤشّرات ذاتيّة، تتعلّق باحساس النّاس أنفسهم بالمشاركة أو التّهميش.

إنّ خطورة الوضع القائم، تكمن في أنّ التّفاوتَ الاقتصاديّ - الاجتماعيّ، تراكب مع آليّات تنابذ وتفاوت ذات طابع سياسيّ وثقافيّ، ونتقاطع أحياناً مع انتماءات طائفيّة متباينة لسكّان المناطق المختلفة. وهذا التّراكب، باعتباره واقعاً راهناً، وباعتباره آليّة تُعيد إنتاجه باستمرار، هو مصدرُ خطر حقيقيّ إلى وعميق، على الاندماج الاجتماعيّ والوطنيّ في البلاد.

بمثابة خلاصة: أيّ مدخل إلى العمل؟

الجواب عن هذا الوضع هو في إطلاق سيرورة مضادّة، هادفة بناء الأسس التي تسمح بتحقيق مستويات أعلى من الاندماج الاجتماعيّ والوطنيّ، وعلى أسس راسخة، تتجدّد باستمرار استناداً إلى عوامل وآليّات وطنيّة داخليّة. وأساس هذه السّيرورة هو بناء مجتمع ودولة على أساس مفاهيم الدّيمقراطيّة والمواطنيّة والعلمنة، وهي في اعتقادنا مفاهيم لا انفصام فيما بينها، وإن كانت تحتاج إلى صياغة وطنيّة ملموسة.

ويتمثّل المدخل إلى هذه العمليّة في إيجاد مساحات مدنيّة للتفاعل بين اللّبنانيين، وآليّات تتيح إنظامَهم على أسس مدنيّة حديثة وطوعيّة، وإن يعاد الاعتبار إلى المجتمع المدنيّ كشريك كامل في القرار التّنمويّ، وإلى الدّولة كحيّز مدنيّ بالضرورة.

وهذه بداية لنقاش آخر.

١- يجب قراءة هذا التّقسيم إلى شمال جنوب بمعناه الرمزيّ، لا بمعنى الثّنائيّة الجغرافيّة حصراً.

So abstain from using plastic cups (at homes, at picnics), an alternative to plastic bags would be baskets, tissue bags and the Flip boxes.

Plastics moreover are still presenting some difficulties to the recycling industry. They damage the environment aesthetically and they are dangerous to marine life: millions of seabirds and marine mammals die yearly because they swallow plastic bags or get caught in drift nets. This is the major cause of danger for the sea turtles "chelona mydas mydas" known as the green turtle that lives on the lebanese shores.

- ***Recycle:*** glass and paper can be recycled successfully: at homes and businesses these items can be collected for recycling. Go for greener alternatives whenever it is possible even if easy to grab plastics are available on the market.
  In this respect the business owners share a big responsibility in providing environmental quality containers on the market: they are the decision makers, especially in the food industry: dairy products, bottled water and beverages industries, an easy shift from plastic containers to glass returnable containers can save the environment. The owners of grocery markets and wear shops can decide for a similar shift from plastic to paper or tissue bags.

B- In the natural environment: Outdoors

The protection of national heritage and nature reserves is our duty. Whenever a visit is organized to any of the nature reserves of Lebanon, the regulations as stated by the law should be respected.

C- Education and Engagement

- Commitment to the environment must be based on solid scientific knowledge and awareness rather than mere enthusiasm: Be always informed of the latest in the things environment: up to date literature, Internet, Journals.
- NGO's: The local communities and educational institutions should encourage the foundation of environmental associations: Ex. Notre Dame University: Green Campus Club.

Conclusion

In fact Economics and ecology do not clash, they go hand in hand when there is proper use of mineral, water, energy resources and conservation of biodivesity, that can be provided by an integrated environmental planning backed by governmental laws.

Hard cash has always been and is still behind the degradation of the environment. But while the profit to be gained is obvious, the cost is often kept hidden and left for future generations to worry about.

The damage done is irreversible, we can no longer pollute and leave our off spring to pay the price later, remember that **we don't inherit the land from our parents but we borrow it from our children.**

The need of awareness has never been greater, the burden of the future rests on our shoulders:

So lets us show that we are a society that will stand the test of time.

Layla Khalaf
NDU Chairperson Sciences Department
Head of the Environmental Science Division

Protection of the Environment in the Daily Life

"What's the use of a house if you don't have a decent planet to put in on"
Henry David Thoreau

In our daily life, a small initiative and a will to change some habits of ours can render our activities less harmful in their impact on our environment and can help us move towards becoming more environmentally friendly.

The strategies that many environmentalists and scientists believe are needed to have a sustainable society focus globally on:

- Placing more emphasis on pollution prevention and waste reduction of both matter and energy.
- Shifting to renewable energy resources as they are cleaner and help reducing resources depletion.
- Helping the sustain ability of the Earth's biodiversity with the emphasis on protecting the vital habitats of the wild species.

On the personal level, some of the steps that can be achieved are summarized in the following:

Personal Initiatives: Always Start from the Self

A- at homes: Protect your health and the environment:

Smoking: Protect yourself from smoking and your mate from passive smoking.
Smoking deadly toll: One of every eight deaths caused by smoking tobacco is a result of exposure to secondhand smoke, also called environmental tobacco smoke. This mixture contains more than 4000 substances among which more than 40 can cause cancer in humans and animals. Secondhand smoke is a serious health risk to children causing lower respiratory tract infections such as pneumonia and bronchitis, fluid buildup in the middle ear that needs to be operated and increased irritability to asthmatic children.

Waste handling: The modern societies are designated to be throwaway societies.
Answer: 3 Rs, Reuse, Reduce, Recycle.

- ***Reuse:*** returnable beverage bottles of soft drinks and beer are available on the Lebanese market as well as Eco-Items like bottles refills.
  It can be shifted to big water gallons instead of the small plastic bottles when the household consumption of bottled water is expected to the high.
- ***Reduce:*** Waste Less: **Big NO** for **plastic items:** each plastic item would require according to its category from 200 to 500 years to be decomposed in the environment:

القسم الثّالث

الجلسة الثّالثة

الموضوع: البيئة من الكون إلى الحيّز المحلّيّ

الرئيس: **الدكتور أمين ألبرت الرّيحانيّ**
التّحدّيات البيئيّة العالميّة وشروط مواجهتها في المجتمعات المحلّيّة
(آليّات العمل والحوار)

المحاضرون:

الأستاذ عبدالله زخيا على مستوى القانون الدّوليّ والممارسات السّياسيّة

المهندس إبراهيم أبو ديب على مستوى المشاريع البلديّة (بلديّة زحلة)

الأستاذ جورج غانم على مستوى الاعلام

المهندس ربيع درويش على مستوى تطبيق المعايير البيئيّة في الصّناعة

الأستاذ مازن الحسين على مستوى حماية طبقة الأوزون (البدائل الصّناعيّة)


NDU
جامعة سيّدة اللويزة
تنظم حلقة دراسية بعنوان :
المجتمع المحلي، العولَمة والبيئة
الجمعة ٢٨ ـ ١ ـ ٢٠٠٠ بالتعاون مع بنك بيبلوس

كلمة د. أمين ألبرت الرّيحاني

المجتمع المحلّي، العولمة والبيئة

إذا ما تحدّثنا عن العولمة والبيئة إنّما نتحدّث بمفردات وُلدت في القرن العشرين الذي بات من الماضي. لكنّ هذه المفرداتِ أصبحت في التّداول اليوميّ مع صبيحة القرن الواحد والعشرين الذي بات من الحاضر.

هذا يعني أنّ العولمة، لئن كانت من الطّموحات العلميّة والثّقافيّة والإقتصاديّة في الماضي باتت اليوم واقعاً وتحدّياً ورهاناً. وهذا يعني أيضاً أنّ البيئة، لَئن كانت من القضايا أو المعضلات المؤجّلة في الماضي، باتت اليوم مسألةً حيويّة شائكة تواجهنا وتطلب منا حلولاً ملحّة وتخطيطاً مستقبليّاً ناجعاً.

من مفارقات العولمة التّناقضُ القائم بين قدرة الإتّصال السّريع والدّقيق بأيّ مكان في العالم ممّا يجعل القريةَ الكونيّة مشروعاً قابلَ التّحقيق والممارسة من جهة، وواقع ارتداد الشّعوب الصغيرة على ذاتها وانتفاضاتها الإستقلاليّة من جهة أخرى، وكأنّ احتمالاتِ العيش المشترك الذي تدعو إليه العولمةُ باتت تواجه المزيدَ من الصّعوبات في بقاع متعدّدة من العالم.

ومن مفارقات العولمة أيضاً أنّ محاولاتِ تقليص المسافات الزّمانيّة والمكانيّة لم تتمكّنْ بعد من وضع حدّ لظاهرة الانزواء والانكماش والانطواء على الذّات لدى الأفراد والشّعوب، وهي ظاهرةٌ تبدو متفاقمةً مع فجر القرن الجديد.

بالمقابل نجدُ من إشكاليّات المعضلة البيئيّة أنّ نسبة تزايد عدد السكّان في العالم يبدو أسرعَ من قدرة الحلول المقترحة التي تحاول جاهدةً استيعابَ المشكلات الناتجة عن سوء استعمال البيئة. فمعضلةُ الماء تبدو في طليعة المعضلات البيئيّة في العالم. ويكفي أن نشيرَ إلى أنّ هذه المعضلةَ قد انتقلت من إطارها البيئيّ إلى إطارها السّياسيّ في

شرقنا الأوسط حيث باتت الدّولُ تتقاتل وتتحاجج للحصول على جزء من هذا المصدر الحيويّ المتناقض مادّةً والمتزايد حاجةً وحجّة. ولن أتوقّفَ عند سائر المعضلات البيئيّة كالتلوّث والنفايات والثّروة الحرجيّة والحيوانيّة والبحريّة وما يتبعُها من ضرورة التّخطيط للحفاظ عليها أوّلاً، ولتطوير سبل الإفادة منها ثانياً، خاصّةً على الصّعيدين المحلّي والإقليميّ.

لذا نتساءل ما هي طبيعةُ التّحدّيات البيئيّة العالميّة؟ كيف نواجه هذه التّحدّيات على المستويات المحلّية والإقليميّة؟ ما هو دورُ القانون في التّصدّي للمشكلات البيئيّة؟ ما هو دورُ السّياسة؟ وكذلك ما هو دورُ البلديّة ودورُ الإعلام ودورُ الصّناعة في هذا المضمار؟

أترك للزّملاء من أصحاب الإختصاص أن يتناولوا هذه المسألةَ، ويطرحوا التحدّياتِ التي تواجهنا اليوم والتي تتطلّبُ منّا إيجادَ الحلول الملائمة.

كلمة المحامي عبدالله زخيا

البيئة والقانون الدوليّ

أبرز تطوّرُ العلوم خلال هذا القرن العديدَ من الأخطار التي تتهدّد البيئة على المستوى العالميّ وحتّى الكونيّ من جرّاء نشاطات الانسان كتدمير طبقة الأوزون، وارتفاع حرارة الأرض، وتغيير المناخ، وانخفاض التنوّع البيولوجيّ، والتصحّر، وتلف الأحراج الاستوائيّة، وتلوّث المحيطات، وتبديد المواد الأوليّة، وتزايد تراكم النفايات لا سيما السامّة والذريّة وهذه المخاطر لا تعرف حدود الزّمان والمكان.

هذا الوضعُ المستجدّ جعل الانسانيّة مهدّدةً في حقّها بالوجود وبالحياة، ومدركةً للعلاقة المباشرة بين ممارسة حقوق الانسان الطبيعيّة والحفاظ على البيئة التي هي الركيزة الماديّة لهذه الحقوق.

تستدعي هذه المخاطرُ حلولاً شاملة متكاملة وعامّة تأخذ بمبدأ الحيطة، لا سيّما وأن المسؤوليّة ليست دوماً محدّدة، بل كثيراً ما تكون مشتركةً بين العديد من الدول والأفراد. والحلولُ تستدعي التّعاون الدوليّ لنجاحها.

في موقف الأمم المتّحدة

لقد أيقنت المؤسّساتُ الدوليّة أهميّةَ التّصدّي لهذه المخاطر، فعبّرت الجمعيّةُ العامّة للأمم المتّحدة سنة ١٩٦٨ عن قلقها من الانعكاسات السلبيّة الحاصلة في البيئة من جرّاء نشاطات الانسان على حقوقه الأساسيّة. وتوالت النّداءاتُ لحماية البيئة. وانعقد سنة ١٩٧٢ مؤتمر ستوكهولم الذي أقرّ حقّ الانسان بشروط حياة مرضية في بيئة ذات نوعيّة تؤمّنُ له العيشَ بكرامة ورفاهية، وشدّد على مسؤوليّة الحكومات والأفراد في حماية وتحسين البيئة في مصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلة. وقد أقرّت الجمعيّةُ العموميّة للأمم المتّحدة بدورها هذه التوصيات معتبرةً أنّ حقوق الانسان، بما فيها

الحقّ ببيئة سليمة يمكن استخلاصُها من شرعة الأمم المتّحدة ومن الاعلان العالميّ لحقوق الانسان، وهي حقوق مترابطة متكاملة لا يمكن تجزئتها، وأوكلت لاحقاً لبرنامج الأمم المتّحدة للبيئة مهمّة التنسيق الدوليّ لحماية البيئة ضمن خطّة التنمية المستدامة.

وسنة ١٩٧٥، شدّدت شرعة الحقوق والواجبات الاقتصاديّة للدول في نطاق الأمم المتّحدة على وجوب إدارة العلاقات المختلفة، لا سيّما الاقتصاديّة والسياسيّة، بشكل يؤمّن حقوقَ الانسان والحريّات الأساسيّة وحماية وصيانة وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلة، وتعتبر مسؤوليّة الدول هذه مسؤوليّة تجاه المجتمع الدوليّ.

وسنة ١٩٩٢، انعقد في ريو مؤتمر الأرض، وشدّد على حقّ الجنس البشريّ في حياة صحيّة ومنتجة منسجمة مع الطبيعة، ودعا إلى حماية البيئة من ضمن عمليّة التنمية وحسّ الدول على التّعاون لحفظ واسترداد صحّة النّظام البيئيّ وأن تأخذ بالنهج الوقائيّ على نطاق واسع لحماية البيئة، وشدّد على ترابط وعدم تجزئة السّلم والتّنمية والبيئة.

ولتحقيق هذه الأهداف، أقرّ الاعلانُ المبادىء الآتية: تعلّق البيئة بالإنتظام العام، ومبدأ الترقّب والحيطة، ومبدأ الملوّث عليه التعويض، وفرض دراسة الانعكاسات البيئيّة على المشاريع العامّة والخاصّة، وحقّ المواطن بالمعرفة والمشاركة في إدارة أمور البيئة.

في الوسائل القانونيّة الدوليّة

تكمن الوسائل لحماية البيئة على المستوى الدوليّ في التّعاون بين الدّول من خلال وضع اتّفاقات ومعاهدات دوليّة، وقد سبق في مطلع هذا القرن أن وُضعت اتفاقاتٌ بين الدّول لحماية أنواع معيّنة من النّبات والحيوان مهدّدة بالانقراض. ولكنّ المخاطرَ الحاليّة هي مخاطرُ جامعة تتطلّب معاهداتٍ أكثرَ شموليّةً ودقّة، تحدّد، بشكل مفصّل ودقيق، الحقوقَ والمخاطر المتعلّقة بالبيئة، على أن يُصار تَوقيعُها من أكبر عدد من الدول المعنيّة. مثال على ذلك:

إتفاقيّة الأمم المتّحدة بشأن البحار والمحيطات سنة ١٩٨٢، التي تشكّل أول محاولة عامّة لتحديد، بشكل دقيق وجامع، الحقوقَ التي تنظّم العلاقةَ مع النظام الايكولوجيّ المهدّد (حماية واستعمال الموارد إلخ) بمشاركة أكبر عدد من الدول.

وهناك اتفاقات كادر تحدّد مبادىء عامّة تستكمل ببروتوكولات محدّدة الأهداف بدقّة كاتفاقيّة فيينا لحماية طبقة الأوزون سنة ١٩٨٥، وبروتوكول مونتريال بتحديد المواد الضارّة، وبروتوكولي لندن ١٩٩٠ وكوبنهغن سنة ١٩٩٢، ومعاهدة تغيير المناخ ريو ١٩٩٢ وبروتوكول كيوتو بتحديد كوتّا الدول الصناعيّة بتخفيض انبعاثات الغازات مسبّبة ارتفاع حرارة الأرض، واتفاقيّة ريو لحماية التنوّع البيولوجيّ ١٩٩٢، واتفاقيّة بازل في موضوع النفايات السامّة، واتفاقيّة محاربة التصحّر باريس ١٩٩٤، واتفاقات عديدة لحماية البحر من التلوّث من أيّ مصدر كان، والاتّفاق الدوليّ ١٩٥٤، واتفاق بروكسل ١٩٦٩، وبرشلونة ١٩٧٦، ولندن ١٩٧٣، ومدريد ١٩٧٦، ومعاهدة حماية البيئة في المتوسّط ١٩٨٢، والعديد من البروتوكولات الملحقة بهذه الاتّفاقات.

في تقييم هذه الوسائل

على المستوى القانونيّ، هناك حاليّاً أربعُ وسائل لايجاد ضوابطَ لمخاطر البيئة وتأمين حقوق الانسان:

١- الاعلان عن مبادىء عامّة كاعلان كوبنهغن أو إعلان ريو، ولكن قوّة الاعلان تبقى معنويّةً وإعلاميّة لأنّه غيرُ ملزم.

٢- الاتفاقيّات على أمور محددة، وهي ملزمة لموقّعيها كحماية نوع معين من النبات أو الحيوان مهدّد بالانقراض.

٣- اتفاقيّات عامّة وشاملة لأمور ما كاتفاقيّة حماية البحار والمحيطات، وهي أيضاً ملزمة. ولكنّ التّفاوضَ حولها وإقرارَها من قبل الدول المعنيّة يتطلّب وقتاً طويلاً، وقد استغرق وضعُ وإقرار اتفاقيّة البحار ستّاً وعشرين سنة، بينما أمور البيئة ملحّة ولا تحتمل الانتظار.

٤- اتفاقات كادر تنصّ على مبادىء عامّة تلحق بها برتوكولات تطبيقيّة لاحقاً، وهي تبدو الأكثر انطباقاً على الأوضاع البيئيّة ومشاكلها.

إلاّ أنّه، وفي جميع الحالات، لم يتمّ بعد إيجادُ ضوابط رادعة تؤمّن التزام الدول عملياً بالاتّفاقات الموقّع عليها. لذا، لا بدّ من إيجاد حلول قانونيّة دوليّة مبتكرة تؤمّن التّنسيقَ بين الدول، وإيجاد ضوابط رادعة على المستوى الدوليّ مع الأخذ بعين الاعتبار لسيادة الدول.

على مستوى لبنان

لقد وقّع لبنان على جميع الاتفاقات الدوليّة المذكورة أعلاه، والتزم بها. إلاّ أنّ تطبيق هذه الاتّفاقات يستلزم إصدار قوانين داخليّة تطبيقيّة، الأمر الذي لم يستكمل تشريعيّاً حتّى اليوم. وما يزال قانون البيئة العام الذي يسدّ الفراغ التشريعيّ يتعثّر لاقراره في المجلس النيابيّ.

إنّ البيئة في لبنان هي بحمى المواثيق الدوليّة والقوانين الداخليّة. ولكنّ القانون لا يطبق في لبنان، ولأسباب عدّة أهمُّها:

- الأنانية والجهل وفقدان الحسّ العام وحمى الاستهلاك تجعل المواطن يتعدّى على البيئة، كلٌّ حسب حجمه السياسيّ والماليّ.
- جشع حيتان المال والسياسة في الحصول على الرّبح المرتفع والسّريع، ولو على حساب المصلحة العامّة ومصلحة الآخرين واختراقهم لأجهزة الدول تجعلهم يدمّرون البيئة ويلوّثونها دون رقيب وحساب.
- تسيّس الإدارة وفسادها يجعل منها أداة مشاركة في تهديم وتلويث البيئة والاصلاح المنشود ما زال بعيد المنال، رغم مرور السّنوات وتغيير الوزراء والعهود وانفاق الملايين من الدولارات.
- سياسة الخدمات الخاصّة وتأمين إعادة الانتخاب والاستمرار في السّلطة عن طريق التسلّط وربطها بالمال جعلت من رجال السياسة حماةً فساد الادارة وتسيّسها حتّى يستغلوها كالبقرة الحلوب.
- وكما يقول الكاتب الروسيّ بوشكين «عندما يصاب القانون بالنّعاس ويدخل النسيان ويل للأوطان».

كلمة المهندس إبراهيم أبو ديب

على مستوى المشاريع البلديّة

سأركّز في مداخلتي على العمل البلديّ في خدمة البيئة وعلى ضوئها. فيها سأتكلّم عن الانعكاسات الاقتصاديّة لأيّ عمل يأخذ البيئة بعين الاعتبار، وخصوصاً عن الآثار السلبيّة أو الايجابيّة للتّنظيم المدنيّ بكلّ وجوهه في خدمة الاقتصاد المحليّ والوطنيّ وفي خدمة البيئة.

أوّل ملاحظة – وهي مفارقة – أنّ المجتمع كلّما تطوّر أصبح أكثر تلويثاً لبيئته، بدءاً بالنفايات المنزليّة والصناعيّة والمياه المبتذلة بكمّيتها المتكاثرة كلّما أصبح المجتمع مدينيّاً، وانتهاءً بالاستثمار العشوائيّ لموارد الطّبيعة والأرض كالكسّارات والمقالع واستخراج البترول والمياه الجوفيّة المعادن، كما في إعمار المدن والطّرق وسكك الحديد والمطارات والمرافىء، وكذلك تطوّر النقل البحريّ مع آثاره المروّعة أحياناً مثل الحوادث الكبيرة ومفاعيله مثل آخرها على شواطىء فرنسا الأطلسيّة وقبله في آلاسكا والبحر الأسود والخليج العربيّ...

ثاني ملاحظة هي وضع لبنان الخاصّ جدّاً بالنّسبة إلى دول أخرى من العالم. فرأسمال وطننا هو السّياحة والخدمات وهي مرتكزة على جغرافيّة وطبيعة وتاريخ لبنان وعلى ضيافة أهله. وبالتّالي نقدر أن نفهم معنى الكلمة التي قالها فخامة الرّئيس إميل لحّود عن الجرائم البيئيّة، والتي بموجب قناعتنا هي بمثابة جرائم ماليّة من أوّل درجة، لما لها من تأثير مباشر على خزينة الدّولة وعلى اقتصاد الوطن.

ثالث ملاحظة، هي أنّه أصبح للبيئة أحزابٌ تدافع عنها في العالم الرّاقيّ. وقد نجحت هذه الأحزاب بدخول الحكومات المحليّة والمركزيّة في كبرى دول هذا العالم. وهنا لا بدّ من التّنويه بأنّ الهمّ البيئيّ ومفاعيله كان مدارَ استقطاب أساسيّ في الانتخابات

البلديّة الأخيرة في لبنان صيف ١٩٩٩. وهنا، لا بدّ من نكتة أنّه في خلال الحرب كان أضرّ شيء على الانسان هو الرّصاصة أو القذيفة، وكلّ شيء آخر ثانويّ، أمّا اليوم فليس مسموحاً بعد التّغاضي عن الأفعال المسيئة للبيئة بمعناها الواسع. فالبيئة بحاجة إلى حزبها في لبنان، وليس بالضّرورة حزب يساريّ كما في فرنسا وألمانيا - وربّما هذا الحزب هو إحدى طرق معالجة مرض الطائفيّة لما لهذا الموضوع من قوّة توحيديّة للقوى المخلصة والحيّة في مجتمعنا.

إنطلاقاً من هذه الملاحظات تأتي الحاجة - وهي أمّ الاختراع - لطرق جديدة في العيش والتّفاعل والتّطوّر بشكل Enviromentaly correct، وكم كنت سعيداً، منذ يومين، عندما أخبرني قدس الأباتي فرانسوا عيد بأنّ جامعة سيّدة اللويزة - التي تستضيفنا اليوم مشكورة - قد أدخلت في مناهجها اختصاص علم البيئة Enviromental Science.

وكنتيجة للاستقطاب الذي حدث خلال انتخابات صيف ١٩٩٨ في لبنان، كان من الطبيعيّ أن تستكمل هذه البرامج الانتخابيّة بأفعال على الأرض، وفي القرارات البلديّة. هنا أستطيع ربّما أن أتكلّم باسم الكثير من الزملاء والسّادة رؤساء البلديّات عن كبر المصيبة البيئيّة التي اكتشفوها عند استلامهم مهامّهم؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر، قلّة المساحات الخضراء المتبقيّة، وتوحش هجوم الاسمنت على هذه المساحات كما على الجبال والوديان ومجاري الأنهر والمياه، والمطامر العشوائيّة للنفايات أو حرقها عشوائيّاً، وتلوّث مياه الشّرب والمشاكل التي ترافق تكرير مياه الاستعمال.

من تجربتي، خلال سنة ونصف السّنة، كعضو في بلديّة زحلة - المعلّقة، سأعطي بعض الأمثلة الحيّة على تأثير هذه القضايا على نشاطاتنا وقراراتنا وعلى أولويّاتنا. وهنا لا بدّ من التّذكير بما قاله معالي الدكتور جورج قرم بأنّ الوقت له ثمن باهظ لاستعادة ما خسرناه أو لتوقيف الأضرار.

١ - المساحات الخضراء

ما أصبح معروفاً هو أنّ نسبة المساحات الخضراء في لبنان كانت قبل الحرب متدنيّة، وبعد الحرب أصبحت متدنيّة أكثر حتّى الخطر. ومن النتائج المباشرة لهذا الوضع

المأساويّ هو الفيضانات التي حصلت الأسبوع الماضي، وقيل إنّه لولا الاعمارُ العشوائيّ والتّعدّي اللامتناهي على الغابات والتصرّف العشوائيّ بالنفايات، وخاصّة في مجاري مياه الأمطار والأنهر، لما كانت النتائج كارثيّةً كما رأينا.

إنّ لبنان ليس عنده Monopole السّياحة في العالم. لذلك، الهدف اليوم هو إبقاؤه على خريطة السّياحة العالميّة. فرأسمال لبنان ارتكز، على مدار عزّه، على جمال طبيعته حيث الوديانُ والأنهار والجبال والغابات تتحاكى في مساحة جغرافيّة محدودة، حيث الأشجارُ تضفي على هذه الطبيعة لطفها، وهواءَها النّظيف أيضاً، وحيث المياهُ اللبنانيّة نظيفة وصالحة للشّرب عند منابعها ومجاريها وغالباً مصبّاتها.

إنّ هذا الكلام الذي يبدو لكم اليوم كالشّعر كان واقعاً معيوشاً في لبنان السبعينات، وما قبل.

من هنا، كانت إعادةُ الحدائق العامّة إلى مدينة زحلة بمساعدة القطاع الخاصّ من أوّل مشاريع رئيس بلديّتها المهندس أسعد زغيب، حيث أعاد هذا المشروعُ لمداخل المدينة رونقَها، بطريقة علميّة حديثة، وحيث كان التّشديد ليس فقط على الزّراعة، ولكن خاصّة على الصّيانة في السّنوات اللاحقة. وهذه الصّيانةُ لخمس سنوات كانت جزءاً لا يتجزأ من اتفاقيّات مشاركة القطاع الخاصّ في هذا المشروع Contrat de parrainage وفيه لم تدفع بلديّة زحلة-المعلّقة إلاّ ثمن اشتراكات الكهرباء.

إنّ هذا الاختبار نفتخر به، أوّلاً لنجاحه، وثانياً لكونه مدعاةً للامتثال كمثل حيّ على نجاح التّعاون المثمر بين القطاع الأهليّ والبلديّات.

٢- قطاع النّفايات

إنّ بلديّة زحلة-المعلّقة، ممثّلةً برئيسها، كانت أوّل بلدية أطلقت الحوار العلميّ بموضوع معالجة النفايات المنزليّة، وذلك في اجتماع عامّ في وزارة الداخليّة. وعلى أثره قرّر معالي وزير الداخليّة والبلديّات إنشاء لجنة مصغّرة لدراسة أفضل الطّرق الحديثة لحلّ هذه المشكلة ومحاولة تعميم الحلّ على كلّ بلديّات لبنان.

أمّا السؤال المهمّ في هذا الموضوع فهو: ما هي أفضل طريقة لمعالجة النفايات المنزليّة؟ وهل كلُّ الطرق المتّبعة اليوم في العالم سهلةُ التّطبيق في لبنان، وأهمّ سؤال ما هي كلفة معالجة النفايات في لبنان، وما هي حصّة كلّ منزل لبنانيّ في هذه الكلفة. كنّا في رحلة دراسيّة إلى مقاطعة لوار الفرنسيّة، وكانت المشاكل البيئيّة أهمَّ نقاط اهتمامنا. ورأينا أنّ هناك نوعين أساسيّن من معالجة النفايات: الحرق Incineration avec filtrage والطّمر الصحّيّ. أمّا الكلفةُ في الحالتين فهي مرتفعة جدّاً، خاصّةً إذا قيست بمستوى الجباية البلديّة في لبنان. مع الاشارة أنّه بات شائعاً في فرنسا أنّ هناك ضريبةً محليّة خاصّة بالنّفايات، اسمُها Taxe de Romassages des Ordures Ménagères.

٣- قطاع تلوّث المياه

هناك اهتمام عالميّ بمسألة تلوّث المياه في لبنان. وهذا أكبر برهان أنّ العالم أصبح قرية كبيرة، وأنّ الحفاظ على البيئة أصبح مسؤوليّةً دوليّة، ولن أتعجّب إذا أُدْخل في القاموس السياسيّ مبدأُ التدخّل البيئيّ، مثلما أُدخل مبدأ التدخّل الانسانيّ في الصومال والبوسنة والكوزوفو وتيمور الشرقيّة. والأسبابُ معروفة، ومنها مثلٌ صغير. فالسّويد مهتمّةٌ جدّاً، وخصّصت مبلغَ خمسة ملايين دولار لدراسة تلوّث مياه القرعون. وإيطاليا خصّت لبنان ببروتوكول ماليّ - هو بمثابة عطاء - بقيمة ماية وعشرين مليون دولار لمعالجة المياه المبتذلة بأحدث الطرق العالميّة، لماذا؟ لأنّ مبدأ حريّة التصرّف بالمياه الاقليميّة والحرّيّة السياديّة عليها تتوقّف عند الضرر الذي يحدثه هذا التلوّث على الدّول المتشاطئة مع أيّ دولة مُلوِّثة. وبالتّالي، إذا كان هناك معمل يلقي بكيمائيّاته في آخر قرية في بدنايل أو في قاع الرّيم، فبالضّرورة سيكون له إنعكاسٌ على نهر الليطاني فبحيرة القرعون فالبحر المتوسّط ككلّ، وليس شاطىء لبنان فقط.

من هذا المثل - وهناك الكثير غيره - أستطيعُ القول إنّ علينا التقاطَ فرصة تاريخيّة - نحن وغيرُنا من دول جنوب أوروبا والمتوسّط - للاستفادة من البرامج الأوروبيّة الضخمة لمساعدتنا على رفع مستوى تطوّرنا بيئيّاً لنصبح أنظفَ وأصحّ في عملنا كي يصبح Enviromentally correct للتّذكير بالعنوان المشهور في أميركا Politically Correct.

لا بدّ من إعطاء مثل حيّ حصل معي، عند زيارتي معمل للبيرة في شمال فرنسا، عندما رأيت عدّاد مياه من ناحية الصّرف، وعندما سألت عن هذا الواقع أجبت أنّ المعمل يدفع بدل تلويث Proportionnel مع حجم المياه التي يصرفها، لأنّه يكلّف تكرير أكثر بكثير من البيوت السكنيّة، وبالتّالي فمعمل البيرة يساهم أكثر في كلفة تكرير المياه العامّة.

٤- التّنظيم المدنيّ:

أكبر مصيبة في لبنان اليوم، وفي العمل العام والخاصّ، وفي عمل البلديّات، عنوانُه التّنظيم المدنيّ.

فلبنان الطّموح لملاقاة القرن الواحد والعشرين، وحيث القطاعُ الخاصّ والعامّ يتطلّعان إلى اللحاق بتطوّر أرقى دول العالم، يحكمه قانون تنظيم مدنيّ جمّد في الستّينات وأوّل السبعينات. وفوق هذه المصيبة، فنحن محكومون بمركزيّة خانقة على هذا الصعيد. وسأعطي بعض الأمثلة الحيّة عن هذا الموضوع الذي تكلّمت عنه مع معالي وزير الأشغال، نظراً لخطورته على حاضرنا ومستقبلنا. وهنا أشير إلى أنّ هذه المشكلة هي واحدة على صعيد لبنان ككلّ، وليس زحلة فقط.

فقد عرفتُ البارحة أنّ تسعين بالمئة من مساحة لبنان غيرُ ممسوحة. وهنا أسأل: أيليق بلبنان أنّ إحدى أجمل وأغنى مناطقه وهي المتن، هي غير ممسوحة بدقّة. وبالتّالي، هناك استحالة وجود نظام توجيهيّ علميّ لهذه المناطق. ومثلها حالة الشّوف والبقاع الشماليّ. وهنا يأتي السّؤال الأهم: إذا لم يكن هناك مخطّط توجيهيّ، كيف نستطيع تحديد أفضل موقع لمعالجة نفاياتنا، وأفضل موقع لمعالجة مياهنا، وأفضل موقع لمناطقنا الصناعيّة.

وهذا مثال ثانٍ: هناك مناطقُ صناعيّةٌ مصنّفة إلى ثلاث فئات، بحيث تشملُ كلَّ أنواع الصّناعات بما فيها الغذائيّة. وهنا تكمن المشكلة فإذا أخذنا مثلاً معمل كحول، ومعملاً آخر ملوّثاً جدّاً كالكاوتشوك أو البلاستيك أو البارود، أوَيُعقل في عهد الإيزو أن يُسمحَ لهذين المعملين أن يتجاورا، وهل يُعقل ألاّ يكون هناك مناطقُ محميّة وفيها مياه سليمة

وصرف صحيّ سليم كي تكونَ صناعاتُنا الغذائيّة سليمةً ومقبولة عالميّاً، وبالتّالي Exportables بموجب قواعد الإيزو الجديدة.

٥ – اللامركزيّة الاداريّة

كيف نستطيع كبلدية أن نقرّر حاضرنا ومستقبلنا، إذا كنّا لا نستطيع تقرير مخطّط توجيهيّ لمدينتنا؟ خاصّة أنّ زحلة، ككلّ مدينة أخرى، لها خصوصيّاتُها، ولا يمكن أن تخضع لقانون عامّ، فكيف إذا كان القانون العامّ قد تمّ إلغاؤه بقرارات إداريّة زادت الطّين بلّة في كثير من الأوقات.

هل يمكن أن نقبل ألاّ يكون لمدننا خرائط مسمّاة build Master Drawings أو MOS تسمح لنا بما يُسمّى Diagnostic للمشاكل المتراكمة. ولكي يكون التصميم التوجيهيّ العامّ مستنداً إلى قاعدة سليمة وغير قابل للطّعن.

أحسست بعظمته اللامركزيّة عند زيارتي لفرنسا. ورأيت كم هو عظيم أن تُدار الشّؤون الخاصّة للمدن والقرى بواسطة الجسم المنتخَب من أبنائها، وأن تكونَ الرّقابة لاحقة الرقابة المسبقة المطبّقة في لبنان، والتي هي هرطقةٌ إداريّة وإذلالٌ للجسم المنتخَب، وبالتّالي للنّاخِب الذي اختاره لتمثيله.

كلمة الإعلاميّ جورج غانم

التحدّيات البيئيّة العالميّة وشروط مواجهتها في المجتمعات المحليّة (على مستوى الاعلام)

الاعلام والعولمة توأمان. فالعولمةُ ليست فقط شركاتٍ متعدِّدةَ الجنسيّات وحدوداً وأجواءً مفتوحة، بل هي وقبلَ كلّ ذلك كما هو معروف، تبادلٌ حرٌّ للمعلومات وثورةٌ في الاتّصالات الالكترونيّة والوسائل السّمعيّة-البصريّة. لبنانُ الراهن، يبدو في بعض جوانب معادلة العولمة والاعلام، شاذّاً قليلاً عن القاعدة ومنقلباً على ذاته الماضية كرائدٍ في استنساخ الحداثة ونشرها في مناخ ليبراليّ شبه مطلق. لذلك، يجدر بنا، قبل الحديث عن الشّروط الاعلاميّة لمواجهة التّحديات البيئيّة العالميّة في مجتمعنا المحلّي الصّغير، أن نبحث أوّلاً في مشكلة إعلامنا مع العولمة، وفي معضلة مقاربة الرأي العام ونظرته إلى البيئة المحلّيّة بمستوياتها الدنيا كالنّظافة والتلوّث وحماية الأماكن الطبيعيّة والأثرية قبل الاهتمام بالتّوازن الايكولوجيّ أو أبحاث قمّة الأرض والمناخ أو حتّى حماية البيئة الأوسع على صعيد الحدّ من التلوّث السّياسيّ أو الثّقافيّ أو الاقتصاديّ.

في المبدأ، الإعلام والبيئة شأنٌ عامّ. أمّا في لبنان فقد أُضحى الاعلامُ إمّا ملكاً خاصّاً لصاحب الوسيلة والمساهمين، أو جهازاً مجيّراً للسّياسيّ المحصّن بهالة السّلطة وسلطويّتها. والبيئة على غرار الاعلام، مجالٌ مباحٌ لصاحب المصلحة أكان مواطناً فرداً أو سياسيّاً نافذاً يدوزن قراراتِه البيئيّةَ وفق مصالحه الذاتيّة والانتخابيّة. وهكذا تختلط مقاييسه سلامة البيئة وشروط حماية الطبيعة بضعف الثّقافة البيئيّة والمدنيّة لدى المواطن، واعتبارات صاحب السّلطة ومصالحه، وسلطة صاحب السّلطة على الاعلام الضائع بين دوره البديهيّ في خدمة المجتمع المدنيّ، أو خدمة المجتمع السّياسيّ الذي يبدو حتّى إشعار آخر أنّه يمارس السّياسة من أجل السّياسة وحسب. لذلك، فإنَّ محاولةَ درس دور الاعلام اللبنانيّ في ارتقاء اهتمام المجتمع المحلّي إلى مستوى تحدّيات العصر

وتحديداً في مجال البيئة، يندرج في نطاق تشريح واقع المثلّث التّالي: الفرد والجماعة – السّلطة – الإعلام في المبدأ إثنان يشكّلان الرأي العام: السّياسيّ والإعلاميّ. ومهما بلغت درجة رقي ومتابعة المواطن – الفرد للاحداث والتّطوّرات ومواكبته للمعلومات والتحوّلات، فإنّ الوقائعَ والدّراساتِ أثبتت ضرورةَ الاعلام في تحديد آراء واتّجاهات الرأي العام. وإذا كان الفيلسوف الإغريقي حدّد قديماً الانسان بالكائن الاجتماعيّ والحيوان السّياسيّ، فإنّ إنسانَ الألف الثّالث أضحى من دون شكّ كائناً إعلاميّاً بامتياز. والمفارقة، أنّ الفرد اللبنانيّ المستهلك لتكنولوجيا الاتّصالات والمعلومات بدرجة قصوى، والذي يتابع مثلاً تطوّر غلاف طبقة الأوزون أو تغيّر وارتفاع درجة حرارة الأرض في القرن الأخير، لا يبالي بمعرفة أسباب المشكلة، النّاتجة عن التلوّث وانبعاث الغازات الضارّة، وأهمُّها ثاني أوكسيد الكربون وتقلّص المساحات الخضراء التي تؤدّي إلى التصحُّر، وكلّها من عمل الانسان سواء في الدول النامية أو الدّول الصناعيّة التي تنتج سنوياً ٣,٥ أطنان من أوكسيد الكربون لكلّ فرد. لذلك يبدو دورُ الاعلام مركزيّاً في توعية الرأي العام وإرشاده وأكبرُ مثالٍ على قوّة تأثير الاعلام ما لاحظناه الصّيفَ الماضي مثلاً من خلال هيستيريا الكسوف الشمسيّ، أو التّضخيم المصطنع لحال الطّقس والعواصف الثلجيّة التي مرّت على لبنان في الأيّام الأخيرة، وهي طبيعيّة ومنتظرة في مثل هذه الأيّام، حيث جعل منها الارتجالُ الاعلاميّ عواصفَ وظواهر غيرَ مألوفة تركت الذعر والهلع في النّفوس. وهذا المُعطى يَدفعنا إلى البعد الآخر من التحدّي، ويتعلّق بهيكليّة الاعلام المحليّ المدعوّ إلى مواكبة العولمة وأسئلتها في جميع الميادين.

إنّ لبنان المركّب من تناقضات تكوينيّة إيجابيّة كالتنوّع الطّائفيّ والفكريّ والثّقافيّ، ومن سلبيّات جيوبوليتيكيّة وسياسيّة، هو نفسُه لبنان – الاعلام، المختزن لكلّ التناقضات سواء على صعيد وسائل الاتّصالات أو على صعيد رسالتها (Message).

فمثلاً، في مجال انتشار المؤسّسات التّلفزيونيّة والإذاعيّة ووسائل الاتّصال الالكترونيّة كالانترنت والخليويّ وبعد قليل تقنية الـ «Multimdia»، يكاد لبنان يُصنَّف في خانة البلدان التي تخطّت مرحلة العولمة إلى ملامسة أفق الكونية بسرعة قياسيّة. غير أنّ هذا اللبنان الصّاروخيّ التطوّر على مستوى اقتناء الآلة والتكنولوجيّات، يبدو في المقابل

كأنّه لم يتعرّف بعد على الحداثة التي أعقبت الثورة الصناعيّة في الغرب، وأعطت للانسان الفرد قيمةً بذاته على حساب الجماعة أو الطّائفة أو المنظومة الحزبيّة والاجتماعيّة.

فعلى صعيد استخدام وسائل الاعلام تتحكّم مجموعة موروثاتٍ وتقاليد اجتماعيّة ودينيّة وسياسيّة، بعضُها بنيويّ مرتبط بانقسامات المجتمع التاريخيّة، وبعضُها الآخر طارىء وحديث فرضته الحربُ وطقوسُها وكلُّ مخلّفاتها. وعوض أن يشدَّ الاعلامُ الحديث، وخصوصاً السياسيّ منه، الجمهورَ إلى القضايا الكبرى التي تشكّلُ البيئةُ والاقتصادُ وعالمُ المعرفة والكومبيوتر عمودَها الفقريّ، نرى معظمَ هذا الاعلام يساير رغبةَ الجمهور في ملاحقة همومه البلديّة المتواضعة، ونقلِ أخبار المناكفات السياسيّة وتطوّر بورصة مشاريع الوجاهة والطّامحين إلى المراتب والمراكز. فغدا الإعلامُ، ما خلا بعضَ الاستثناءات والحالات، إعلاماً قرويّاً في عصر الاعلام العالميّ. ولهذا الواقع أسبابُه المرتبطة بالقانون ٣٨٢/٩٤، الذي حوّل المؤسّساتِ الاعلاميّة إلى شركاتٍ تجاريّة، تتوخّى الرّبح أساساً، فتجاري اتّجاهاتِ السّوق بدل أن تكونَ قطاعاً طابعُه ووظيفته عامّةً في المفهوم الايجابيّ للعام. وربّما انطوى تقلّصُ الدّور الاعلاميّ الواسع للوسائل اللبنانيّة رغم صعودها إلى الفضاء، على أسباب جوهريّة أخرى بعضُها متّصل بتراجع دور لبنان وبيروت بالذّات كعاصمة عربيّة وإقليميّة في السّياسة والثّقافة والأعمال. لكنّ العائقَ الأساسيّ يبقى السّياسة التي ما دخلت شيئاً إلاّ أفسدته. وهنا بيتُ القصيد وذروةُ التحدّي السّائد في العالم المتقدِّم، أنّ الاعلامَ يعكس السّياسةَ أحداثاً وتياراتٍ ومذاهبَ فكريّةً وإيديولوجيّة وأنشطة إقتصاديّة وإجتماعيّة - لكنْ في العالم الثّالث، وقد عاد إليه لبنان بعد خروج موقّت، فإنّ السّياسة تنعكس بأدواتها وأدائها على الاعلام وتؤثّر فيه، فيتحوّل إلى مجرَّدِ تابع للسّلطة، وصدىً لصوت السّلطان أو الحاكم أو المؤسّسة الطائفيّة أو الماليّة، وبالتّالي ينتفي دورُه كصورةٍ معبِّرة عن حركة المجتمع المدنيّ، حيث تكونُ أخبار السّلطة عادةً، عنصراً من العناصر لا المبتدأ والخبر والبداية والنهاية في كلّ صورةٍ وخبر.

إنّ امتلاكَ السّياسيين لأسهم العديد من المؤسّسات الاعلاميّة لغاياتٍ بعيدة عن كون الاعلام قطاعاً عامّاً، حوّل هذه المؤسّساتِ إلى منابرَ مقفلةٍ أو ضيّقة، حصرت تركيزَها على التّرفيه أو التّوجيه في نطاقٍ محدود. كذلك، فإنّ تبعيةَ وارتهانَ بعض الاعلام

والاعلاميين لصاحب السّلطة السّياسيّة الرسميّة وغير الرسميّة أو لسلطان المال، جعل بعض الوسائل تخدم حصراً قضايا معيَّنة وتغطي على قضايا أخرى. وفي كلّ الأحوال ابتعدت عن الانخراط في السّياق السّائر نحو الشّمول في مشاكل المجتمعات والبلدان وهموم الانسان الكونيّ، وهي نفسُها في كلِّ زمان ومكان، وعلى رأسها البيئةُ ومتفرّعاتها. والبيئةُ في لبنان أضحت مادّةً سياسيّة في المطلق. فأين الاعلامُ الذي لا يسأل عن تجميد المخطَّط التّوجيهيّ للمقالع والكسّارات مثلاً، والذي كلّف المليارات ولم يمنع حتّى الآن نهش الجبال والوديان؟ وأين الاعلام لا يفضح تأجيرَ ضفافِ الأنهر والمجاري المائيّة لمعامل ومنتجعاتٍ ومؤسّساتٍ سياحيّة، فلم ننتبهْ إلى حجم الضرر إلاّ عندما فاضت المجاري والطّرق بسبب تضييق المجاري، والاعتداء على الطّبيعة التي رَدَّتْ باعتداء مماثل؟ ومن يستطيع من وسائلِ الاعلام الكثيرة مثلاً أن يضيءَ على مشكلة مصنعٍ أو ضوضاء كسّارة أو خطر محافر رمل إذا كان صاحبُ المشروع مخطيّاً ومشمولاً بحماية صاحب السّلطة والسّلطان على المؤسّسات الاعلاميّة؟

كما لا ننسى أيضاً أنّ البيئة تحوّلت إلى مادّة في إطار الصّراع السّياسيّ. ويكفي التذكّر بالتّراشق بملفّ النفايات السامّة الذي صار أداةَ تشهير بفئاتٍ وحكّام ومرحلة من دون أن يعرفَ الرّأيُ العام حتّى الآن حقيقةَ هذه النّفايات وأماكنَ وجودها في حال بقائها في لبنان.

قد تقولون، إنّ المطلوبَ كان مداخلةً عن دور الاعلام في مواجهة التحدّيات البيئيّة، فجاء من يعرض علينا مشكلة الاعلام. فالحقيقةُ المرّة أنّه إن لم تتمَّ تنقيةُ البيئة الاعلاميّة من شوائبها الاجتماعيّة والسّياسيّة والقانونيّة، فلا مجال للحديث عن دور الاعلام لا في العولمة ولا في البيئة أو غيرها.

المطلوب إذاً إعادةُ رسم لدور الاعلام اللبنانيّ ونقل موادّه من الحيّز المحليّ ومشاكله إلى الأفق العالميّ الواسع، أي الارتفاع من مستوى القرية اللبنانيّة ومقاييس القرون الوسطى في السّياسة والاجتماع والبيئة إلى مواضيع وتحدّيات القرية الكونيّة الكبرى. ويجب تحريرُ الاعلام من الموروثات ومن المحرّمات والممنوعات السّياسيّة وغير السّياسيّة، وتحريرُه من معادلة السّوق التي تسوّق الخرافاتِ والكوارثَ كسباً لمزيد من

المشاهدين والمعلنين. أي، بمعنى آخر، يجب تحريرُه من القيود التي تجعله قطاعاً أهليّاً عامّاً، لا مجرّد بعد من أبعاد السّلطة أيّاً كانت ظاهرةً أو مستترة. فلا يكفي أن نربطَ وسائلَ الاعلام بالعالم عبر القضاء، بل المطلوب ربط العالم بلبنان عبر الإعلام الفضائيّ.

وفي الختام، ليست الصّورةُ قاتمةً إلى هذا الحدّ. فهناك مساهماتٌ أساسيّة تقوم بها معظم المؤسّسات رغم الصّعوبات الآنفة الذّكر. ولا بدّ من الإشارة هنا تحديداً إلى دور صحيفة مثل «النّهار» التي ابتكر المشرفون عليها منذ سنوات صفحة بيئة وتراث، ثمّ تبعتها «السّفير» وبعض الصّحف. كما لا بدّ من التنويه بالدّور الكبير الذي لعبته المؤسّسة اللبنانية للإرسال في الأخبار والبرامج الاجتماعيّة والسّياسيّة «كالشاطر يحكي» و«كلام النّاس» وذلك في الإضاءة على العديد من القضايا البيئية الاساسيّة.

هذا عن الماضي والحاضر. فماذا عن المستقبل؟

خلال عشر سنوات (١٩٩٠–٢٠٠٠) انعكس تجاذبُ الموروثات والعصبيّات على صورة الاعلام اللبنانيّ، خصوصاً أنّ السّلم المفروض لم يُرسِ حلولاً ثابتة أو ينتج حسماً لموضوع الهويّة ووظيفة لبنان الذي تطوّر في القرن الماضي من الوطن الملجأ إلى الجسر بين الشّرق والغرب، ثمّ تدّرج إلى مرتبة الساحة، والآن إلى مجرّد ورقة في مهبٍّ أصحاب القدرة والقرّاء.

لذلك، واجهت المؤسّسات الاعلاميّة، وخصوصاً المرئيّة واقعَين متناقضين:

فمن جهة شدّتها الظّروفُ السّياسيّة والقوانين الرّسميّة (البثّ الفضائيّ – الرّسوم الباهظة – الرّقابة على البثّ أو الأشرطة) إلى المحليّة القصوى. ومن جهةٍ ثانية، حتّمت عليها مواكبتُها للعصر وثورةِ الاتّصالات وحاجتُها إلى تلبية حاجاتها الماليّة كشركات تجاريّة إلى «العوربة الاعلاميّة» في مرحلةٍ أولى قبل الانخراط القسريّ في العولمة الاعلاميّة، أمام كثافة وسرعة التطوّر.

فعندما نعلم أنَّ السّوق الاعلاميّة العالميّة لن تستوعبَ خلال خمس سنوات، لأسباب تجاريّة، أكثرَ من أربع محطّاتٍ عربيّة أو ناطقة باللغة العربيّة، نعرف مدى وحجم الخطر الذي يتهدّد مؤسّساتِنا الإعلاميّة التي عليها إمّا التّقوقعُ في

خصوصيّاتها وعصبيّاتها ومشاكلها الصغيرة وبالتّالي الموت والاندثار أمام هجمة الفضائيّات الكبرى بثقافتها وقيمها، أو الانخراط في اللعبة الكبرى وبالتّالي أيضاً التّماثل مع حاجات السّوق الكبرى وربّما إيديولوجيّتها والحاجات المصطنعة التي تساهم في انتشارها. الخوف إذاً من انفصام بين المجتمع المحليّ والإعلام، أو بين الاعلام والمؤسّسات الحكوميّة الجامدة.

المعادلة إذاً، هي نقلُ لبنان إلى العالم ونقلُ العالم إلى لبنان في علاقة تبادلٌ على صعيد الاعلام والاستعلام والمعرفة كي لا تبقى علاقةً أحاديّة سلبيّة من طرفٍ واحد.

كلمة مدير النوعيّة والبيئة (Quality & Environmental Manager)
من مجموعة ماليّة هولدينغ
المهندس ربيع الدرويش

تطبيق نظام الإدارة البيئيّة أيزو ١٤٠٠٠ في الصّناعة

١- ما هو تعريف الأيزو ١٤٠٠٠؟

أيزو ١٤٠٠٠ هي سلسلة من المواصفات والمقاييس المعتمدة عالميّاً، تُستخدم في تأكيد المحافظة على البيئة خلال العمليات والنشاطات المختلفة في المؤسسة.أيزو هي اختصار لاسم المنظّمة الدوليّة للمواصفات والمقاييس (ISO): International Organization for Standardization، ومقرّها في جنيف، سويسرا.

صدرت مجموعة المواصفات الدوليّة للأنظمة البيئيّة أيزو ١٤٠٠٠ في العام ١٩٩٦، وهي تختص بالإدارة البيئيّة في المؤسّسات المختلفة مثل المصانع، المتاجر، الفنادق، المستشفيات، وما إلى ذلك.

تمنح شهادة المطابقة أيزو ١٤٠٠٠ من قبل جهة دوليّة (Certification Body) حيث تقوم هذه الجهة بكشف ميدانيّ على مختلف العمليّات والنشاطات في المؤسّسة للتأكّد أنّها مطابقةٌ للمعايير البيئيّة المعتمدة.

٢- ما هي الشّروط التي تخضع إليها شهادة الايزو ١٤٠٠٠؟

تخضع شهادة الايزو ١٤٠٠٠ إلى قيود وشروط مستمرّة. مدّة صلاحيّة الشّهادة ثلاث سنوات يجري خلالها دوريّاً (كلّ ستة أشهر) كشف ميدانيّ على أرض الواقع ومراجعة للنظام البيئيّ للتأكد من استمراريّة ملاءمته وفعاليّته.

٣- ما هو عدد الشّركات الحائزة على شهادة الأيزو ١٤٠٠٠؟

في لبنان يوجد حالياً ٤ شركات فقط حائزة على شهادة الأيزو ١٤٠٠٠.

أصدرت منظمة الأيزو الإحصاءات الآتية: عدد الشّركات الحائزة على شهادة الايزو ١٤٠٠٠ حتّى نهاية العام ١٩٩٨: ٧٨٨٧ شركة في العالم اجمعه، و٢٩ شركة في العالم العربيّ.

عالميّاً، تأتي اليابان في المرتبة الأولى مع ١٥٤٢ شركة حائزة على شهادة الأيزو ١٤٠٠٠. ثانياً بريطانيا مع ٩٢١ شركة. وثالثاً ألمانيا مع ٦٥١ شركة.

٤- كيف يتمّ تطبيق المواصفات البيئيّة أيزو ١٤٠٠٠ على الأرض ؟

سنأخذ مثالاً عمليّاً على كيفيّة تطبيق هذه المواصفات في شركتي كوزمالين اندستريز ش.م.ل، وفارمالين ش.م.ل، من مجموعة ماليّة هولدينغ والحائزتين على شهادة الايزو ١٤٠٠٠ من قبل هيئة المواصفات البريطانيّة (BSI)- British Standards Institution.

يتضمّن نظام الايزو ١٤٠٠٠ الإجراءات الآتية في شركتي كوزمالين إندستريز ش.م.ل، وفارمالين ش.م.ل

١- تحديد سياسة بيئية وتعيين مسؤول بيئيّ.

٢- دراسة جميع النشاطات في المصنع لتحديد وتقييم تأثيرها على البيئة، ابتداءً من استلام وتخزين المواد الأوليّة، إلى التّصنيع والتّعليب والتّوضيب، مروراً بتخزين المنتج النهائيّ، ثمّ تسويقه وتوزيعه.
كما حدّدت التّأثيرات البيئية لعمليات مراقبة المنتج (التحاليل المخبرية) الصيانة والخدمات العامة كالصرف الصحّي، وقد يتمّ فحص مياه الصرف الصحي دوريّاً في مختبر مستقلّ.

٣- **مراجعة القوانين اللبنانية البيئيّة المرعيّة الإجراء وغيرها.** حاليّاً يوجد القرار الرّقم ١/٥٢ الصّادر في ٢٩ تمّوز ١٩٩٦ «تحديد المواصفات والنسب الخاصّة للحدّ من تلوّث الهواء والمياه والتربة».

وقد تطرّقنا أيضاً في كوزمالين وفارمالين إلى قوانين ومواصفات دوليّة مثل مواصفات بريطانيّة (Environment Agency of Scotland and Wales) ومواصفات للبنك العالميّ (World Bank).

٤- **توثيق الإجراءات البيئيّة، مثلاً:**

تداول ونقل المواد بطريقة فعّالة.
حسن استخدام الموادّ الأوليّة.
فرز النفايات وإعادة استخدام، وتدوير الكرتون، والنيلون، والبلاستيك والزّيوت المستخدمة لصيانة الآلات.
الاقتصاد في المياه.
توفير الطّاقة الكهربائيّة.
تحديد الإجراءات في الحالات الطارئة (كالحريق).
تقييم حجم الهدر (waste).
التزام المتعهدين العاملين في الشّركة بالسّياسة البيئيّة.
تطبيق إجراءات الحيطة.

٥- **تطوير الموارد التقنيّة في سبيل المحافظة على البيئة، مثلاً:**

في كوزمالين، قسم الايروزول (Aerosol Division) تتمّ تعبئة القوارير (Aerosol can) بواسطة Butane & Propane بدلاً من غاز CFC (Chlorofluorocarbons) لهدف حماية طبقة الأوزون.

وضع نظام تقنيّ مؤلّف من خزّان، وبرّادات، وإمدادات لإعادة استخدام مياه تبريد الحلاّت.

استخدام PE(Polyethylene) لصناعة العبوات البلاستيكية بدلاً من PVC(Polyvinylchloride).

٦- تدريب الموظّفين على تطبيق الإجراءات البيئيّة وإدراكهم لأهميّة الالتزام بها.

٧- تدقيق داخليّ للنّظام البيئيّ بأكمله ومراجعته من قبل الإدارة العليا دوريّاً في سبيل تطويره الدّائم.

٥. المعايير البيئيّة في التّصنيع والتبادل التجاريّ

مع العلم أنّ اتفاقات تحرير التجارة الدّوليّة ستؤدّي إلى جعل الكرة الأرضيّة سوقاً حرّاً، لكن موانع تجارية عديدة ستتكفل بالحد من عمليات التبادل التجاري والاستيراد والتصدير، ومنها الشروط البيئية التي تؤلف شكل قانوني من أشكال الموانع المقبولة من قبل المنظّمة العالميّة للتجارة (WTO).

هذه الموانع البيئيّة على مستويين أساسيين:

أ. على مستوى المنتجات نفسها:

- إشتراط أن يكونَ المستوى البيئيّ للمنتجات نفسها المنوي إدخالُها إلى دولة معيّنة مطابقاً لقوانين وشروط الدّولة المعنيّة (بيئيّاً).
- أن تكون مخلّفاتها بعد استهلاكها ضئيلةً، ويمكن معالجتُها وإعادة تصنيعها.

ب. على مستوى العمليّات الإنتاجيّة:

- إشتراط أن تكون العمليّات الإنتاجيّة للسّلعة في منشئها على مستوى بيئيّ جيّد، وأن تحافظ على البيئة في وطن المنشأ.
- أن تطابق مع شروط الإنتاج النظيف والقوانين البيئيّة المرعيّة الإجراء، أو على مواصفات عالميّة كالأيزو ١٤٠٠٠.

إنّ الدول الصناعيّة الكبرى وحتّى المتوسّطة منها والصّغيرة قد بدأت بوضع القوانين والتشريعات اللازمة، وغايتُها التضييق على الدول الأخرى للحدّ من التبادل التجاريّ الحرّ.

من هنا، قناعتُنا أنّ الالتزام بحماية البيئة، وتحديداً بالمعايير البيئيّة الدوليّة، هي شروط أساسيّة وضروريّة ليس فقط للعيش في مجتمع أنظف، لكنْ أيضاً للاستمراريّة في التّسويق والتّصدير.

كلمة مدير مكتب الأوزون (UNDP) ـ وزارة البيئة
المهندس مازن خليل حسين

أيّها السّيدات والسّادة،

بالأمس، سُحبٌ قليلة حجبت عنّا اللونَ الأزرق الدافئ فاسودّتِ القلوبُ واكتأبت الأنفسُ وحزنت الأبدان، فكيف بنا لو فقدنا أثرّه ومفاعيله. لا أقول هذا غزلاً بالطّبيعة، وإنْ كانت تستحقّ منّا أكثر من ذلك. فاللون الأزرق هو غاز الأوزون الحامي للكرة الأرضيّة.

إنّ طبقةَ الأوزون تشكّل أهميّةً كبيرة، لأنّها تمتصّ الأشعَة ما فوق البنفسجيّة، وبذلك تمنعُ وصولَ معظم هذه الأشعّة الضّارّة إلى سطح الأرض وتحميها من أضرارها.

أيّها السّيدات والسّادة

لقد ازدهرتِ العلومُ والتّكنولوجيا في القرن العشرين ازدهاراً ضخماً، وخصوصاً في البلدان الصّناعيّة حيث بلغت أوجَها. وبالمقابل، أخذ يتزايدُ قلقُ علماء البيئة بشأن المشاكل النّاجمة عن التلوّث البيئيّ، ومن أخطرها مشكلةُ استنزاف طبقة الأوزون أو ما يُعرف «بثقب الأوزون» التي خلقت بلبلةً كبيرة في السّنوات العشرين الأخيرة.

وبما أنّ مشكلةَ الأوزون لا تعني دولةً واحدة فحسب، بل تهدّد العالمَ بأسره، هرعت معظمُ دول العالم إلى حشد جهودها وتكثيفها من أجل الحدّ من استعمال الغازات المدمّرة للأوزون، إمّا عن طريق تخفيفها أو بواسطة منعها وبالتّالي إنقاذ طبقة الأوزون من مخاطر الاستنزاف وانعكاساته السيّئة على الحياة والبيئة.

وقد نجحتِ الجهودُ الدوليّة. وبالتّنسيق مع منظّمات الأمم المتّحدة، في التّوصل إلى وضع اتفاقيّة فيينا لحماية طبقة الأوزون في آذار ١٩٨٥ وتوقيع بروتوكول مونتريال في أيلول ١٩٨٧، والذي ينصّ على الحدّ من إنتاج الموادّ المستنفذة لطبقة الأوزون واستهلاكها بهدف التخلّص منها تدريجيّاً ونفاذها كلّياً مع حلول القرن الواحد والعشرين. وقد تمّ أيضاً إنشاءُ الصّندوق المتعدّد الأطراف لمساعدة البلدان النامية على تغطية

تكاليف تطبيقها لبروتوكول مونتريال وتعديلاته وتأمين التّكنولوجيا السّليمة في هذه البلدان لتنفيذ المشاريع التي تقترحها في برامجها الوطنيّة، على أن يقومَ الصّندوقُ بتمويلها.

وفي إطار تنفيذ البرنامج الوطنيّ لحماية طبقة الأوزون المعتمد في وزارة البيئة اللبنانيّة، وبالتّعاون مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ (UNDP)، فقد تمّ إنشاءُ مكتب الأوزون سنة ١٩٩٨ لمتابعة عمليّة القضاء على الموادّ المستنفذة لطبقة الأوزون كما ورد في أحكام بروتوكول مونتريال، والذي أصبح لبنان عضواً فيه بتاريخ ١٩٩٣/٣/٣١.

أثبت العلماءُ بالتّجارب التي خاضوها بأنّ الموادّ الكيميائيّة التي هي من صنع الإنسان، والتي تحتوي على الكلورين والبرومين، قادرةٌ على تدمير الأوزون الستراتوسفيري. ومن أهمّ المركّبات هي مركّبات الكربون الكلوريّة الفلوريّة (CFCs)، الهالونات وبروميد الميثيل، والتي تستخدم بشكل أساسيّ في قطاعات التّبريد، والرذاذات (sprays)، وإطفاء الحريق، وصناعة الإسفنج والعوازل، وكمبيدات حشريّة.

يتوفّر الآن الكثيرُ من البدائل لجميع القطاعات التي تعتمد على استخدام المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، وتشمل موادّ كيميائيّةً وتقنيّاتٍ بديلةً، أصبحت الآن متوفّرةً في الأسواق العالميّة والمحليّة، نذكر منها مركّبات الكربون الفلوريّة المهدرجة (HFCs)، والطّاقة الشّمسيّة لتعقيم التربة، والعديد من المواد الكيميائيّة البديلة الصّديقة للأوزون والبيئة.

قام مكتب الأوزون بالعديد من النّشاطات والإنجازات منذ إنشائه. فقد تمّ مسحٌ ميدانيّ شمل جميعَ القطاعات المستهلكة للمواد المستنفذة لطبقة الأوزون، يتضمّن معلوماتٍ وإحصاءاتٍ وتحاليلَ عن هذه الموادّ وطرقِ استعمالها.

ومن أهمّ الإنجازات التي قام بها مكتب الأوزون أيضاً وما يزال، تنفيذُ استراتيجيّة معدّة للتخلّص من الموادّ المستنفذة لطبقة الأوزون التي تستخدم في المصانع اللبنانيّة لتحويلها، باستبدال معدّاتها وموادّها الأوّليّة الضارّة بطبقة الأوزون إلى تكنولوجيا بديلة صديقة للأوزون والبيئة، معتمدةً استراتيجيّةً ماليّة أُعدّت خصّيصاً للمساعدات التقنيّة البديلة للصّناعة في لبنان.

أيّها السّيدات والسّادة،

نفصّل لكم في ما يأتي الإنجازاتِ التي قام بها مكتب الأوزون في لبنان على سبيل الصّناعات البديلة:

- **في قطاع التّبريد والتّكييف (Refrigeration)**: لقد تمّ تحويل خمسة عشر مصنعاً للبرّادات التّجاريّة إلى التكنولوجيا البديلة بتكلفة إجماليّة ١٦٠,٠٠٠ دولار، وما زال العملُ مستمرّاً لتحويل مصنعٍ واحدٍ للبرّادات المنزليّة وستة مصانع للبرّادات التجاريّة بكلفة ١,٦٠٠,٠٠٠ بحيث يُتوقّعُ الانتهاءُ من هذا المشروع مع نهاية العام الحالي.
- **في قطاع الإسفنج والعوازل (Foam)**: لقد تمّ تحويل مصنعين للاسفنج والعوازل إلى التكنولوجيا البديلة بتكلفة إجماليّة ٢٠٠,٠٠٠ دولار، وما زال العملُ مستمرّاً لتحويل سبعة مصانع أخرى بكلفة (١) مليون دولار بحيث يُتوقّعُ الانتهاءُ من هذا المشروع مع نهاية العام ٢٠٠١.
- **في قطاع الرزازات (Sprays)**: لقد تمّ تحويل مصنعين لصناعة الرزازات (العطور) إلى التكنولوجيا البديلة بتكلفة إجماليّة ٥٩٠,٠٠٠ دولار، وما زال العملُ مستمرّاً لتحويل خمسة (٥) مصانع أخرى بكلفة ٧٠٠,٠٠٠ بحيث يُتوقّعُ الانتهاءُ من هذا المشروع مع نهاية العام ٢٠٠١.
- **في قطاع إطفاء الحريق (Fire Fighting)**: يجري العمل على إنشاء بنك إقليميّ للهالونات بكلفة إجماليّة تُقدّر بـ ٤٥,٠٠٠ دولار.

على صعيد آخر، يقوم مكتب الأوزون بالعديد من المشاريع في القطاع الزراعيّ (مشروع بدائل بروميد الميثيل بقيمة إجماليّة ٣٣٠,٠٠٠ دولار)، دورات تدريبيّة للأساتذة العاملين في قطاع التّعليم المهنيّ المختص بالتّبريد والتّكييف. ولقد قمنا بتدريب ٤٥ أستاذاً. ونحن بصدد إعداد دورات تدريبيّة لـ ٤٠٠ فنيّ عامل في هذا القطاع. والعملُ جارٍ لإنشاء محطّة لتدوير وتأهيل الغازات المستنفذة لطبقة الأوزون (CFCs) وانّ تكلفة هذا المشروع تقدّر بـ ٣٧٠,٠٠٠ دولار إضافةً إلى العديد من المشاريع الأخرى.

ولقد بلغ مجموعُ المساعدات الماليّة التي قدّمتها الأمم المتّحدة ممثّلةً بـ UNEP، UNIDO، UNDP، ومؤسّسات دوليّة GTZ وAFD، وذلك غير مكتب الأوزون، بـ ٥,٢٥٠,٠٠٠ دولار.

أمّا الخطّةُ المرسومة لاستكمال استبدال جميع الصّناعات في لبنان، فسوف يجري الإعدادُ لتحويل ١٩ مصنعاً للبرّادات التجاريّة في مختلف المناطق اللبنانيّة، ومصنعين لصناعة الإسفنج والعوازل، وتأهيل أنظمة التبريد. إضافةً إلى العديد من الدورات التدريبيّة والمشاريع الأخرى في مختلف القطاعات الصّناعيّة والزّراعيّة.

إنّ التّكاليفَ المتوقّعة لإنجاز هذه المشاريع تُقدّرُ بقيمة (٥) ملايين دولار، وسوف يتمُّ تنفيذُها ما بين ٢٠٠١-٢٠٠٦.

ولعلّ السّؤالَ الذي يُبادر إلى أذهان الجميع هو، ما هي الفائدةُ المرجوّة من تحويل هذه المصانع والصّناعات إلى صناعات تكنولوجيّة بديلة، وهذه التكاليف الباهظة التي تدفع! نجيب:

أوّلاً: الفائدة البيئيّة، فكلّما أسرعنا في القضاء على المواد الضّارّة المستنفذة لطبقة الأوزون كلّما أسرعت طبقة الأوزون بإصلاح نفسها.

ثانياً: الفائدة الاقتصاديّة، التّوفير في تكاليف الإنتاج من حيث الموادّ الأوليّة البديلة والرسومُ الجمركيّة المخفضة ورفعُ القيود عن استيراد أو تصدير تلك المنتجات.

وإنّي أنهي حديثي بمقولة هي نصيحةٌ لكلّ مواطن حريص على وطنه وبيئته: إنّ جمال المرء ينضج من خلال جمال ما حوله وجمال ما خلق اللّه حولنا، نشوّهه بأيدينا أو نحفظه بأيدينا. فما فوقنا من طبقات سماء، وما حولنا من خضرة ونبات، وما يحيطنا من ماء، إنّما هي أمانة في الأعناق وجبت صيانتها. فالقليل من الاهتمام والرعاية كفيل بحماية بيئتنا من التشوّه والزوّال.

عشتم، عاشت بيئتنا جميلة جذّابة، عاش لبنان

القسم الرّابع

الجلسة الرّابعة

خلاصة: نحو تمتين التزام الشّباب
دور الجمعيّات ومنظمات الشّباب في تنشيط المواطنيّة
وتحقيق التّنمية البشريّة المستدامة من المستوى المحلّيّ
إلى المستوى الوطنيّ الشّامل

حلقة يشترك فيها الشّباب ويناقشهم **الأستاذان سهيل مطر وعبدو القاعي** بإدارة **الدّكتور أنطوان مسرّه والسّيدة رلى مخايل**



تقرير ختامي
د. أنطوان مسرّه

إستعادة ثقة المواطن بقدرته في عصر العولمة*

يمكن إيجاز وقائع المؤتمر الذي عقدته جامعة سيّدة اللويزة حول موضوع: «المجتمع المحليّ، العولمة والبيئة»، في ٢٨/١/٢٠٠٠، بهذا القول لبول فاليري: «التقاليد والتقدم هما العدوّان للطبيعة البشريّة»**، وأيضًا بهذا القول: «فكّر شموليًّا واعمل محليًّا». لا تكمن الحلول في التقوقع والانعزال، في المحلة أو القبيلة أو العشيرة أو تقاليد الماضي، وليس في تقدميّة متهوّرة، بل في الاصالة التي تغرس جذورها في الماضي، وتماشي التّطور ضمن سياق ذاتيّ في التغيير.

ينطلق برنامج جامعة سيدة اللويزة، حسب تحديد رئيس الجامعة، الأب بطرس طربيه، من «ضرورة التّوفيق بين الجامعة والعولمة»، اذ تسعى الجامعة إلى تنمية حريّة الفكر، بينما قد تحمل العولمة تنميطًا ذهنيًّا وسلوكيًّا. ويقتضي أيضًا أن «تظهر الجامعة لبنانيّتها». وما يبرّر اختيارَ موضوع المؤتمر كونُنا نعيشُ في «أرض معلومة ومعولمة» (عبدو القاعي). وتميّزت بخاصّة جلسة الافتتاح بمداخلة وزير الماليّة، الدكتور جورج قرم، الذي عرض جوانب منسيّة غالبًا لموضوع البيئة، وهي الجوانبُ الاقتصاديّة والماليّة.

١ - العلاقة المثلّثة بين العولمة والمحليّة والبيئة

التقى المشاركون حول توصيف العولمة التي هي «مسار ومنتدى». إنّها تطرح أزمة التنمية: ماذا ننمّي؟ الانسان بالنتيجة هو هدف التنمية. توفّر العولمة «قدرة كبيرة على توسيع قاعدة المعرفة وقدرة على المحاسبة: إذا أنا لا أعرف فأنا لا أقدر. بفضل توسيع

* إنّ النّص هو خلاصة تحليليّة لوقائع المؤتمر دون إيجاز مضمون الأوراق المقدّمة.

** Paul Valéry: La tradition et le progrès sont les deux ennemis du genre humain.

المعرفة تصبح آليّة التّمثيل وآليّة بناء القدرة أفضل. ساعدت العولمة على معرفة حقوق الانسان. وأفقر شخص اليوم في العالم يعيش ٣٠ سنة. وزادت نسبة المتعلّمين ومفهوم الهويّة أصبح ديناميكيًّا. وتتميّز العولمة بسقوط الحدود بفضل تحرّك الانسان وتبادل المعلومات» (فرنسوا فرح).

ووصفت **العولمة** بأنّها ظاهرة «شاملة ومتناقضة: التفتت أيضًا هو من العولمة. العولمة هي كآلة التّبريد والتّدفئة معًا! نسير نحو عالم أقلّ عدالة من السّابق. وأصبح حقّ تقرير المصير شاملاً كلّ شيء. ستّة مليارات من النّاس لا يعيشون في زمن واحد ومئة دولة تدهور وضعها» (أديب نعمه). يعود تسارع هذا المسار إلى الاعلام ووسائل الاتّصال بالدّرجة الأولى، «ممّا فتح للعولمة سوقًا وساحة. ومستوى الوعي هو الذي يميّز بين مساوىء العولمة وسيّئاتها» (بدري نجم).

ينتج عن مختلف الظّواهر «أدلجة (من إيديولوجيا) ليس من خلال السّلع، بل من خلال المعلومات» (سمير خوري)، «وتغيّر في مفهوم السّيادة» (نعيم سالم) و«تحويل العالم إلى سوق واحدة وإزالة القيود الجمركيّة» (أنطوان ناشف). تستولي العولمة على السّوق «وتخلق حاجات مصطنعة كثيرة في العالم، وهذا ما يغري الناس بها. وتقضي هذه الحاجات المصطنعة على المجتمع وتحوّل الوطن إلى مساحة اقتصاديّة، والشّعب إلى جماهير» (سمير خوري). ومن الظّواهر السّلبية «إمساك الصّغار بالدّيون» (عبدو قاعي)، وكذلك «خربطة السّرعات بين العالم» (سمير خوري).

ما هو موقع **المحليّ** في هذا السّياق؟ من أبرز المداخلات عرض تفصيليّ لحيازة بلديّة زوق مكايل في لبنان لجائزة الاونيسكو (نهاد نوفل). وتمحورت المناقشات حول ظاهرة «التجزير» (من جزيرة) والانعزال (سمير خوري) وسيطرة «عصبيّات وهويّات صغيرة لا تقدر على العيش مع نفسها ولا مع غيرها، فيبدو تاليًا حقّ تقرير المصير في تناقض مع حظوظ عيش هذا المصير» (شاهين غيث). ويتفاقم مناطقيًّا التّفاوت الاجتماعيّ الاقتصاديّ فيتحوّل من تفاوت في الخدمات العامّة ماضيًا، إلى تمركز اقتصاديّ وتفاوت في فرص العمل ومستوى تأهيل القوى البشريّة: «هذا التفاوت، والاحساس بنقص في درجات التمثيل، هما ذو اثر خطير على لبنان» (اديب نعمه). محليًا، الرقابة المسبقة على الانفاق البلدي نمت وتعرقل العمل (ابراهيم ابو ديب).

أمّا **البيئة** في هذا الاطار فهي معضلة محليّة وشموليّة في آن. ذكر الوزير جورج قرم ما ورد في خطاب القسم الدستوريّ حول «الاجرام البيئيّ في لبنان». ينعكس سوء الأوضاع البيئيّة على أكلاف الصّحة وعلى السّياحة إذ نرى أماكن أثريّة محاطة بالباطون: «ليس الحفاظ على البيئة موضوعًا حضاريًّا فقط، بل له جوانبُ اقتصاديّة. كم سنزيد من المديونيّة العامّة لاصلاح البيئة. لا شكّ أنّ الوعي البيئيّ زاد، لكنّ الوعيَ الاقتصاديّ والماليّ للبيئة ما زال منقوصًا. الأرباح الفرعيّة في تدمير البيئة تسبّب خسارات اقتصاديّة. ليست المعالجة في نشر الوعي، بل ايضًا في إدراك الأبعاد الماليّة والضريبيّة» (الوزير جورج قرم). وذكر أنّ البيئة صار لها أحزاب ودخلت الانتخابات، وميزتها الأولى أنّ لا طائفة لها (إبراهيم أبو ديب). لكنّ موضوع البيئة أصبح في لبنان «مادّة سياسيّة بالمطلق» (جورج غانم).

ليس من المفارقة أنّه في زمن زادت فيه امكانيّاتُ الانسان يزدادُ شعوره بالعجز تجاه آليّات العولمة وضخامتها. فينكفىء أو يستقيل أو ييأس، أو يعاني ضياعًا في مرجعيّاته، ويستسلم لما يعتبره أقوى منه لسلطة مركزيّتها غير معروفة، أو لمال متنقّل كونيًّا، أو لاعلام فضائيّ متجوّل... إن الشّعور بالعجز هذا، الذي أسميناه في لبنان إحباطًا، هو ظاهرة عالميّة تهدد الدّيمقراطيّة والمواطنيّة في العالم syndrome d'impuissance. كان برغسون Bergson يقول إنّ الانسان الذي «نمّى جسمه إلى هذا الحدّ هو بحاجة إلى مزيد من الرّوح». إنّ مشاهد قناة تلفزيونيّة، الذي يتوهّم أنّه عاجز تجاه الاعلام الفضائي، ينسى إنّه يحمل في يده جهازَ تحويل يسمح له بإسكات أعظم متحدّث والانتقال إلى قناة أخرى (zapper). إنّها سلطة مطلقة في يده المتواضعة، سلطته هو، كملك فرعونيّ مطلق الصلاحيّة. إذا أُسكت مشاهدٌ متحدّثًا في قناة، ثمّ أُسكته عشرة، وعشرون، ومئات وآلاف، فأعظمُ سلطة إعلاميّة ماليّة في العالم تكون مرغمةً على تغيير برامجها!

٢ – دولة العولمة متفاعلة مع مجتمعها

يمكن إيجازُ دور الدّولة في عصر العولمة بالنّداء التّالي للرئيس الياس سركيس إلى اللبنانيين خلال سنوات الحروب في لبنان، وقد أطلق نداءه حينئذ بلوعة وحزن واستنجاد: «أنا منكم، أنا لكم، أنا معكم».

إنّ مفهوم الدّولة التي ينتظر منها النّاسُ الأمنَ الشّامل والحماية والرّعاية هو في أزمة في عصر العولمة، إن كانت هذه الدّولةُ توتاليتاريّة أو ديموقراطيّة سياسيًّا واجتماعيًّا. الدّولةُ في عصر العولمة قويّةٌ ليس بذاتها، بل بناسها وشرعيّتها الاجتماعيّة وتفاعلها وعلاقتها بمجتمعها والجمعيّات الطوعيّة ومدى استماعها إلى مواطنيها الذين لم يعودوا رعايا، وإن تصرّفوا ظاهرًا كرعايا خضوعًا أو استزلامًا. ليس تاليًا من المفارقة أن نتّخذَ استنجاد الرئيس الياس سركيس منطلقًا لطرح إشكاليّة الدّولة في عصر العولمة في كلّ البلدان، وليس حصرًا في الحالة اللبنانيّة.

أبرز وظائف الدّولة في المستقبل هي الآتية:

١- الأمن والحماية بفضل القوّة الماديّة والشرعيّة: بسبب سهولة وكثافة التنقل الدوليّ وحركات الهجرة وانتشار تجارة السلاح والحروب الدّاخليّة ذات المطامع الإقليميّة والدّولية، أصبح أمن البلاد شديدَ الارتباط بنظام أمنيّ إقليميّ مساعد، أو بحدّ أدنى من التّضامن الإقليميّ. ومع إنتشار تيّارات التّحرّر والفرديّة ستعاني أنظمةٌ عريقة في الديموقراطيّة مزيدًا من الصّعوبات في التّوفيق بين الحريّة والنّظام. في مقابلة تلفزيونيّة وخلال مظاهرات عنيفة في باريس في السبعينات توجّه الرئيس الفرنسيّ جورج بومبيدو إلى الباريسيين قائلاً: «اذا حصلت أحداث عنف في باريس دون أن يتواجد رجال أمن في الشّوارع يقول الباريسيون: أين أجهزة الأمن؟ واذا نشرنا أجهزة أمن في كل الأحياء يقول الباريسيون: هذا إرهاب! يكمن الأمن أيضًا في كلّ فرد منّا».

٢- دولة ناظمة للمجتمع regulation: إنّ التّكاثر السّكّانيّ وندرة الموارد أو سوء توزيعها وتزايد متطلّبات المواطنين في التّعليم والصّحة والسّكن والضّمانات الاجتماعيّة، نتيجة العصرنة وانتشار مفاهيم حقوق الانسان، تَزيدُ من ضغوط المطالب تجاه الدّولة، وتحدُّ كذلك من إمكانيّة الدّولة في تلبية المطالب، وتزيد أيضًا من ضرورة مشاركة ومساهمة المواطنين في أعباء المطالب. لهذه الأسباب دولةُ العناية في أزمة في أرقى الديموقراطيّات اليوم. تمارس الدولةُ أكثر فأكثر ثلاثَ وظائف في السياسات الاجتماعيّة: وظيفة ضبط أو توازن من خلال **التّشريع** (قانون عمل، قوانين الأجور...)، وظيفة رصد موارد عامّة (إسكان، تربية، ضمان اجتماعيّ...)، وظيفة تقديم **خدمات**

إجتماعيّة (إنعاش إجتماعيّ، صحّة...).
التّنمية الاجتماعيّة الاقتصاديّة الشّاملة هي أيضًا من الوظائف الأساسيّة للنقابات والهيئات المهنيّة والجمعيّات الطّوعيّة ولا تتحقق التّنميةُ إلا بمبادرة ومشاركة النّاس وتمكينهم. تمارس الدّولة دورَ النّاظم لهذه التّنمية، لا الدّور الأحاديّ المطلق. أظهرتِ التّجاربُ في العالم أنّ الخطط الانمائيّة التي تضعها السّلطةُ المركزيّة، وإن ترافقت مع إرادة فعليّة في التّنفيذ، تتعثّر بسبب عدم مشاركة النّاس. تبرز هنا أهميّة مبادرة ومساهمة الفرد والهيئات الوسيطة. المقاربةُ هذه تحملُ على العدول عن نظرةٍ تسلطيّة للدولة في الشّأن الاجتماعيّ وعن المنحى النضاليّ أيضًا الذي يقتصر على لوائح مطالب من عدّة أمتار تقدّم الى سلطة قد تكون أساسًا غريبة عن اهتمامات النّاس، أو عاجزة، بسبب أوضاعها الماليّة، عن تحقيق المطالب.
ستعاني دولة العولمة، في ممارسة دورها النّاظم، ضغوطًا متزايدة تجاه سلطة المال التي تفوق السّلطة السّياسيّة التي يتمتع بها الحكّام المنتخبون. تخضع السّلطة السّياسيّة إلى مراقبة تختلف درجاتها باختلاف الأنظمة السّياسيّة. وتتزعزع شرعيّة السّلطة السّياسيّة نتيجة عدم تفاعلها مع النّاس. أمّا السّلطة الماليّة، التي اصبحت اليوم بلا حدود، فلا تخضع لآليّات الشّرعيّة التّقليديّة وقد يكون احتكارها للموارد والانتاج مطلقًا ومقنعًا ودون ضوابط.

٣- دولة الوفاق الداخليّ: الوظائف التّقليديّة الثلاث للدولة والمسمّاة ملكيّة régaliens هي: الحماية، والقضاء، وجباية الضرائب. يقتضي إضافة دور رابع في عصر العولمة: تنمية التّضامن الدّاخليّ أو الوفاق، وهذا يزيد من مناعة المجتمع تجاه الكوارث الطّبيعيّة والمخاطر الدّاخليّة والخارجيّة، ويجعل الدّولة قويّة بشرعيّتها الاجتماعيّة، أي بشعبها، لا ضدّ شعبها الذي قد ينقلب عليها ويدخل في دوّامات عنف وعدم استقرار وتخلّف. أصبح الأمن أكثر إرتباطًا بدرجة تماسك المجتمع والبنى الثقافيّة والقيميّة وقوة الرأسمال الاجتماعيّ تجاه المخاطر الدّاخليّة والخارجيّة، أي بالشرعيّة الاجتماعيّة للحكم أو قبول النّاس بسلطة الحاكم وليس اذعانهم له. من المفارقات أنّه بينما البلدانُ المتطوّرة تعيد النّظر في مفهوم الدّولة المطلقة القوّة والفاعليّة يروّجُ البعضُ في لبنان مفهومَ دولة تحدّ من حريّة الجمعيّات وتفرض

مخططاتها «وتصهر» المجتمع.

كيف نوفّق بين فاعليّة الدّولة وتوافقيّة الحكم اللبنانيّة في عصر العولمة؟ السّؤال هو من أكبر معضلات الدّولة، ليس في لبنان فقط بل في العالم في مطلع الألف الثّالث. الدّولة، تحديدًا وبحسب كلّ التّعريفات في العالم، هي احتكار القوّة المنظّمة، وتاليًا لها وحدها حقّ اللجوء إلى الإكراه، وميزتها الأساسيّة احتكارُ القوّة المنظّمة، الدّولة بحسب المعاجم الدّستوريّة مجموعة الأجهزة التي تمتلك حقّ الإكراه المنظّم. التّساؤلات في عصر العولمة لا تتعلّق بمبدأ قوّة الدّولة، بل بمصادر هذه القوّة: القانون العمقيّ او التّبعيّة الخارجيّة، أو سلطة رأسمال معولم ودون ضوابط، أو الشرعيّة الاجتماعيّة؟

٣- مجالات العمل: عالميّة وأصالة

يمكن استخلاص ثمانية توجّهات عمليّة من الأبحاث والمناقشات، أبرزها الآتية:

١- **السّلوكيّات:** يقتضي أن «نثقّف أنفسنا باستمرار» (ليلى خلف) والعمل على تغيير السّلوك الاستهلاكيّ المحض: «إذا كانت الصّين تريد العيش مثل الأميركيين فلا تتوفّر الموارد لكلّ سكّانها. الطّريق الذي نسير فيه هو النّموّ الاقتصاديّ بينما نحتاج إلى مؤشّرات أخرى» (أديب نعمه). الهدف هو «إدخال الأنماط التّنمويّة لدى الشّعوب الأقل حظًّا والأقلّ إمكانيّة» (أنا منصور). ويمكن التّمييز بين ثلاثة عناصر في التّنميّة: الخدمات والرّفاهيّة والسّلوك: «بعض السّلوك يعاكس ضرورات الاستدامة» (فرنسوا فرح).

٢- **الجامعة:** «الجامعات هي مجال نبني فيه المناقشة» (عبدو قاعي).

٣- **صراع حضارات أم جهل للعالم الآخر؟ يقتضي تجنّب مقولات رائجة تتجاهل الشّعوب «الأخرى»:** «كانوا قبائل وتحاوروا. هل نحن قادرون أن نحاور بعضنا أم نحن سائرون نحو الفناء؟» (عبدو قاعي). ذكرت الأسطورة الفينيقيّة حول **حفرون** (الذي بقي في الرّيف) **ونفرون** (الذي هجر إلى المدينة)، وذلك لاظهار القدرة على «تحقيق الذّات معًا بمناهضة تسطيحات العولمة في مجتمعات **تعبسنت وتفرّست وتعثمنة** (من عبّاسيّة وفارسيّة وعثمانيّة) وبقيت هي هي مناهضة الأحدنة (من أحاديّة).

فليس هناك ما يخيف، بل هناك من يخاف. نحتاج أكثر فأكثر إلى جماعات وسيطة لأن النّاس بحاجة إلى مجالات تعيش فيها العالم العاطفيّ» (سمير خوري). تجارب ماضية ومعاصرة هي معبّرة (إيلي بويز) ويقتضي «عدم تجاهل الصين التي لا نتكلّم عنها» (كمال درعوني).

٤- **المحلّيّ في شموليّته**: تحتاج الأعمال المحلّيّة إلى «نظرة إلى المدى الطّويل» (جان لوي قرداحي). وأيضا إلى «نزول الحوار إلى المستوى المحلّيّ» (فرنسوا فرح).

٥- **التّدخّل البيئيّ**: يقتضي التّركيز على أكلاف تشويه البيئة وعلى «الدور الذي يمكن أن تلعبَه البيئة في إعادة هندسة الاقتصاد اللبنانيّ» (الوزير جورج قرم)، واعتماد مبدأ التّدخّل البيئيّ (إبراهيم أبو ديب) واعتماد لامركزيّة اداريّة فعليّة لأنّ لا بلديّة مثل الثّانية (إبراهيم أبو ديب). أما التّربية البيئيّة فليس هدفها «معرفة أكثر بل معرفة كيف» (عبدو قاعي). ويذكر هنا أنّ أربع صناعات فقط في لبنان حائزة على شروط أيزو ١٤٠٠٠ (ربيع درويش) ويقتضي تعميم شروط حماية طبقة الأوزون (مازن الحسيني)

٦- **إعلام بلا مأساة**: يقتضي العمل على تنقية البيئة الاعلاميّة التي يمتلكها سياسيّون (جورج غانم)، وأيضًا تجنّب التضخيم الاعلاميّ المأساويّ الذي ظهر في «تحويل الأمطار المنتظرة إلى مصيبة» (عبدو قاعي).

٧- **الإبداع**: «كيف نتعامل نقديًّا حول ما يطرح من أفكار فلا يكون خطابنا ببغائيًّا ونكرره بصيغة قديمة» (أديب نعمه). ويتطلّب الفكر النّقديّ «التّمييز بين القيمة الثّابتة ومعيارها المتحوّل وتجنّب قدسنة الرموز» (سمير خوري).

٨- **التّفكير مع الشّباب**: يقتضي تأطير الشّباب «كي يشعروا أنّهم قادرون، وهم يعرفون أكثر منّا وننشيء فكرًا معهم وحيث هم فاعلون» (فرنسوا فرح).

ويستخلص من المؤتمر ضرورة تحليل ظواهر العولمة توصّلاً إلى عالميّة إنسانيّة والاحتفاظ بالقدرة على إدارة التّحولات، عالميًّا ومحليًّا ولصالح بيئة حياة أفضل. ويجب أن يتجنّبَ التّحليلُ الخلطَ والالتباس بين العولمة التي هي مسار عالميّ والعولمة التي تسيطر عليها القوّة العظمى في عالم اليوم.

المحتوى

صدر في السّلسلة

- مجموعة في كتاب:
  السّير في لبنان
  المياه والكهرباء والهاتف
  الصحّة في لبنان
  التربية في لبنان
  البيئة في لبنان
  السكن والإسكان في لبنان.
- العائلة في لبنان
- المواطنيّة والدّيمقراطيّة والانتخابات
- المركزيّة واللامركزيّة والمشاركة الشعبيّة
- العمل والمهن في لبنان
- الجامعة والعلم والعمل
- الإرشاد الرسوليّ: رهان واستراتيجيّة ونظام تواصل
- البلديّة: سلطة محليّة ومشاركة مدنيّة في القانون والممارسة
- الاختصاص والمهنة: تحوّلات سريعة وخيارات صعبة – دور الأسرة
- الجامعة والمدينة
- الجامعة والصحّة ونوعيّة الحياة

- ❑ الإعلام: حرّية – قانون وتنظيم – علم وخلقيّة
- ❑ الموارد المائيّة في لبنان
- ❑ الرهبانيّات رسالة للمستقبل
- ❑ حقوق الإنسان على مطلّ الألف الثّالث: تحدّيات التّكنولوجيا
- ❑ حقوق الإنسان على مطلّ الألف الثّالث: تحدّيات المخدّرات والسّيدا
- ❑ حوار الثّقافات والأديان: من الحوار العقائدي إلى ثقافة الحوار والانفتاح
- ❑ المجتمع المحليّ العولمة والبيئة التحدّيات، الرّهانات والبدائل